رؤية قطر التعليميّة في 2030

(نماذج وتطلعات مستقبليّة)

الدكتور محمد حرب اللصاصمة

2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة للناشر لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

الطبعة الأولى
٢٠٢٢م

دار الجنان للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – العبدلي – شارع الملك حسين
مقابل البريد الاردني الممتاز- مجمع جوهرة القدس التجاري
هاتف: ٠٠٩٦٢٧٩٥٧٤٧٤٦٠
E-mail: dar_ jenan@yahoo.com
E-mail: daraljenanbook@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا (طه 114)

الإهداء

إلى :

*** زوجتي توأم روحي وجهدي بذلًا وعطاً**

*** أبنائي الأكارم زينة الحياة الدنيا وبهجتها**

*** ورثة الأنبياء قدوة وأسوة المعرفة والعلم**

المحتويات

رؤية قطر التعليمية في دولة قطر 2030

(نماذج وتطلعات مستقبلية)

الباب	المحتوى	رقم الصفحة
----------	المقدمة	
الأول	التنمية المهنية للمعلّم في قطر 2030 (المعايير المهنية)	6
الثاني	الخطة الإستراتيجية - جودة التعليم في قطر (المبادرات ومستوى الأداء)	53
الثالث	التعليم في قطر الأفضل عربيًا: (المؤشرات والمتابعات)	97
الرابع	التعليم ورؤية قطر 2030 (دراسات ونماذج حديثة)	147
----------	المراجع	181

الباب الأول :

التنمية المهنية للمعلّم في قطر 2030

(المعايير المهنية)

التنمية المهنية للمعلّم في قطر 2030

(المعايير المهنية)

مقدمة:

شهد التعليم في القرن الحادي والعشرين تحولاً جذرياً في أساليب التدريس وأنماط التعليم ومجالاته، وقد أتى هذا التطور استجابة لجملة من التحديات التي واجهته؛ تمثلت في تطور تقنيات التعليم وزيادة الإقبال عليه والانفجار المعرفي الهائل.

ومن هنا أصبح التعليم مطالباً أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار البشري بأقصى طاقة ممكنة وذلك بتطوير مهارات الطلاب ليكونوا قادرين على التعامل مع كافة المستجدات والمتغيرات التي يشهدها العصر.

ولعل أهم ما يشغل التربويين هو كيفية إعداد المعلم باعتباره الركيزة الأساسية لتطوير التعليم.

ولما للمعلم من تأثير كبير في جودة مخرجات العملية التعليمية، فإن إحداث أي تغيير تربوي أو تحديث في المناهج وطرائق التدريس لا يمكن أن يتم دون وجود معلم كفء مؤهل.

وفي ذلك يقول ابن خلدون "إن التقدم الحضاري بحاجة إلى العلم وإن العلم بحاجة إلى التعليم، ومن خلال التعليم تبرز ضرورة الحاجة إلى المعلم الكفء المؤهل". (الشبلي،2000: 26)

إذن فالتنمية المهنية ضرورة عصرية، تُمكّن المعلمين من إعداد جيل مستعد لمتطلبات التطور في عصر التكنولوجيا والانفتاح على الثقافات.

مفهوم التنمية المهنية :

جاء في المعجم الوسيط: "(نما) الشيء نماءً، ونموًا: زاد وكثر. وجاء فيه أيضًا: (المهنة): العمل يحتاج إلى خبرة ومهارة وحذقه بممارسته". (مصطفى؛ آخرون، 1972 :956)

وقد تناول مفهوم التنمية المهنية عدد من الخبراء والباحثين، فقد أشار يعقوب نشوان إلى أنها "عملية منظمة مدروسة لبناء مهارات تربوية وإدارية وشخصية جديدة لدى المعلمين، ولتطوير كفايتهم التعليمية من جانبين هما الجانب السلوكي والجانب المعرفي" (نشوان،1982: 167).

بينما عرّفها عبد الرحمن الأحمد بأنها تلك الأنشطة التي تساعد المعلمين عن طريق التعليم الذاتي لرفع كفاءتهم المهنية، وإلى إيجاد حلول لمشكلات تعليمهم وإلى تحسين طرق الأداء لديهم. (الأحمد،1987)

التعريف الإجرائي للتنمية المهنية في هذا المقال: "هي جهود مقصودة، ومنظمة ومستمرة تبذلها وزارات التربية والتعليم بالدول العربية لأجل إكساب المعلم العربي الكفايات التدريسية اللازمة لتحقيق المعايير المهنية، ومن تلك الجهود البرامج التدريبية وورش العمل وبرامج الإشراف التربوي".

تداخُل المفاهيم:

يصعب على كثير من التربويين التفريق بين بعض المفاهيم المتعلقة بتطوير أداء المعلمين وزيادة دافعيتهم للمهنة، فمن ذلك، الخلط بين مفهومي "التنمية المهنية" و " التدريب ".

فقد أشارت الأدبيات التربوية إلى عدة فروقات بين دلالة المفهومين، إذ يؤكد مورانت (Morant 1982) على أن مفهوم التنمية المهنية أوسع من مفهوم التدريب؛ لأن التنمية المهنية تتعلق بالنمو المهني والأكاديمي والشخصي للمعلم من خلال تقديم سلسلة من الخبرات والنشاطات الدراسية التي يكون فيها التدريب بمعناه القريب مجرد جانب واحد من جوانب متعددة، وبذلك فإنّ التدريب يعدُّ أحد أشكال التنمية المهنية.

ويُفضّل بعض التربويين استخدام مصطلح التنمية المهنية بدلًا عن التدريب؛ فالتدريب يُعنى بتعزيز وصقل مهارات معينة في المتدرب ويقتضي وجود مدرِّب يؤدي هذه المهمة، بينما تُعنى التنمية المهنية بتشجيع المعلم في المقام الأول على المبادرة، وتكوين الرغبة الذاتية لديه ليرتقي بقدراته ومهاراته العلمية والمهنية، على أن تكون الأطراف الخارجية مساعدة ومساندة للمعلمين في تنمية الوعي المهني اليقظ إلى جانب المناهج والمهارات المتصلة بعملية التعلم. (طعيمة؛ البندري، 2004).

وبالرجوع إلى الأبحاث التي تناولت المفهومين، يمكن تلخيص الفروق بين التنمية المهنية والتدريب في الجدول الآتي:

وجه المقارنة	التدريب	التنمية المهنية
التخطيط	خطة قصيرة المدى.	خطة استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة
تحديد الاحتياجات	بناء على أداء المعلم داخل الصف الدراسي.	بناء على أدوار المعلم داخل الصف وخارجه.
الاستمرارية والمواكبة	غالبًا يكون التدريب لهدف طارئ أو حاجة مؤقتة.	التنمية المهنية مستمرة ومتجددة ومواكبة للمستجدات.
المرجعية	غالبًا يُفرض التدريب من جهة خارجية.	تنطلق التنمية المهنية من دوافع ذاتية.
الدافعية	وظيفية	ذاتية وظيفية
دور المعلّم	غالبًا متلقٍ.	مشارك ومتفاعل
قياس الأثر	غالبًا يُقاس من خلال استطلاع رأي المعلم.	يقاس بناء على مخرجات تعلّم الطلبة.

المعايير المهنية، ماهيّتها وأهميتها:

المعايير لغة: جمع مِعْيَار، والمِعْيَار العِيَار الذي يقاس به غيره ويسوَّى. (البستاني،1977)

وقد عرّفت وزارة التعليم والتعليم العالي بدولة قطر المعايير المهنية بأنها "هي الإمكانات والمعارف والمهارات الضرورية لقيام الموظفين بدورهم في المهام الرئيسة بشكل فعال في كل مرحلة من مراحل التقدم

الوظيفي. أي المهارات والمعارف التي يجب أن يكتسبها المعلمون لممارسة مهنة التدريس، وتوفير خبرات تربوية تعزز كل ما من شأنه أن يحسن عملية التعلم. (وزارة التعليم والتعليم العالي، 2015).

فالمعايير المهنية للمعلم هي جزء من معايير شاملة للمؤسسة التعليمية، بعناصرها ومكوناتها المختلفة، وهي ترتبط بالجودة وتسعى إلى تحسين المخرجات التعليمية، كما أنّها تعدُّ أساسًا مرجعيّا لتقويم أداء المعلم.

المعايير المهنية للمعلمين في دولة قطر:

تشترط دولة قطر لممارسة مهنة التدريس تحقق 6 معايير مهنية، يندرج تحتها 28 إجراءً، وتغطي المعايير مجالات التخطيط والتعليم والتعلم، والبيئة الصفية، والتقويم، والتطوير المهني، والشراكة المجتمعية، وهي على النحو الآتي:

المعيار الأول: التخطيط لتطوير أداء وتحصيل الطلبة.

المعيار الثاني: إشراك الطلبة في عملية التعلم وتطويرهم كمتعلمين.

المعيار الثالث: توفير بيئة تعلم آمنة وداعمة ومثيرة للتحدي.

المعيار الرابع: تقييم تعلم الطلبة واستخدام بيانات التقييم لتحسين تحصيلهم.

المعيار الخامس: إظهار ممارسات مهنية عالية الجودة والمشاركة في التطوير المهني المستمر.

المعيار السادس: الحفاظ على الشراكة الفاعلة مع أولياء الأمور والمجتمع.

تجربة دولة قطر في التنمية المهنية للمعلمين في ضوء المعايير المهنية:

تتبنى دولة قطر توجّهًا استراتيجيا في التنمية المهنية للمعلمين، منطلقة من الرؤية الوطنية للدولة؛ وذلك بهدف تحسين مخرجات التعليم.

لذا فقد أنشأت دولة قطر "مركز التدريب والتطوير التربوي" التابع لوزارة التعليم والتعليم العالي كبادرة تعزز مبادئ الاستثمار الأمثل في الطاقات البشرية التربوية، بهدف تبني نهج استراتيجي للتدريب والتطوير التربوي يتسم بالشمولية والاستقلالية، ويسهم في النمو المستدام لمهارات ومعارف التربويين، ويرتبط بتقدمهم الوظيفي، ويساعد في حصولهم على الرخص المهنية الداعمة لأدائهم المتطور والمستمر في آن واحد. (وزارة التعليم والتعليم العالي، 2015).

وينصّ الإطار التدريبي لمركز التدريب والتطوير التربوي في دولة قطر على أنّ "المركز يوفّر أسلوباً شاملاً في تطوير التربويين مهنياً، يكون مُعدّا ومنظما بشكل واضح لأجل دعم عملية تطبيق المعايير المهنية الوطنية للمعلمين وقادة المدارس بشكل فعّال". (مركز التدريب والتطوير التربوي،2017).

وينطلق المنهاج التدريبي للمركز على أساس تنمية المعارف والمهارات والكفايات من خلال توفير برامج أساسية وإثرائية منبثقة من المعايير المهنية الوطنية للمعلمين، تلبي الاحتياجات المهنية للمعلمين.

فإلى جانب ما يقدمه مركز التدريب والتطوير التربوي من برامج تدريبية، تقوم إدارة التوجيه التربوي بوزارة التعليم والتعليم العالي بمساندة ودعم المعلمين في تحقيق المعايير المهنية من خلال زيارات

الموجهين التربويين الميدانية للمدارس، وبرامج التوجيه التربوي الأخرى.

كما يدعم مديرو المدارس عمليات التنمية المهنية المرتكزة على المعايير المهنية، لتتشكل بذلك سلسلة متصلة من عمليات التطوير المهني للمعلم بالشراكة بين مركز التدريب والتطوير التربوي وإدارة التوجيه التربوي والمدارس.

واقع التنمية المهنية للمعلمين في دولة قطر:

أجريت عدة أبحاث ودراسات ذات صلة بالمعايير المهنية، ونورد فيما يلي نتائج أحدث الدراسات التي يمكن أن تُعطي مؤشرًا عن واقع التنمية المهنية للمعلمين في دولة قطر.

فمن تلك الدراسات دراسة حصة الصادق وآخرين (2016) حول واقع نظام الرخص المهنية للمعلمين في دولة قطر. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ استحداث نظام الرخص المهنية أدى إلى تطوير المعايير المهنية للمعلمين ومشاركة المجتمع الخارجي في عمليات تقييم المعلمين، كما أسهمت في تدريب المدارس وتمكينها من تحمل مسؤولية تقييم المعلمين. (الصادق؛ آخرون، 2016)

كما كشفت النتائج عن عدم وضوح المعايير المهنية للمعلمين، وعدم ارتباط نظام الرخصة بنظام تقييم المعلمين في المدارس، وقد يرجع ذلك إلى عدم التنسيق بين الجهات ذات الصلة.

أمّا دراسة مايكل رومانوسكي وأمة الله تسنيم (2014) حول أثر المعايير المهنية الوطنية لدولة قطر، فقد كشفت عن تأييد المعلمين للمعايير المهنية الوطنية ذات الصياغة الواضحة، والتي تعكس احتياجات وتطلعات دولة قطر.

كما بينت النتائج المستقاة من ردود الاستبانة أن 37٪ من عينة الدراسة يعتقدون أن المعايير المهنية للمعلمين توفّر إطارًا فعالًا لتحسين نوعية التعليم والتعلم، بينما قدّمت 50٪ من عينة الدراسة وجهة نظر معارضة؛ فهم يرون أن معظم المعايير المهنية للمعلمين غير واضحة، ويختلف فهمها من معلم إلى آخر. بينما انحرفت ردود 13٪ من عينة البحث عن السؤال.

وقد أجرت وزارة التعليم والتعليم العالي تنقيحًا للمعايير المهنية للمعلمين مستفيدة من نتائج هذه الدراسة.

كما أجرى أحمد عبد الباقي (2017) دراسة عن التنمية للمعلمين في دولة قطر في ضوء المعايير المهنية للمعلمين، شملت عينة الدراسة (257) من معلمي المرحلة الثانوية البالغ عددهم (1495)، أي ما يشكل حوالي 71% من مجتمع الدراسة الكلي.

وقد توصلت الدراسة إلى أهمّ النتائج الآتية: (عبد الباقي،2017)

مفهوم التنمية المهنية واضح لدي معلمي المرحلة الثانوية بدرجة عالية بلغت 76%، مع وجود خلط حول بعض المفاهيم، مثل التنمية المهنية، التدريب، التطوير المهني.

فاعلية التنمية المهنية في المدارس الثانوية بدولة قطر متحققة بدرجة متوسطة بلغت 69.8%، وذلك في جميع مراحلها تخطيطًا وتنفيذًا وتقويمًا.

برامج التنمية المهنية القائمة حاليًا تسهم في تحقيق المعايير المهنية لدى معلمي المرحلة الثانوية بدرجة متوسطة، بلغت 70.6%.

المعايير المهنية الوطنية بصورة عامة متحققة لدى معلمي المرحلة الثانوية بدرجة عالية بلغت 77%، مع تحقق بعض المعايير بدرجات متوسطة.

التوصيات:

إنّ واقع التنمية المهنية للمعلمين في دول العالم العربي قد لا يختلف كثيرًا عنه في دولة قطر، ويؤكد ذلك تبني جامعة الدول العربية خطة لتطوير التعليم في الوطن العربي أقرته قمة دمشق 2008، وقد أكّدت الخطة على الدور المركزي للمعلم العربي في ظلّ التحديات التي تواجهها منظومة التعليم العربية في عصر ثورة المعلومات والاتصالات والطفرة التكنولوجية المعاصرة.

وانطلاقًا من الدور المهم للمعلم نوجز أهم التوصيات التي من شأنها تطوير أداء المعلم ، وتحسين برامج التنمية المهنية :

إيجاد إطار موحّد للمعايير المهنية للمعلمين على مستوى العالم العربي.

نشر ثقافة التنمية المهنية للمعلمين في العالم العربي، باعتبارها مدخلًا للتنمية المستدامة وداعمة للتعلّم المستمر والتحول إلى اقتصاد المعرفة.

تنفيذ برامج مهنية مشتركة على مستوى العالم العربي تضمن تبادل الخبرات المهنية بين المعلمين العرب.

توجيه برامج التنمية المهنية في الدول العربية إلى إكساب المعلمين المعارف والمهارات والاتجاهات المتعلقة باستراتيجيات التعلّم الحديثة، وتوظيف التكنولوجيا.

تشجيع الاستفادة من مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي، وزيادة دور الأسرة وأولياء الأمور في العملية التعليمية مما يساند المعلم العربي في أداء رسالته.

الخاتمة:

إنّ إصلاح التعليم في العالم العربي يقتضي إجراء مراجعات شاملة للمنظومة التعليمية بأكملها بمشاركة واسعة بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، على أن تركّز هذه المراجعات على كل ما يتعلق بتطوير أداء المعلم وفق معايير مهنية مُحكمة، من أجل تحقيق تقدّم نوعي للتعليم في الوطن العربي.

المعايير المهنية الوطنية للمعلمين بدولة قطر 2007م:

انبثقت المعايير المهنية الوطنية للمعلمين في قطر من «مبادرة التعليم لمرحلة جديدة» التي تعد إنجازًا نوعيًا في التخطيط لتعليم وتعلم واعدين يقومان على أسس تربوية معاصرة، تأخذ في الحسبان التطورات المتلاحقة على الصعيد العالمي في ضوء الانفجار المعرفي وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يجعل من مواكبة هذه التطورات أمرًا ملحًا للأخذ بالطالب نحو آفاق التفكير الإبداعي والتفكير الناقد وحل المشكلات (هيئة التعليم، 2007، 7).

وتتمثل هذه المعايير في:

1- تصميم خبرات تعلم تتسم بالمرونة والابتكار للطلبة أفرادًا وجماعات:

- تحديد أهداف تعلم تعكس المناهج وسياسات المدرسة.

- دمج المعلومات الخاصة بالطلبة في عملية تصميم الخبرات التعلمية.

- مراعاة الطلبة ذوي المتطلبات التعليمية الخاصة عند تصميم خبرات التعلم.

- اختيار طرائق تعليم وتعلم تتميز بالمرونة والابتكار وتحقق أقصى قدر ممكن من التعلم.

- توظيف خبرات تعلم تتسم بالمرونة والابتكار.

- مراجعة الخبرات التعلمية وتقييمها.

2- توظيف طرائق التعليم ومصادره التي تشرك الطلبة في تعلم فاعل:

- توظيف مجموعة متنوعة من طرائق التعليم والتعلم لإشراك الطلبة في تعلم فاعل.

- توظيف أنواع مختلفة من المصادر التعليمية تتيح للطلبة الانخراط في تعلم فاعل.

- تقييم مدى فاعلية طرائق التعليم والتعلم ومصادرهما.

3- تعزيز المهارات اللغوية والحسابية وتطويرها:

- مراجعة فاحصة لمهارات المعلم الشخصية في اللغتين العربية والإنجليزية ولمهاراته الحسابية.

- تحديد مهارات الطالب اللغوية والحسابية للاستفادة منها في التخطيط للخبرات التعلمية وتنفيذها.

- توظيف المهارات اللغوية في تعليم مواد التدريس كافة.

- تضمين تطوير المهارات الحسابية في كافة التخصصات التعليمية.

- متابعة تطور مهارات الطلبة اللغوية والحسابية وتقييمها.

4- تهيئة بيئات تعلم آمنة وداعمة ومثيرة التحدي:

- تهيئة بيئات تعلم آمنة وداعمة.

- تهيئة بيئات تعلم تشجع الطلبة على تحمل مسؤولية تعلمهم.

- تهيئة بيئة تعلم تمكن الطلبة من الانخراط في خبرات تعلم هادفة ومثيرة التحدي فكريًا.

- توفير خبرات تعلم تتيح للطلبة توظيف مهارات التفكير الناقد ومهارات التفكير العليا.

- تهيئة بيئة تعلم يتحمل فيها الطلبة مسؤولية سلوكهم.

5- تصميم خبرات تعلم تربط الطلبة بالعالم خارج المدرسة:

- تصميم خبرات تعلم تبنى على معارف الطلبة السابقة وخبراتهم الحياتية واهتماماتهم.

- إشراك الطلبة في خبرات تعلم من شأنها تحقيق تكامل الأفكار والمفاهيم والمعلومات بين المواد الدراسية.

- توفير خبرات تعلم تساعد في ربط الطلبة بالعالم خارج المدرسة.

- تطوير خبرات تعلم تؤهل الطلبة لاختبار خياراتهم المستقبلية المتعلقة بالدراسة والعمل وسبل الترفيه وتمحيصها.

- تصميم خبرات تعلم ترعى روح المبادرة وتشجعها.

6- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة عملية تعلم الطلبة:

- تحديد متطلبات التعلم للطلبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- اختيار طرائق التعلم ومصادره المناسبة المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تصميم خبرات تعلم تستثمر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تنظيم المعرفة وتفسيرها وتحليلها وإيصالها وإجراء الأبحاث.

- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقييم تعلم الطلبة.

- تقييم الطرائق المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم والتقييم.

- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوصول إلى المعلومات المتعلقة بتعلم الطلبة وإدارة تلك المعلومات.

7- تقييم تعلم الطلبة وإصدار تقارير بذلك:

- وضع أهداف التعلم وتحديد متطلبات عملية التقييم.

- التخطيط للتقييم.

- إجراء التقييم.

- تقديم التغذية الراجعة المتعلقة بمخرجات عملية التقييم.

- مراجعة التقييم.

8- توظيف المعرفة المتوافرة عن الطلبة وطرائق تعلمهم في دعم نموهم وتطورهم:

- توظيف المعلومات المتوافرة عن الطلبة في دعم علمية التعلم.

- دعم الطلبة لتمكينهم من تكوين هوية شخصية وتقدير ذاتي وصورة إيجابية.

- مساعدة الطلبة في التعاطف مع الآخرين.

- إشراك الطلبة في عملية التخطيط لمستقبلهم.

- توفير الرعاية والدعم للطلبة.

9- توظيف المعرفة بالتعليم ومواد التخصص في دعم عملية التعلم:

- اكتساب المعرفة بمادة التخصص والحفاظ عليها.

- توظيف المعرفة بوثائق المنهج والمواد الداعمة لتحسين تعلم الطلبة.

- توظيف المعرفة الخاصة بمادة التخصص في تحسين تعلم الطلبة.

10- العمل في الفرق المهنية:

- تحقيق الأهداف والأولويات الشخصية المرتبطة بالعمل.

- المساهمة في الفرق المهنية.

- العمل مع الآخرين لرفع مستوى تعلم الطلبة إلى أقصى درجة.

- المساهمة في تحسين أداء الفرق المهنية.

11- بناء علاقات شراكة مع الأسر والمجتمع:

- بناء علاقات شراكة مع الأسر والمجتمع ككل بهدف تحسين تعلم الطلبة.

- إنشاء بيئات تعلم فيها تقدير لأسر الطلبة ومجتمعاتهم.

- الترويج للمدارس المستقلة ومبادرة تطوير التعليم التي يتبناها المجلس الأعلى للتعليم في دولة قطر.

12- التدبر في الممارسة المهنية وتقييمها وتطويرها:

- التدبر بصورة ناقدة في الممارسة المهنية.

- المشاركة في التطوير المهني على المستوى الشخصي ومستوى الزملاء.

- المساهمة في مجتمعات التعلم والشبكات المهنية الأخرى.

- المساهمة في إدارة المدرسة.

- تحقيق المتطلبات الأخلاقية والمحاسبية والمهنية.

(أهمية التنمية المهنية للمعلم في قطر)

تزايدت أهمية التنمية المهنية باعتبارها طريقة للتأكد من نجاح المعلمين في ربط أهداف التدريس، الذي يقدمونه مع احتياجات متعلميهم، وتختلف التنمية المهنية في أهدافها، وإجراءاتها عن المساعي المهنية الأخرى، مثل: الإشراف على المعلم وتقييمه.

حيث يهتم التقييم بالحكم على كفاءة المعلمين، أو جودة التدريس ولا يركز بالضرورة على نموهم في عملهم، وتركز التنمية المهنية بشكل خاص على كيفية بناء المعلمين لهويتهم المهنية في تفاعل متزايد مع المتعلمين وانعكاسها على أدائهم في الفصول. والغرض الأساسي للتنمية المهنية هو الرقى بجودة التدريس الذي ينتج عنه جودة في تعلم جميع المتعلمين.

أهداف التنمية المهنية للمعلم :

- تحقيق النمو المستمر للمعلمين لرفع مستوى أدائهم المهني وتحسين اتجاهاتهم وصقل مهاراتهم التعليمية وزيادة معارفهم ومستوى مقدرتهم على الإبداع والتجديد.

- تجديد معلومات المعلمين وتنميتها وإيقافهم على التطورات الحديثة في تقنيات التعليم وطرق التدريس.

- تعميق الأصول المهنية عن طريق زيادة فعالية المعلم ورفع كفايته الإنتاجية إلى حدها الأقصى.

- الإطلاع على أحداث النظريات التربوية والنفسية الطرق الفعالة وتقنيات التعليم الحديثة واستخدام الأساليب الجديدة مثل التعليم المبرمج والتعليم الذات.

- معالجة أوجه النقص في إعداد المعلمين قبل التحاقهم بالخدمة بهدف رفع المستوى النوعي لإعداد المعلم. تبصير المعلمين ببرامج الدولة وخططها لتطوير التعليم ودراسة أهداف المجتمع ومشكلاته المعاصرة و تعريفهم بدور المعلم حيالهم.

- تحقيق النمو المهني زيادة فاعلية كفاءة المعلم في تخطي مشاكل العمل بتجريب أفكار جديدة وطرق متنوعة للأداء.

- النمو المهني يكسب المعلمين القدرة على متابعة تطور المعارف العلمية والتكنولوجية والإفادة منها في تجديد وتطوير المهارات التعليمية والتربوية.

مجالات التنمية المهنية للمعلم :

1. النمو المهني المستمر لشاغلي الوظائف التعليمية و التربوية وذلك باكتساب الخبرات الثقافية و المهنية المتطورة لرفع معدلات الكفاءة الإبداعية في العمل التربوي.

2. رفع مستوى الأداء في العملية التعليمية و زيادة الطاقات الإنتاجية للمعلمين عن طريق التدريب المستمر.

3. رفع مستوى أداء المعلم للمحافظة على ألأداء الإيجابي الفعال وخصوصا في مجال القيادة.

4. تحسين أداء المعلم وتطوير قدراتهم المعرفية والأدائية باكتساب المهارات المتطورة.

5. تنمية الاتجاهات الايجابية في العمل التربوي والتركيز على العلاقات الإنسانية في المواقف التعليمية المتعددة.

6. تزويد المتدرب بالمعلومات التربوية والمهارات والمستحدثات والمستجدات العلمية والتقنية والنظريات التربوية التي تجعله أكثر قدرة على مواكبة هذه التغيرات.

7. تدريب المتدرب على كيفية تطبيق النظريات والمعارف العلمية بإتباع أسلوب اكتساب المهارة الأدائية من خلال المواقف التعليمية .بما يؤدي إلي تغطية الفجوة بين النظرية والتطبيق.

8. زيادة قدرة المعلم على التفكير المبدع بما يمكنه من التكييف مع عمله من جهة ومواجهة المشكلات المستقبلية والتغلب عليها من جهة أخرى من خلال مهارات التعلم الذاتي وتوفير مصادر المعلومات المعاصرة.

9.رفع كفاءة القائمين بمهام التدريب التربوي لتحقيق الجودة والفعالية في تصميم البرامج التدريبية الهادفة بالتركيز على الكيف في الجودة دون الكم في العدد.

آليات التنمية المهنية للمعلم:

أولا : التنمية المهنية للمعلم من خلال برامج التدريب والتطوير أثناء الخدمة.

برامج التدريب التربوي أثناء الخدمة:

يقاس تطور الأمم بمدي قدرتها على مواكبة التطورات المعرفية والتقنية في عصر المعلوماتية وقدرتها على التكيف والتعامل معها بأقصى درجات الكفاءة لذا فإن القصور في عملية التطوير الذاتي يعني

الجمود الفكري والقصور في أداء العمل والذي يؤدي إلي التخلف عن ركب الأمم في قطاع التعليم خاصة وفي المجالات الإنمائية الأخرى بشكل عام ومن هنا أصبح التدريب احدي الخيارات المثلي للتطوير والتنمية المهنية للمعلم

تعريف التدريب :

نشاط لنقل المعرفة واكتساب المهارة من اجل تنمية نماذج التفكير وأنماط الأفعال وتغيير سلوك الفرد وعاداته ومهاراته وقدراته في أداء العمل من اجل الوصول إلي الهدف المنشود على يد معلم أو مدرب فعال.

تعريف البرامج التدريبية أو الدورات التدريبية:

تعرف على أنها مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي يتم توجيهها للمتدربين من خلال نظام تدريبي مصمم بدرجة كفاءة عالية من ناحية التخطيط والتنفيذ والتقويم و يلبي احتياجات الفرد عن طريق تجديد المعارف والمهارات المطلوب اكتسابها في مجالات العمل وإتقانها من قبل الفرد المستهدف .

تعريف التدريب التربوي أثناء الخدمة:

انه نشاط لنقل المعرفة والمعلومة والمهارة المتطورة بهدف تنمية وتطوير نماذج التفكير ونمط العمل التعليمي ومواكبة المعلم لما هو جديد ومتطور.

كما يعرف بأنه برامج منظمه ومخططه تمكن المعلم من الحصول على مزيد من المعارف الثقافية والخبرات المهنية والمهارات وكل ما من شأنه إن يرفع من مستوي عملية التعليم .

لماذا التدريب أثناء الخدمة للمعلم؟

إن التدريب أثناء الخدمة هو عملية ديناميكية متفاعلة ويعتبر أحد المكونات الأساسية في عملية التنمية المهنية للمعلم وهو الوسيلة الفعالة لتحقيق النمو المعرفي والمهني وتطوير المعارف والمهارات باكتساب كل ما هو جديد وحديث للأسباب -الآتية:

التغيرات الاجتماعية والثقافية المستمرة الناتجة عن التفجر المعرفي الذي يشهده العالم اليوم والذي يخلق الحاجة الماسة للتجديد والتحديث في أساليب العمل التعليمي .

أهداف التدريب التربوي أثناء الخدمة:

1. النمو المهني المستمر لشاغلي الوظائف التعليمية و التربوية وذلك باكتساب الخبرات الثقافية و المهنية المتطورة لرفع معدلات الكفاءة الإبداعية في العمل التربوي.

2. رفع مستوى الأداء في العملية التعليمية و زيادة الطاقات الإنتاجية للمعلمين عن طريق التدريب المستمر.

3. رفع مستوى أداء المعلم للمحافظة على الأداء الإيجابي الفعال وخصوصا في مجال القيادة.

4. تحسين أداء المعلم وتطوير قدراتهم المعرفية والأدائية باكتساب المهارات المتطورة.

5. تنمية الاتجاهات الايجابية في العمل التربوي والتركيز على العلاقات الإنسانية في المواقف التعليمية المتعددة.

6. تزويد المتدرب بالمعلومات التربوية والمهارات والمستحدثات والمستجدات العلمية والتقنية والنظريات التربوية التي تجعله أكثر قدرة على مواكبة هذه التغيرات.

7. تدريب المتدرب على كيفية تطبيق النظريات والمعارف العلمية بإتباع أسلوب اكتساب المهارة الأدائية من خلال المواقف التعليمية .بما يؤدي إلي تغطية الفجوة بين النظرية والتطبيق.

8. زيادة قدرة المعلم على التفكير المبدع بما يمكنه من التكييف مع عمله من جهة ومواجهة المشكلات المستقبلية والتغلب عليها من جهة أخرى من خلال مهارات التعلم الذاتي وتوفير مصادر المعلومات المعاصرة.

9.رفع كفاءة القائمين بمهام التدريب التربوي لتحقيق الجودة والفعالية في تصميم البرامج التدريبية الهادفة بالتركيز على الكيف في الجودة دون الكم في العدد.

ثانيا : التنمية المهنية للمعلم من خلال آليات التطوير الذاتي:

*** التطوير الذاتي من خلال الحقائب التعليمية والتدريبية .**

*** التطوير الذاتي من خلال التعليم المبرمج .**

ثالثا: التنمية المهنية للمعلم من خلال التقنيات المعاصرة:

*** التطوير الذاتي من خلال التعليم الإلكتروني .**

*** التطوير الذاتي من خلال التعليم عن بعد.**

التنمية المهنية عبر الانترنت أداة لتطوير الأداء التدريسي للمعلم

مقدمة:

تعد التنمية المهنية للمعلم من أساسيات تحسين التعليم، وذلك لما لها من أهمية بالغة في تطوير الأداء التدريسي للمعلم، وتطوير تعلم

جميع التلاميذ للمهارات اللازمة لهم مما يؤدي إلى تحقيق "مجتمع التعلم". والتنمية المهنية هي المفتاح الأساسي لإكساب المهارات المهنية والأكاديمية، سواء عن طريق الأنشطة المباشرة في برامج التدريب الرسمية، أو باستخدام أساليب التعلم الذاتي.

وأمام أهمية تحقيق النمو المهني للمعلم يصبح من الضروري تنظيم برامج وأنشطة التنمية المهنية باستمرار لجميع المعلمين باختلاف مستوياتهم المهنية وتخصصاتهم العلمية، وهنا تصبح مراكز التدريب عاجزة عن استقبال ألاف المعلمين في برامج مستمرة ذات كفاءة عالية، لذا يصبح "التعليم عن بعد" فرصة كبيرة لتقديم برامج تدريب متنوعة ومتجددة باستمرار وبتكاليف اقتصادية، دون التضحية بجودة برامج التدريب.

ويمثل التدريب عبر الانترنت "online" نافذة متجددة لتقديم برامج وأنشطة التنمية المهنية ذات الكفاءة العالية، مع تحقيق التفاعل بين المدرب والمتدرب إلى جانب تطوير محتوى التدريب باستمرار.

من هنا تأتي أهمية البحث في فاعلية تقديم برامج التنمية المهنية عبر الانترنت في تطوير الأداء التدريسي للمعلم، حيث يتم تدريب المعلم على استخدام شبكة الانترنت والتجول في الصفحات الاليكترونية والبحث عن معلومات محددة من خلال آليات البحث Search engines ، ونقل الملفات، إلى جانب تدريب المعلم على تصميم وإنشاء المواقع على شبكة الانترنت ينشر من خلالها المعلومات التي يريدها، والاستفادة من مصادر المعرفة المتاحة، ويمكن من خلال الموقع أن يتم التواصل المباشر بين المعلم وتلاميذه وزملائه أو من خلال البريد الاليكتروني.

ويذخر الأدب التربوي بدراسات وتجارب رائدة في تقديم برامج التنمية المهنية عبر الانترنت، ومن تلك الدراسات والتجارب ما يلي:

¨دراسة (Carboni، L.W ،1999)

عن دور منتديات المناقشة على الإنترنت في دعم التنمية المهنية لمعلمي الرياضيات.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر استخدام منتديات المناقشة على الإنترنت في تدعيم ممارسات معلمي المدارس الابتدائية في برنامج التنمية المهنية وهذه الورقة البحثية كانت إطارا لدراسته للدكتوراه التي قدمها عام 2003 بجامعة نورث كارولينا.

استخدمت الدراسة مجموعة من (14) من معلمي الرياضيات للصف الثالث الابتدائي من ثلاث مدارس أخذوا وقت في منتديات المناقشة على الإنترنت. وقد تم بناء مجموعات المناقشة حول: مشاركة المعلمين، المناقشة، رؤى المعلمين عن تدريس الرياضيات بالمرحلة الابتدائية.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي :

أن استخدام منتديات المناقشة على الإنترنت يدعم برامج التنمية المهنية لمعلمي الرياضيات من حيث:

- توضيح تبادل رؤى المعلمين في تدريس الرياضيات.

- نشر روح التعاون بينهم بصورة "مجتمع التعلم".

¨دراسة (حسن الباتع محمد عبد المعطي ،2001)

عن برنامج مقترح لتدريب المعيدين والمدرسين المساعدين بكلية التربية جامعة الإسكندرية على بعض استخدامات شبكة الإنترنت وفقاً لاحتياجاتهم التدريبية .

هدفت الدراسة إلى تصميم برنامج لتدريب المعيدين والمدرسين المساعدين على بعض استخدامات شبكة الإنترنت وفقاً لاحتياجاتهم التدريبية .

واستخدم الباحث بطاقة لتحديد الاحتياجات التدريبية ، واختبار أداء بعض مهارات استخدام الكمبيوتر واختبار أداء بعض استخدامات الإنترنت . وأعد برنامج المتطلبات القبلية لاستخدام الإنترنت وبرنامج التدريب على استخدام الشبكة .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج -الآتية :

-احتياج أفراد المجموعة إلى تدريب على : استخدام الكمبيوتر – البحث عن المعلومات عبر الإنترنت – استخدام البريد الإلكتروني – تصميم صفحات إليكترونية .

-يفضل معظم أفراد المجموعة تنفيذ البرنامج التدريبي خلال الإجازة الصيفية .

-يفضل أفراد المجموعة تنفيذ البرنامج بأساليب المحاضرة والمناقشة ثم بيان عملي توضيحي والممارسة الذاتية ، وأن يكون التقويم بالاختبار العملي وأن يتم توزيع المتدربين وفق مجموعات متجانسة من (5- 10) وأن يتم توزيع مطبوعات البرنامج وإعلان أهدافه قبل بدايته .

- وجود فاعلية للبرنامج التدريبي المقترح في تدريب مجموعة البحث على بعض استخدامات شبكة الإنترنت ومنها (البحث عن المعلومات – البريد الإلكتروني – برامج تصفح الشبكة – مقدمة نظرية – نقل الملفات) بنسبة مئوية للكسب تزيد عن 30%

-وجود كفاءة للبرنامج في تدريب مجموعة البحث على بعض استخدامات شبكة الإنترنت بنسبة عالية في الجانب المعرفي والمهاري

بنسبة (80/100) باستثناء الجانب المهاري المتعلق بنقل الملفات حيث بلغت كفاءة البرنامج (80/65) .

¨دراسة (محمد على محمد الأمير، 2001)

عن الدور المستقبلي لكلية التربية في تدريب معلمي التعليم الابتدائي في ضوء المتغيرات الجديدة.

هدفت الدراسة إلى وضع مقترحات وتوصيات يمكن من خلالها بلورة تصور مقترح يتيح لكلية التربية القيام بالدور المأمول منها في تدريب معلمي المرحلتين الابتدائية والإعدادية في دولة قطر.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف واقع مؤسسات التدريب في دولة قطر والوقوف على أهم المتغيرات والتي يمكن أن تؤثر على قضية اختيار كلية التربية كمؤسسة تربوية لتولى عملية تدريب المعلمين في دولة قطر.

وتوصلت الدراسة إلى:

·تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات منها:

- إنشاء مركز تدريب المعلمين ويتبع كلية التربية.

- رفع كفاءة هيئة التدريب.

- إزالة الحواجز بين كلية التربية ووزارة التربية والتعليم بما يتيح للمعلمين العودة للجامعة متى سمحت ظروفهم للاستفادة من تجهيزاتها في ضوء برامج منظمة.

- انتقاء بعض المدارس لتكون تجريبية تلحق بكليات التربية.

-التعاون مع مؤسسات المجتمع وخاصة معهد التنمية الإدارية.

·القيام بعدد من الدراسات الضرورية مثل:

- تحديد الاحتياجات التدريبية باستمرار.

- إعداد دليل شامل لتدريب المعلمين يتضمن التعرف بأهداف وأهميته ونتائجه الحالية والمستقبلية، والوقوف على أساليب التدريب الحديثة من خلال التنسيق مع المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج.

- عقد لقاءات سنوية بين أعضاء هيئة التدريس والمعلمين ومناقشة مشكلات المعلمين المهنية وتصميم برامج التدريب الملائمة.

- الاعتماد على تدريب المعلمين من بعد

- اعتماد التدريب على شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني.

¨دراسة (uesada. A-، et al، 2001)

عن التنمية المهنية عبر الانترنت

هدفت الدراسة: إلى تحديد أثر تقديم برنامج التنمية المهنية لمعلمي الرياضيات عبر الانترنت على تطوير أداء المعلم في استخدام التكنولوجيا في تدريس الرياضيات.

واستخدمت الدراسة مجموعة من المعلمين من عدة مدارس حكومية في شمال شرق ولاية أوهايو الأمريكية كعينة للدراسة، وقد صمم موقع للمشروع بالتعاون مع جامعة Akron لتقديم برنامج التنمية المهنية من خلال الانترنت، وتم تقديم دروس متنوعة في الموقع كأمثلة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج -الآتية:

أن تقديم برنامج التنمية المهنية عبر الانترنت ساهم في بناء مجتمع الرياضيات التخيلي، وفي إقامة علاقات بين المعلمين دون حواجز للزمان أو المكان.

أن تقديم برنامج التنمية المهنية عبر الانترنت ساهم في تطوير الأداء التدريسي لمعلمي الرياضيات مجموعة البحث، في استخدام التكنولوجيا في تدريس الرياضيات في الفصول.

¨دراسة (Boling،Charlotte Jones، C.J، 2002)

عن: كيف يدعم برنامج التنمية المهنية عبر الإنترنت تغيير المعلم ؟

هدفت الدراسة إلى بحث اثر تقديم برامج التنمية المهنية عبر الإنترنت على تطوير المعارف والأساليب التدريسية لدى المعلمين بالمرحلة الابتدائية.

قدم الباحث برنامج للتنمية المهنية لمجموعة من المعلمين عبر الإنترنت يتضمن موضوعات عن خرائط المفاهيم، وخرائط الكلمات، استراتيجيات خرائط القواعد والنحو، النظرية المعرفية للتعلم، والتنمية المهنية عبر الإنترنت وبعض الاختبارات للتقويم.

وتوصلت الدراسة إلى:

·إثراء معارف المعلمين في المحتوى الدراسي واستراتيجيات التدريس المعرفية.

·أن استخدام تكنولوجيا الإنترنت شجع المعلمين على التعلم عبر الإنترنت.

·أن التعلم عبر الإنترنت أداة ميسورة لتقديم برامج للتنمية المهنية للمعلمين.

¨دراسة (Zahner،J،2002)

عن إدارة المعرفة والتعلم الإليكتروني كنموذج للتنمية المهنية

هدفت الدراسة إلى: تحديد العلاقة بين التنمية المهنية عبر الانترنت، وإدارة المعرفة، والتعلم الإليكتروني بالاعتماد على المناقشة عبر الانترنت.

واستخدمت الدراسة مجموعة مناقشة عبر الانترنت لتقديم برنامج للتنمية المهنية لمجموعة من معلمي الرياضيات.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج -الآتية:

فاعلية تقديم برامج التنمية المهنية عبر الانترنت

توجد علاقة طردية بين إدارة المعرفة وتقديم البرنامج عبر الانترنت.

¨دراسة (Yi-wen،Chen،2003)

عن التعليم عن بعد كطريقة لتقديم برامج التنمية المهنية لمعلمي الرياضيات بالمرحلة الإعدادية بتايوان في استخدام التكنولوجيا.

هدفت الدراسة إلي فحص أثر التقارير الذاتية في مشروع التعليم عن بعد في برامج التنمية المهنية لمعلمي الرياضيات بالمرحلة الإعدادية بتايوان في استخدام التكنولوجيا باستخدام اسطوانات الليزر -CD ROM .

وقد ركزت الدراسة على زيادة كفايات المعلمين، والدافعية والإبداع، وتطبيق برامج الجداول الحسابية، وقد استكشفت الدراسة الاستخدام الفعلي لتكنولوجيا الكمبيوتر، وتحديد العوائق التي تمنعهم من التدريب على الكمبيوتر.

واستخدمت الدراسة تصميم المجموعة الضابطة باختبار بعدي فقط، وتم تقسيم 100 معلم من معلمي الرياضيات بأحد مناطق الضواحي بتايوان، إلى مجموعتين تجريبية وضابطة.

وقد تدربت المجموعة التجريبية من خلال اسطوانات الليزر (CD-ROM) لمدة أسبوعين، وتدربت المجموعة الضابطة بدون الاسطوانات ولم تستلم الاسطوانات حتى بعد انتهاء التدريب. وبعد مضي أسبوعين طلب من كل معلم في المجموعتين أن يكمل استبيان تقييم ذاتي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يأتي:

- أن المعلمين في المجموعة التجريبية استخدموا برامج تنسيق النصوص (الورد)، والجداول الحسابية ، وتصفح الإنترنت، وبرامج التواصل والدردشة (Chat) بحرية، وبصورة رئيسية لكتابة المواد التعليمية، وحساب درجات الطلاب، والبحث عن المواد التدريسية على الإنترنت، والتواصل والدردشة مع الزملاء والطلاب. ومعظم المعلمين كانوا شغوفين ومتشوقين لتعلم كيفية التدريس بالكمبيوتر، فلقد كانوا محرومين من ذلك بسبب قلة الوقت والموارد المالية في المدارس والمقاطعات ، وبعض الموضوعات ذات العلاقة.

- أن مشروع اسطوانات الليزر(CD-ROM) طور كفايات المعلمين، واهتماماتهم، ودافعيتهم، وقدرتهم على استخدام الجداول الحسابية في تدريس (الاحتمال، والإحصاء، والدوال الرياضية)، وفي حساب النتائج

- تعامل المعلمين مع الكمبيوتر لينالوا معرفة وقدرة أكبر على استخدام تكنولوجيا الكمبيوتر في التدريس.

- تقويم المعلمين للمشروع أوضح أنهم فضلوا محتوي وتصميم الاسطوانات (CD-ROM) على التصميمات العادية للتدريب.

¨دراسة (Carboni،L.W،2003)

عن منتديات المناقشة والحوار عبر الإنترنت كسياق للتنمية المهنية لمعلمي الرياضيات بالمرحلة الابتدائية.

هدفت الدراسة إلى بحث أثر استخدام منتديات المناقشة والحوار عبر الإنترنت في دعم التنمية المهنية لمعلمي الرياضيات بالمرحلة الابتدائية.

شارك في الدراسة 14 معلم رياضيات للصف الثالث الابتدائي في منتدى مناقشة على الإنترنت لمدة 8 شهور ، واعتمد على مشاركة المعلمين ومناقشاتهم وتأملات في تعليم وتعلم الرياضيات في المرحلة الابتدائية.

قام الباحث بفحص :

1.نمط المشاركة في منتدى المناقشة

2.طبيعة الحوار بين المعلمين أثناء المناقشة مثل ارتباط تعليم الرياضيات القائم على التغيير والتطوير

3.تحديد نمط المشاركات في المنتدى التي تدعم تطوير مجتمع التعلم بين المشاركين.

استخدم الباحث المقابلة الشخصية مع المشاركين، واستبانة عن الخبرات المهنية والتكنولوجية للمعلمين، والملاحظة المباشرة لجمع البيانات قبل وبعد المشاركة في البرنامج. قبل وبعد المشاركة في البرنامج، وكذلك استخدم تحليل المضمون لتحليل (578) رسالة أرسلت للمنتدى عبر الإنترنت من المشاركين.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- تحول المعلمين من استخدام العبارات العامة في حوارهم عن تعليم وتعلم الرياضيات إلى مشاركات تفصيلية عن المشكلات والاستراتيجيات التدريسية التخصصية وتناول حوارهم المهام الشائعة مع تلاميذهم.

- قام المعلمين بتحديد توجهات المنتدى لتخدم الأهداف المهمة بالنسبة لهم.

- تمت مناقشة السمات الشخصية والإنسانية لمجتمع التعلم.

- تبين عدم كفاية الوقت المتاح للمعلمين للمناقشة والحوار.

- وجود أثر كبير لاستخدام منتدى المناقشة عبر الإنترنت في التنمية المهنية لمعلم الرياضيات بالمرحلة الابتدائية وقد قدمت الدراسة عدة بحوث مقترحة في مجال التنمية المهنية عبر الإنترنت.

¨دراسة (J.A،Hovermill ،2003)

عن استخدام التكنولوجيا في مشروع للتنمية المهنية

هدفت الدراسة إلى: تقديم مشروع للتنمية المهنية يعتمد على استخدام برامج الكمبيوتر في تدريس منهج الرياضيات.

واستخدمت الدراسة مجموعة من ثلاثة معلمين للرياضيات كمجموعة للبحث، وتم فحص فهمهم وممارستهم لتحليل المحتوى وفن التدريس، واستخدام التكنولوجيا في التدريس في برنامج لمدة أسبوع.

واستخدمت الدراسة إلى النتائج -الآتية:

-أن استخدام التكنولوجيا في التدريس حقق إطار مفاهيمي لبيئة تعلم فعالة.

-أن المعلمين أظهروا فهماً كبيراً وممارسات قوية في المجالات الثلاثة: المحتوى، فن التدريس، استخدام التكنولوجيا.

- أن برنامج التنمية المهنية ينبغي أن يتضمن معارف وممارسات تدريبية على المحتوى وفن التدريس واستخدام التكنولوجيا.

¨دراسة (Teresa،Coffman،2004)

عن التنمية المهنية عبر الانترنت، ونقل المهارات المستفادة داخل الصف الدراسي.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدي نقل المعلمين المهارات المستفادة من برنامج للتنمية المهنية في المجتمع التخيلي عبر الانترنت إلى ممارسات صفية داخل الفصول.

واستخدم الباحث المقابلات الشخصية والاختبارات والملاحظة المباشرة لجمع البيانات من المعلمين لتحديد مدى فهم الخبرات، ومستوى مشاركة المعلمين، ومدى نقلهم المعرفة المتعلمة إلى فصولهم الدراسية.

إلى جانب تحديد كيفية إبداع المعلمين فهمهم الخاص لما يتضمنه البرنامج التدريبي من خبرات وممارسات مثل تنظيم بيئة التعلم. واستخدم الباحث التحليل الكمي والتحليل النوعي لتحليل البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج -الآتية :

-أن المعلمين استخدموا التكنولوجيا والاستراتيجيات التي تعلموها من برنامج التدريب عبر الانترنت؛ داخل فصولهم الدراسية بدرجة كبيرة.

-برنامج التنمية المهنية المقدم عبر الانترنت يدعم الاعتماد على مداخل التعلم المتمركزة حول المتعلم والتي تشجع الاكتشاف الذاتي، والمشاركة الفعالة، والتعاون بين الأقران والخبراء.

-برنامج التنمية المهنية المقدم عبر الانترنت يعد بديلاً مهماً في برامج التنمية المهنية للمعلمين.

¨دراسة (هشام بركات، 2005)

تناول البحث تدريب معلم الرياضيات بالمرحلة الابتدائية أثناء الخدمة، وقدم برنامج لتدريب معلم الرياضيات بالمرحلة الابتدائية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.

حيث تم تصميم نموذج مقترح لبناء برامج التدريب، ومن ثم قدم معايير لبناء برامج تدريب معلمي الرياضيات بالمرحلة الابتدائية، بما يحقق الاحتياجات التدريبية الحالية والمستقبلية لمعلمي الرياضيات بالمرحلة الابتدائية ويؤدي إلى تطوير الأداء التدريسي للمعلم.

وتم تقديم البرنامج التدريبي للمعلمين بطريقة مباشرة في مركز التدريب، بالإضافة إلى تصميم موقع على شبكة الإنترنت: وتقديم البرنامج من خلاله، وتم تدعيم التفاعل بين المتدربين من خلال تصميم " مجموعة دراسية إليكترونية E- group "، بما يؤدي إلى تحفيز المعلم لتطوير الأداء التدريسي وتحقيق التنمية المهنية المستديمة.

وتوصل البحث إلى النتائج - الآتية:

1-أن برامج التدريب المعدة في ضوء معايير محددة وتستخدم التكنولوجيا تؤدي إلى تطوير الأداء التدريسي لمعلم الرياضيات. وقد يرجع ذلك إلى زيادة دافعية المعلمين أثناء البرنامج وممارستهم لأساليب تدريسية جديدة مع فرصة تطبيقها يومياً داخل فصولهم والتقويم باستمرار، ووجود موقع للبرنامج على الانترنت ومجموعة مناقشة E- group ، وهي خبرة جديدة يمر بها المعلمين لأول مرة.

2-يوجد أثر للبرنامج في تنمية الأداء التدريسي لمعلمي الرياضيات بالمرحلة الابتدائية.

وقد خرج البحث بعدة توصيات أهمها:

(1)ضرورة إيجاد كادر دائم من المدربين ذوي الكفاءة وتقويم أدائهم باستمرار

(2)الاهتمام بمشاركة المعلمين مشاركة جادة وإيجابية في تصميم وبناء برامج التدريب أثناء الخدمة.

(3)اعتماد حوافز مادية ومعنوية حقيقية للمشاركة الجادة في برامج التدريب، وربط الترقيات ببرامج تدريب مستمرة وليس ببرنامج وحيد فقط.

(4)تشجيع عقد لقاءات سنوية بين نخبة منتقاة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعلمين لمناقشة مشكلات المعلمين المهنية وتصميم برامج التدريب الملائمة.

(5)الاهتمام بالتدريب على استخدام التكنولوجيا في التدريس مثل: استخدام (الكمبيوتر – الكاميرات الرقمية – الإنترنت – البريد الإلكتروني – الآلات الحاسبة المصورة– برامج الكمبيوتر الرسومية، واستخدام منتديات المناقشة على الإنترنت بما يدعم برامج التنمية المهنية لمعلمي الرياضيات بصورة تحقق "مجتمع التعلم"

(6)تنظيم أوقات برامج التدريب بحيث تتم في يوم أو يومين في الأسبوع لمدة شهر أو شهرين أو أكثر حسب مدة البرنامج التدريبي، بما يحقق تطبيق ما يتعلموه داخل الفصول والحصول على تغذية راجعة ، وكذلك عدم تعطيل الدراسة في الفصول لمدة طويلة.

ومن المشروعات الرائدة :

(مشروع أهداف رياضيات 2001،2000) (A Goals 2000 Mathematics Project،2001)

صمم هذا المشروع في جامعة ترومان الحكومية (Truman State university)بولاية (Missouri) بالولايات المتحدة بعنوان:

Making Advancements in Teacher – Training Happen by Encouraging More Active Technology usage، Instructional Technologies، and Collaborative (MATHEMATICS Strategies. (

عن تطوير تدريب المعلم بتشجيع الاستخدام الأكثر فاعلية للتكنولوجيا وأساليب التعلم والاستراتيجيات التعاونية.

ويمثل هذا المشروع جزء من برنامج الماجستير في التربية في جامعة ترومان ويتم تمويل هذا المشروع من المنحة الفيدرالية (JOALS 2000) لتطوير تدريب المعلمين .

أهداف المشروع:

يهدف المشروع لتحقيق عدد من الأهداف منها:

- ابتكار نموذج أو إطار لعلاقة تعاونية بين مجتمع الجامعة من أساتذة وطلاب مع معلمي المدارس الرسمية مما يحفز المعلمين وأعضاء الكليات الجامعية وأيضا المعلمين الذين في مرحلة الإعداد على تبادل المعارف والخبرات في تعلم الرياضيات.

- تزويد المعلمين الممارسين والطلاب المعلمين بمعالجة عميقة لأساليب التدريس وزيادة قدراتهم وميولهم في اختيار طرق التدريس التي تتناسب مع أساليب تعلم التلاميذ.

- رفع مستوى المعلمين في تصميم واستخدام التطبيقات التكنولوجية التي تساعد في تعلم الرياضيات لجميع التلاميذ (في التدريس والتقويم).

أدوات المشروع:

قامت الهيئة المشرفة على المشروع بإعداد مجموعة من الأدوات والأنشطة اللازمة للمشروع مثل:

- تصميم موقع للمشروع على شبكة الإنترنت وينشر مجلة إلكترونية.

-إصدار مجلة نصف سنوية.

-عقد مؤتمر دوري سنويا.

-إعداد كتاب مرجع Hand Book يحتوى على :

المقررات – المتطلبات القبلية – الأنشطة –الاختبارات –مراجع إضافية وتم إصدار الكتاب على اسطوانة ليزر وتحمليها على موقع المشروع.

إعداد مكتبة للمشروع فيها ما يزيد عن 700 عنوان تشمل كتب في طرق التدريس والاستراتيجيات التدريسية، وقد أوصى بهذه العناوين مجموعة من التربويين المرموقين.

- تكليف المتدربين بإعداد بحوث عمل Action Research

- عقد مجموعة من ورش العمل.

- عقد مؤتمرات دورية أو مشاركة المتدربين في مؤتمرات (NCTM) وتقديم تقارير عنها.

- إعداد برنامج إرشادي خصوصي Tutoring Program لمن يرغب من المتدربين كنشاط علاجي.

مقررات البرنامج:

يشمل البرنامج مقررات في الرياضيات وأساليب التدريس والتقويم ومقررات في التكنولوجيا كما يلي:

. مقررات الرياضيات تشمل 3 مقررات هي:

·مقرر Math240 ويسمى الأسس العامة المجردة للرياضيات ويتضمن تطوير مهارات تدريس حل المشكلات – التقدير – تطوير المفاهيم – تطبيقات – تطوير مداخل مختلفة تشمل النظريات والموضوعات الرياضية – التدريب على استخدام معايير تشمل النظريات والموضوعات الرياضية.

·مقرر Math602 ويدور حول "إدارة التدريس" ويعد المعلم ليتعامل مع خطة التقييم –إدارة الفصل –استراتيجيات حل المشكلات.

·مقرر Math502 عن قضايا في تعليم الرياضيات ويستخدم الكتاب السنوي لـ NCTM في عام 1992 (NCTM year Book 1992)

وتشمل مقررات التكنولوجيا ما يلي:

·مقرر ED505 ويعنى باستخدام التكنولوجيا للتدريس لتلاميذ المرحلة الابتدائية مع التركيز على المناهج والتقييم وإدارة الفصل وارتباطها باستخدام التكنولوجيا.

وتشمل باقي مقررات التكنولوجيا استخدام: الكاميرا الرقمية – أقراص الليزر CD - الآلات الحاسبة المصورة – أجهزة العرض – وحدات الفيديو – برامج الكمبيوتر الرياضية والرسومية – مواقع الإنترنت المرتبطة.

وذلك إلى جانب مقررات في أساليب التدريس وأساليب التقويم ويستخدم أكثر من كتاب في كل مقرر.

ولمرحلة تقويم المشروع تم تصميم استبيانات على مقياس ليكرت لقياس كل من:

- التقدم في المعارف. - التقدم في الاتجاهات. - التقدم في استخدام طرق التدريس والتقويم.

تنفيذ المشروع:

المشروع كبرنامج تدريبي مدته عام كامل، ويتم تطويره عام بعد عام حيث تم تخطيط المنحة لمدة خمس سنوات، وكل عام يتم تدريب مجموعة جديدة من معلمي الرياضيات من الملتحقين لدراسة درجة الماجستير في التربية لجامعة "ترومان – Truman "

- يتم عقد ندوة تدار بأسلوب العصف الذهني بين المعلمين – مديري المدارس وأساتذة الجامعة لتحديد

الاحتياجات التدريبية وبعض موضوعات التدريب.

- يبدأ التنفيذ بمحاضرة افتتاحية لتوضيح أهداف البرنامج ومحتواه وخطواته.

- يتم تقديم المقررات الرياضية والتكنولوجية التي يتم تعديلها لتناسب البرنامج والمتدربين.

- يتم تكليف المعلمين ببحوث عمل.

عقد ورش عمل عن :

ا. أساليب التدريس الملائمة لأنماط التعلم لدى التلاميذ.

ب. موضوعات مختارة مما تم الاتفاق عليه في ندوة العصف الذهني.

ج. الأنشطة اليدوية العملية.

د. استخدام الآلات الحاسبة.

هـ. استخدام برامج العروض التوضيحية والها يبر أستوديو.

- عقد مؤتمر شامل في منتصف المدة ودعوة متخصصين أو حضور مؤتمر متخصص في تعليم الرياضيات والتعليق عليه.

تقديم برنامج الإرشاد الفردي Tutoring Program لمن يرغب من المعلمين ويكون بتكلفة إضافية على المعلم.

نتائج المشروع:

حقق المشروع نتائج إيجابية أسهمت في تطويره عامًا بعد عام منها:

- تدعيم مشاركة المعلمين الجدد مع المعلمين ذوى الخبرة وأساتذة الجامعات في برامج التدريب.

- أن ورش عمل اليوم الواحد مصدر عظيم للمعلومات وفرصة لتفاعل المعلمين ذوى الخبرة مع المعلمين الجدد.

- أن حضور المعلمين للمؤتمرات العملية أحدث تغييرات إيجابية في اتجاهات المعلمين نحو المادة الدراسية، وأسهم في خفض الضغوط التي ترتبط بالتدريس.

- أسهم المشروع كبرنامج تدريبي في رفع مستوى معلمي الرياضيات في:

-المعارف الرياضية (الأفكار الرياضية – نظام الأعداد – الهندسة – الاستدلال الرياضي)

-الحماسة في تدريس الرياضيات.

-التركيز على تدريس المفاهيم الرياضية.

-استخدام التكنولوجيا في التدريس مثل استخدام: الكمبيوتر – الكاميرات الرقمية – الإنترنت – البريد الإلكتروني – الآلات الحاسبة المصورة – برامج الكمبيوتر الرسومية مثل:

Power Point،Hyper studio

من خلال استعراض الدراسات والتجارب العالمية يمكن الخروج ببعض الملاحظات منها:

·أن استخدام المستحدثات التكنولوجية وخاصة البريد الاليكتروني ومنتديات المناقشة عبر الانترنت، يدعم برامج التنمية المهنية.

·أن برامج التنمية المهنية تصبح ذات فاعلية أكبر إذا اعد لها دليل شامل لتدريب المعلمين يتضمن التعريف بأهداف برنامج التنمية

المهنية وأهميته ونتائجه الحالية والمستقبلية، وأساليب التنمية المهنية التي يمكن استخدامها.

·أن الاعتماد على معايير قياسية لبناء وتقديم برامج التنمية المهنية يسهم بفاعلية في تحقيق أهداف برامج التنمية المهنية وخاصة تطوير الأداء التدريسي للمعلم، وتطوير تعلم جميع التلاميذ دون استثناء لفئة منهم مما يؤدي إلى إيجاد " مجتمع التعلم" .

خاتمة:

يعتبر تطوير الأداء التدريسي للمعلم وتطوير تعلم جميع التلاميذ من أهم أهداف برامج التنمية المهنية التي ينبغي السعي باستمرار لتحقيقها، وهما حجر الأساس في أي عملية للإصلاح التربوي.

وتعد التنمية المهنية عبر الانترنت Online Professional Development أحد أهم المداخل الجديدة لتقديم برامج التنمية المهنية ذات الكفاءة العالية، حيث تتيح حرية أكبر في التعليم والتعلم، وهذا هو ما حاولت الورقة الحالية أن تلفت النظر إليه.

معايير جديدة لتقييم المعلمين ومديري المدارس في قطر

كشفت إدارة التخطيط والجودة بوزارة التعليم والتعليم العالي في قطر عن تطبيق معايير جديدة ومحدّثة لتقييم المعلمين وقادة المدارس اعتباراً من العام الجاري وذلك في إطار تحديث نظام تقييم المعلمين وقادة المدارس بهدف المحافظة على جودة العملية التعليمية وضمان استمرار الممارسات التعليمية الإيجابية.

وأكدت التزام وزارة التعليم والتعليم العالي بمعايير الأداء المؤسسي والتعاون مع وزارة التنمية الإدارية في تطبيق معايير الأداء المؤسسي

لرفع كفاءة العمل في الوزارة، لافتة إلى أن دليل السلوك المهني لمنسوبي الوزارة والذي تم إصداره مؤخراً سيكون بمثابة مرجع لتقييم موظفي الوزارة وقادة المدارس.

وكشفت عن إدراج معلمي المدارس الخاصة في برنامج الرخص المهنية للمعلمين والبرامج التدريبية الخاصة بمعلمي الوزارة، مشيرة إلى إلزام جميع المدارس الخاصة بحصول جميع معلميها على الرخص المهنية والتطبيق بدءاً من العام المقبل.

وأعلنت عن إعداد مشروع قانون لتنظيم مؤسسات التعليم العالي في الدولة وذلك في إطار خطة تنظيم احتياجات الدولة التنموية من الكوادر البشرية في كافة التخصّصات، لافتاً إلى رفع القانون إلى مجلس الوزراء لمناقشته.

وأكدت إطلاق المرحلة الأولى من مشروع المدرسة التكنولوجية للتعلم عبر نظام STEM العام الدراسي المقبل، وإلى أن المدرسة من المقرّر أن تضم ٣ صفوف كمرحلة أولى للصف التاسع بطاقة استيعابية ٢٥ طالباً لكل صف بإجمالي ٧٥ طالباً وطالبة.

وكشفت عن إعلان الوزارة لقائمة خاصة بالبرامج والجامعات التعليمية المعتمدة لتقديم خدمات التعليم عن بعد والانتساب «التعليم المستمر» قريباً، وإلى أن هناك جامعات عالمية مرموقة ومعتمدة تقدّم خدمات التعليم عن بعد وهو ما يضمن جودة التعليم الجامعي الذي يمكن أن يتلقاه طلبتنا عبر التعليم عن بعد.. وفي ما يأتي التفاصيل :

هل أسهم قرار إعادة هيكلة وزارة التعليم والتعليم العالي في تطوير العملية التعليمية؟

– القرار الأميري رقم 9 لسنة 2016م بإعادة هيكلة الوزارة بإداراتها واختصاصاتها الجديدة أعطى القوة للوزارة في تحديث وتطوير العملية التعليمية، فجميع قرارات الوزارة لها مرجعية واحدة هي القرار الأميري الذي جدّد العملية التعليمية في قطر.

ماذا عن الخطة الإستراتيجية للوزارة التي أعلن عنها العام الماضي؟

– تم تدشين الخطة الإستراتيجية للوزارة العام 2016م وهي تغطي احتياجات الوزارة وتحدّد أولوياتها خلال الفترة من 2017 وحتى العام 2022م.

قانون جديد

ما هو مستقبل تنظيم مؤسسات التعليم العالي؟

– تقوم وزارة التعليم والتعليم العالي بإعداد مشروع قانون لتنظيم مؤسسات التعليم العالي في الدولة وذلك في إطار التخطيط لتنظيم احتياجات الدولة التنموية من الكوادر البشرية في كافة التخصصات، لافتاً إلى رفع القانون إلى مجلس الوزراء الموقر قبل شهرين.

وقامت وزير التعليم والتعليم العالي بإنشاء لجنة من جهات مختلفة في الدولة بهدف الخروج بمشروع قانون خاص بتنظيم مؤسسات التعليم العالي في الدولة.

معايير جديدة

ما هي إستراتيجية اختبارات معلمي المدارس الحكومية ؟

– عملية اختبارات المعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية مستمرة ومن المنتظر أن تشمل جميع معلمي ومعلمات المراحل التعليمية المختلفة وذلك للوقوف على نقاط الضعف والقوة عند المعلمين.

وسيتم تطبيق معايير جديدة ومحدّثة لتقييم المعلمين وقادة المدارس اعتباراً من العام الجاري وذلك في إطار تحديث نظام تقييم المعلمين وقادة المدارس بهدف المحافظة على جودة العملية التعليمية وضمان استمرار الممارسات التعليمية الإيجابية لأن معايير التقييم واضحة.

ووضعت الوزارة معايير جديدة للتأكد من مستويات المعلمين وضمان جودتهم.

وقد بدأت في إجراء اختبارات لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي العام الماضي تحت إشراف إدارة التوجيه التربوي، وإلى أن الهدف منها هو ضمان الجودة.

والهدف هو رفع معدّلات التحصيل العلمي للطلبة في إطار تنفيذ توجيهات القيادة الرشيدة برفع مستوى التحصيل، وهو لا يتحقق إلا بضمان جودة مستوى المعلمين باعتبار أن المعلم الأساس في العملية التعليمية.

وشدّدت على أهمية تحقيق الموضوعية المهنية في أعمال التقييم عبر منظومة التقييم المؤسسي المتعبة حالياً من تقييم المدرسة للمعلم وتقييم إدارة التوجيه للمعلم وتقييم هيئة التقييم للمدرسة ككل.

وأشارت إلى أن الوزارة مسؤولة بصورة مباشرة عن كل المعلمين في المدارس الحكومية وأنه لهذا السبب تمّت إعادة تسكين جميع المعلمين على بند الوزارة من خلال إدارة الموارد البشرية.

التعليم عن بعد

متى يتم إعلان قائمة الجامعات المعتمدة للتعليم عن بعد؟

– هناك جامعات عالمية مرموقة ومعتمدة تقدّم خدمات التعليم عن بعد ما يضمن جودة التعليم الجامعي الذي يمكن أن يتلقاه طلبتنا عبر التعليم عن بعد.

وستعلن الوزارة عن القائمة الخاصة بالبرامج والجامعات التعليمية المعتمدة لتقديم خدمات التعليم عن بعد والانتساب «التعليم المستمر» قريباً.

وهناك الكثير من الطلبة والطالبات الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية عن طريق التعليم عن بعد وهم يقومون بأداء مهامهم الوظيفية أو التعليم بالانتساب، وعليه سوف تقوم الوزارة بتلبية احتياجاتهم.

وعن عدد الطلبة الموجودين على رأس بعثاتهم حالياً قال: لدينا ٣ آلاف طالب وطالبة على رأس بعثتاهم الداخلية في الداخل والخارج في ٩ تخصّصات مختلفة.

السلوك المهني

ما أهمية دليل السلوك المهني وهل له علاقة بتقييم الموظفين؟

– دليل السلوك المهني مرجعية لتقييم موظفي وزارة التعليم ومديري المدارس الحكومية.

أما بالنسبة لأهميته فترجع إلى أن تطلع وزارة التعليم والتعليم العالي بيئة جاذبة للكفاءات في مجال التعليم وتهتم بقياس مؤشرات رضا الموظفين عن العمل في الوزرة ويتم تصميم استبانات الرأي ويتم قياس

نسب التحاق الكفاءات الوطنية بوزارة التعليم ونسبة استبقاء الكفاءات فيها أيضاً.

ومن المعلوم أن سقف الرواتب لمعلمي المدارس الحكومية أعلى من سقف رواتب الموظفين في أي جهة حكومية أخرى في نفس المستوى وذلك دعماً من الدولة وتشجيعاً للمواطنين على الالتحاق بقطاع التعليم.

الرخص المهنية

ما حقيقة إلزام معلمي المدارس الخاصة بالحصول على الرخص المهنية ؟

– تم إدراج معلمي المدارس الخاصة في برنامج الرخص المهنية للمعلمين والبرامج التدريبية الخاصة بمعلمي الوزارة، وسيتم شمول جميع المدارس الخاصة بحصول معلميها على الرخص المهنية والتطبيق بدءاً من العام المقبل.

وزارة التعليم حريصة على الارتقاء بمستوى المعلمين في المدارس الخاصة بما يضمن جودته وذلك لرفع مستوى التحصيل الأكاديمي لطلبة التعليم الخاص.

ونوهت بالانتهاء من السياسات والإجراءات الخاصة بذلك، مشدداً على اهتمام الدولة بضمان جودة التعليم الخاص باعتباره رافداً أساسياً للتعليم في قطر بالتوازي مع التعليم العام.

وأشارت إلى استثمار الوزارة مع القطاع الخاص والدخول في مشاريع تعليمية عن طريق دعم المستثمرين في الحصول على أراض وتطويرها.

وأوضحت الوزارة مباشرة مهامها بالتأكد من جودة العملية التعليمية في المدارس الخاصة عن طريق حزمة من التشريعات والقوانين والإجراءات التي سيتم متابعتها خلال الفترة المقبلة باعتبارها قوانين واجبة الإتباع والتنفيذ.

الباب الثاني :

الخطة الإستراتيجية للنهوض بجودة التعليم في قطر

(المبادرات ومستوى الأداء)

الخطة الإستراتيجية للنهوض بجودة التعليم في قطر
(المبادرات ومستوى الأداء)

5 أهداف رئيسة للخطة الإستراتيجية – جودة التعليم :

تطوير 225 مبادرة للارتقاء بجودة التعليم

وأكدت الخطة الإستراتيجية للوزارة، إلى أن الخطة تتكوّن من 5 أهداف رئيسة و25 هدفاً استراتيجياً وجميع هذه الأهداف لها مؤشرات قياس واضحة للأداء على مدار 5 سنوات، ولتحقيق هذه الأهداف قامت الوزارة بتطوير 225 مبادرة ومشروعاً لتحقيق هذه الأهداف وذلك لرفع مستوى جودة التعليم في قطر.

وأكد أن الخطة تتواءم مع إستراتيجية التنمية الوطنية الصادرة عن وزارة التخطيط والإحصاء والتي تهدف إلى تحقيق رؤية قطر 2030م، حيث يندرج تحت إستراتيجية التنمية الوطنية إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب والتي تشمل جميع قطاعات التعليم في الدولة.

وأشارت إلى أن وزارة التعليم والتعليم العالي هي الجهة المسؤولة عن تحقيق هذه الإستراتيجية وهي تقوم بجهد كبير في التواصل مع جميع

قطاعات التعليم في الدولة سواء كانت خاصة أو حكومية لتحقيق 25 هدفاً مشمولة ضمن إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب.

والإستراتيجية تستهدف 5 محاور أولها – محور التطوير المؤسسي للوزارة والذي بدأ مع القرار الأميري رقم 9 لسنة 2016م ويشمل تسكين الموظفين وسد الشواغر وتحديد الاختصاصات الوظيفية وتحديد اختصاصات الأقسام وتعيين المديرين والمسؤولين.

أما المحور الثاني - فهو محور التعليم الأساسي والطلبة وهو يشمل جميع الأعمال التي تهتم بالتعليم منذ مرحلة الطفولة المبكرة وحتى الصف الثاني عشر وهو أيضاً يشمل تعليم ذوي الإعاقة.

ويختصّ المحور الثالث بالتعليم العالي وهو يشمل تنظيم التعليم العالي وتنظيم مؤسسات التعليم العالي في الدولة ومن تراخيص وخلافه بالإضافة إلى الابتعاث.

وبالنسبة للمحور الرابع وهو محور التعليم الخاص فيرجع تخصيصه لحجم قطاع التعليم الخاص في الدولة وهو يشمل المدارس والروض الخاصة أو مراكز التعلم المستمرّ «مراكز الخدمات التعليمية».

أما المحور الخامس فهو محور المعلمين وقادة المدارس وهو يرجع لأهمية المعلمين وقادة المدارس بحكم أنهم يمثلون العمود الفقري للعملية التعليمية حيث كانت هناك العديد من البرامج والخطط والاتفاقيات الخاصة برفع مستوى المعلمين وقادة المدارس ومنها اتفاقية تمّ توقيعها مع مركز قطر للقادة لتطوير مهارات قادة المدارس.

وأن إطلاق مشروع الدروس الإلكترونية المصوّرة يهدف إلى رفع قدرات الطلبة في استعمال التقنيات الحديثة ومواقع الإنترنت لرفع مهاراتهم في التحصيل العلمي.

وفي هذا الإطار أنشأت وزارة التعليم والتعليم العالي قناة خاصة لها بموقع يوتيوب «YouTube»، حيث تم تحميل (١٠٧٠) درساً مصوراً للصفوف من العاشر وحتى الثاني عشر، وأن القناة اشترك فيها ٩٧٠٠ شخص ما بين طالب ومعلم وولي أمر، وحققت عدد مشاهدات يصل (1.5) مليون مشاهد.

ولا تزال عملية رفع الشروح المصوّرة على قناة التعليم بيوتيوب مستمرّة بهدف تغطية كل الصفوف وكل المواد، وأن الدرس مدّته تتراوح من ٥ دقائق إلى ٢٠ دقيقة.

وكثير من أولياء الأمور عبر الاستبانات أوضحوا أن الدروس المصوّرة ساعدتهم وساعدت أبناءهم على رفع تحصيلهم العلمي، وتم ربط القناة مع موقع التعليم الإلكتروني LMS

التقارير العالمية تؤكد ارتفاع مستوى التعليم في قطر

عن المؤشرات الأولية لتنفيذ هذه الخطط الإستراتيجية أكدت وزارة التعليم والتعليم العالي أن تلك الخطط لا تتحقق نتائجها بين يوم وليلة حيث يستغرق ظهور الأثر فترة من الزمن بحكم أن أعمال التطوير في قطاع التعليم عبارة عن عملية تراكمية.

والمؤشرات والتقارير الدولية تشير إلى ارتفاع مستوى التعليم في قطر، فتقرير التنافسية العلمية «دافوس» كان ترتيب قطر فيه الأول عربياً والثاني عشر عالمياً في العام الأكاديمي 2017/2016م.

وفي العام الأكاديمي 2018/2017م حصلت قطر في تقرير التنافسية العالمية «دافوس» على المركز الثاني عربياً والرابع والعشرين عالمياً وهي تظل أرقاماً متقدمة جداً وشهادة دوليّة بجودة نظامنا التعليمي.

وعلى الصعيد المحلي وفي تقرير مركز SESRI التابع لجامعة قطر والصادر العام الأكاديمي 2018/2017م يظهر وجود تحسّن كبير في مستوى دافعيّة الطلبة ورضا أولياء الأمور عن العملية التعليميّة.

تطوير المناهج ومراعاة ذوي الإعاقة

أن هناك الكثير من الإنجازات التي حققتها الوزارة والتي يعدّ من أبرزها تدشين الإطار العام للمنهج الوطني لدولة قطر والذي يمثل مرجعية لبناء وتصميم المناهج في دولة قطر.

وإلى أن عملية تنقيح ومراجعة المناهج تتم عبر ٣ مراحل هي مراجعة المناهج الحالية بشكل كامل، وتنقيح المناهج الحالية، وطباعة المناهج الجديدة.

وأن المناهج ستراعي احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة حيث سيغطي المنهج طلبة مدرسة النور ومدرسة التوحد ومدرسة التربية السمعية.

إشراك المدارس في اتخاذ القرارات التعليمية

حول أبرز الإنجازات التي تحققت على صعيد مجال التطوير المؤسسي، تم على صعيد هذا المجال إشراك المدارس في اتخاذ القرارات التعليمية حيث يتم أخذ رأي اللجنة الاستشارية لمديري المدارس من قبل الوزارة في معظم القرارات.

وعلى ذات الصعيد أيضاً صدر دليل السلوك المهني لمنسوبي الوزارة تم تدشينه مؤخراً، وذلك بهدف تحسين بيئة العمل في الوزارة والمؤسسات التابعة لها.

تطبيق مشروع البيئة التعليمية الجاذبة :

إن مشروع البيئة التعليمية الجاذبة سوف يتم البدء في تطبيقه العام المقبل في ١٠ مدارس حكومية.

وفكرة المشروع هي ربط الطالب بالمدرسة بحيث يجد الطالب في المدرسة ما يشبع رغباته وذلك عبر تعزيز برامج الأنشطة والمهارات الطلابية كجزء من العملية التعليمية مثل ألعاب الليجو في المرحلة التأسيسية.

إطلاق مشروع مهاراتي في 10 مدارس جديدة

ومشروع مهاراتي الذي أطلقته وزارة التعليم والتعليم العالي في العام 2016م يهدف لرفع كفاءة الطلبة في القراءة والكتابة والحساب، مشيراً إلى أن المشروع يهدف أولاً لرفع مستوى المعلمين والمعلمات في مصادر التعليم والتعلم، حيث يتم تدريب المعلمين والمعلمات. وتم تطبيق المشروع في ١٨ مدرسة حكومية وسيتم إطلاقه العام المقبل في ١٠ مدارس أخرى.

الابتعاث لم يسحب بشكل كامل من التعليم

الابتعاث لم يسحب بشكل كامل من وزارة التعليم حيث يتم تقديم طلب الابتعاث عن طريق وزارة التنمية الإدارية وتتم استكمال إجراءات البعثة ومتابعة الطالب من الخارج عن طريق وزارة التعليم والتعليم

العالي التي قامت بتفعيل الملحقيات الثقافية لدولة قطر في الخارج لتغطية دول التمركز الطلابي وهي بريطانيا وأمريكا وفرنسا.

وأن تحديث قوائم الابتعاث يهدف لضمان الجودة ومراعاة إعداد الكوادر الوطنية ومستوياتهم التعليمية، وتحديث القوائم لا يضرّ الطلبة الدارسين في بعض الجامعات التي يتم حذفها خلال أعمال تحديث القوائم.

تخصيص مراكز لذوي الإعاقة

أكدت الوزارة أنها تهتم بفئة الطلبة ذوي الإعاقة، وإلى أن هذا الاهتمام دفعها إلى توفير مبانٍ لاستعمالها كمراكز لذوي الإعاقة.

وإلى انتهاء الوزارة من تقييم ٨١٠ طلاب للتأكد من عملية دمجهم بالكامل في العملية التعليمية أو دمجهم بمساعدة خاصة أو تحويلهم لمدارس تخصصية.

ويدرس ١٩٢ طالباً في معهد النور ومجمع التربية السمعية ويدرس ٦٦ طالباً وطالبة في روضة الهداية.

جودة التعليم وراء انتقال 5 آلاف طالب للمدارس الحكومية

جودة التعليم في المدارس الحكومية هي السبب وراء انتقال ٥ آلاف طالب من المدارس الخاصة إلى الحكومية، وزيادة ثقة المواطنين والمقيمين في التعليم الحكومي.

وأن الوزارة مستمرّة في دعم التعليم الخاص، مشيراً إلى منح 27 مبنى مدرسياً حكومياً لمستثمرين مقابل تطوير وتأهيل تلك المباني لتصبح مدارس خاصة حديثة.

تدريب ٥٥٠٠ معلم وقائد مدرسة

تم تأسيس مركز التدريب والتطوير التربوي لتطوير القيادات التربوية والمعلمين، وتطبيق نظام الرخص المهنية المحدث للأكاديميين بالمدارس وربطه بالتدريب لضمان جودة الممارسات التعليمية للمعلمين وقادة المدارس.

وتدريب ٥٥٠٠ معلم وقائد مدرسة عن طريق المركز ضمن ٩ برامج مختلفة كل برنامج يستهدف شريحة معينة من المعلمين، وأن هناك ١٤٧٦ معلماً استفادوا من البرامج الأساسية حيث تسير العملية التدريبية وفق خطة مستمرة.

وإجراء وزارة التعليم والتعليم العالي اتفاقاً مع جهات حكومية رائدة مثل مركز قطر للقادة بهدف وضع برامج على مستوى عالٍ تستهدف قادة المدارس وذلك لرفع مستواهم وتطوير قدراتهم القياديّة، وأن تلك البرامج تستهدف جميع مديري المدارس.

وأن الحرص على الجودة والكفاءة دفع الوزارة إلى وضع معايير جديدة لتوظيف المعلمين تراعي جودة المعلمين ومستوى كفاءاتهم وخبراتهم التعليميّة.

قبول 75 طالباً وطالبة بالمدرسة التكنولوجية

مشروع أكاديمية العلوم والتكنولوجيا للدراسة وفق نظام ستيم «STEM» يسعى لتعزيز التنوّع في نظام التعليم في قطر عبر توفير فرص تعليمية للطلبة المتفوقين.

وتم الانتهاء من المبنى وهو يقع بمنطقة عين خالد وتم إنجاز البنية التحتية العلمية والهيئة الإدارية والتعليم للمدرسة ستتكوّن من 30 شخصاً.

وإطلاق المرحلة الأولى من المشروع العام الدراسي المقبل، والمدرسة تضم ٣ صفوف كمرحلة أولى للصف التاسع بطاقة استيعابية ٢٥ طالباً لكل صف بإجمالي ٧٥ طالباً وطالبة.

تحديات قطاع التعليم في قطر :

تمهيد:

يعتبر التعليم أكثر قطاعات الدولة حيوية وتأثيراً على الشعب، نظراَ لاتصال التعليم بأبنائهم ومدى تأثيره على مستواهم العلمي والثقافي

والتربوي، فإن التفوق في المستوى التعليمي لدولة ما ، يترتب عليه ارتفاع المستوى الاقتصادي والحضاري والأخلاقي للمجتمع.

المشكلات الرئيسة التي تواجه قطاع التعليم:

تطوير التعليم عن طريق مؤسسة راند.

انخفاض مستوى الطلاب في التقييم السنوي للمدارس المستقلة.

التهديد الذي تواجهه اللغة العربية في المدارس المستقلة والخاصة والأجنبية.

المعايير غير مناسبة لسن الطلاب.

ضعف المحتوى التعليمي للمناهج.

1-تطوير التعليم عن طريق مؤسسة راند:

كان التعليم في قطر بحاجة إلى تطوير وكانت هناك 4 مبادرات لتحسين التعليم لم يتم الأخذ بتوصياتها ،ثم جاءت المبادرة الخامسة لتعصف بالنظام التعليمي القطري وكانت بقيادة مؤسسة راند،كانت راند محل شك وريبة من قبل المواطنين خوفًا أن يتم تعديل التعليم ليناسب النظام الأمريكي فهل كان هذا التخوف صحيحًا؟

2-انخفاض مستوى الطلاب في قطر في التقييم السنوي:

نلاحظ من خلال الاطلاع على النتائج السنوية للتقييم التربوي مدى انخفاض مستوى الطلاب مع وجود تضليل في طريقة عرض التقييم، فمعلومة أن هناك 4%-7% فقط من الطلاب حققوا المعايير في مادة الرياضيات لعام 2010-2011 تظهر بطريقة ألوان متدرجة لا تبين هذه الحقيقة، فمن لم يحقق المعايير لكن قريب منها كانت باللون الأخضر الفاتح وكان من المفروض أن تأتي بلون مغاير للون الأخضر.

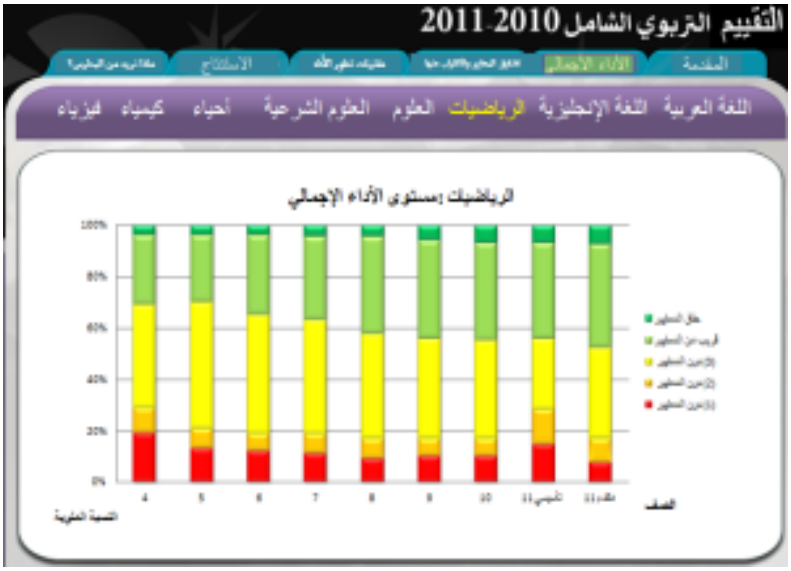

السنة الدراسية	إجمالي عدد الطلاب	إجمالي عدد المعلمين	تحقق المعايير							
			مادة واحدة		مادتين		ثلاث مواد		أربع مواد	
			عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %
2008-2009	35599	34510	3569	10.10%	970	2.70%	171	0.50%	17	0.05%
2009-2010	44673	44287	4291	9.60%	1253	2.80%	268	0.59%	30	0.07%
2010-2011	54957	53772	8877	16.15%	4154	7.55%	1910	3.47%	1082	1.96%

السنة الدراسية	إجمالي عدد الطلاب	إجمالي عدد المعلمين	قريب من تحقق المعايير							
			مادة واحدة		مادتين		ثلاث مواد		أربع مواد	
			عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %
2008-2009	35599	34510	8108	22.9%	6405	18.09%	4138	11.69%	1212	3.42%
2009-2010	44673	44287	9607	21.5%	7118	15.93%	4411	9.87%	1289	2.88%
2010-2011	54957	53772	13407	24.4%	13895	25.28%	9214	16.76%	2663	4.84%

التقييم التربوي في مادة الرياضيات نسبة من حقق المعايير

فنسبة من حقق المعايير سنة 2008-2009 هي 0.05%

ونسبة من حقق المعايير سنة 2009-2010 هي 0.07%

ونسبة من حقق المعايير سنة 2010-2011 هي 1.96% والمعنى أن نسبة من لم يحقق المعايير هي 98.04%

وهي نسبة كبيرة جدا فمدارس الفوج الأول التي بدأت عام 2004-2005 يتخرج منها الطلاب وهم لم يحققوا المعايير بنسبة 98% .

في اختبارات التميز TIMSS 2007 التي أثبتت عدم نجاح تدريس الطلاب للرياضيات والعلوم باللغتين العربية والإنجليزية لكون الطالب يحتاج للترجمة أولا ثم الحل أو حتى يتشتت في قراءة المفردات باللغتين مما جعل الدول التي تركز على التدريس بلغتها الأم متفوقة بشكل كبير على باقي الدول:

معدل الدولة المتفوقة في الرياضيات والعلوم CaptureCapture2

جاءت قطر في ذيل القائمة 307 وسبقتها دول عربية أقل منها في التطور العلمي والإنفاق على التعليم كالكويت والسعودية وسوريا والمغرب.

وحتى بعد التراجع عن خطأ التدريس باللغة الأجنبية للعلوم والرياضيات لازال هناك تحايل في الكتب بحيث يدرس الطالب المصطلحات بشكل ازدواجي مع وضع تمارين لكتابة المصطلحات باللغة الإنجليزية فقط،وإضافة مادة الإنجليزية العلمية لتثقل كاهل الطالب وجعل مدرسة اللغة الإنجليزية تقوم بتدريسها على الرغم من كونها لا تحمل خلفية علمية!

3-التهديد الذي تواجهه اللغة العربية في المدارس المستقلة والخاصة والأجنبية:

يرجع الضعف في اللغة العربية والقراءة في الطلاب العرب بشكل عام للتحدث باللهجة العامية في المنزل والشرح في الفصل الدراسي باللغة العامية وحينما يرجع الطالب إلى الكتاب المدرسي يقرأ باللغة العربية الفصحى وبمفردات مختلفة لا يفهمها، مما يؤدي إلى نفوره من الكتاب ومن اللغة العربية بشكل عام .

على عكس الدول الأجنبية فلغة التحدث منذ الطفولة هي نفسها لغة الكتاب مما يجعل الطالب يقبل على القراءة بشكل عام، وبحث هذه المشكلة الدكتور عبدالله الدنان وهو عالم لغويات بحث من خلال نظرية "تشومسكي" أنه يمكن تعليم الطفل اللغة عن طريقة الفطرة واستغلال السن الصغيرة لترسيخها فيمارس الطفل اللغة الفصحى وبمهارة يستطيع تطبيق القواعد فطرياً وبدون أن يتعلمها.

فقام بمشروعه الرائد في تعليم الأطفال اللغة العربية الفصحى في مرحلة الروضة والتمهيدي وإنشاء أول روضة متخصصة في اللغة الفصحى وهي دار الحضانة العربية في الكويت عام 1988 ونجحت الفكرة نجاحًا باهرًا وتم تعميمها على الكثير من الدول منها البحرين والمملكة العربية السعودية وسوريا التي طبقتها على جميع الروضات التابعة للاتحاد العام النسائي السوري البالغة حوالي (300) روضة.

أسباب المشكلة:

أ- التحدث بالعامية في الفصل الدراسي والمجتمع المدرسي والبدء بتعليم اللغة الأجنبية للطفل منذ سن الروضة: مما يصيب الطفل

بالارتباك من تعليم لغتين تكتب كل منهما بجهة مختلفة، والملاحظ أن الدول الأوروبية لا تعلم لغة ثانية في المدارس الأجنبية "المخصصة للدبلوماسيين" إلا بعد الصف الرابع مع البدء بتعليمه شفويًا فقط حتى لا يرتبك الطفل في الكتابة ما بين حروف اللغة الأولى واللغة الثانية، ونورد هنا بيانًا لاعتماد اللغة الأجنبية في المدارس البريطانية في المرحلة الثانوية.

أن المدارس البريطانية تعلم اللغة الأجنبية في سن الثانوي

ب-لا تزال مشكلة اللغة الأجنبية قائمة: بعد أن تم الرجوع لتدريس اللغة العربية بعد عدة سنوات من تجربة أثبتت فشلها وهذه بادرة طيبة،لكن لا تزال كتب العلوم والرياضيات عبارة عن دمج بين اللغتين العربية والأجنبية مما يسبب تشتت الطالب في الدراسة.

حيث تكون الدراسة في الفصل عبارة عن جمل بالعربية مطعمة بالإنجليزية، بل أن المجلس الأعلى أستحدث مادة تسمى (اللغة الإنجليزية العلمية) بعد قرار تدريس المواد العلمية باللغة العربية لتدريس الطلاب المصطلحات العلمية باللغة الإنجليزية.

ج-إلزام المدارس الخاصة بالاختيار ما بين تطبيق المعايير الدولية وما بين تطبيق المعايير الوطنية:

فالمعايير الدولية المعترف فيها أجنبية فقط كما نرى في قائمة المنظمات الدولية للاعتماد المعترف بها من قبل وحدة الاعتماد الوطني للمدارس الخاصة

منظمات الاعتماد الدولي إذا لا يصبح هناك خيار لمالك المدرسة إلا أن يطبق نظام المستقلة على انخفاض مستواه العلمي والخضوع لتذبذب المجلس الأعلى في قراراته أو الاتجاه إلى المدارس الأجنبية وهذا الحاصل للأسف.

4-المعايير غير مناسبة لسن الطلاب:

فهي في مواد الرياضيات واللغة الإنجليزية قد تفوق المستوى العمري للطالب بشكل كبير، وهذه أمثلة لمسائل حسابية للصف الأول الابتدائي (سن 5 أو 6 سنوات) لمادة الرياضيات (من موقع المجلس الأعلى للتعليم- قسم المعايير):

سؤال من معايير الصف الأول

معايير رياضيات الصف الأول

ونرى في كتاب اللغة العربية في وسط الدروس التي تعلم الحروف لطفل الصف الأول نرى معايير تعليم الطفل الجملة المنقسمة إلى أسم وحرف وفعل!

كيف يتم تعليم طفل في الصف الأول لم يتقن الحروف بعد قواعد النحو؟

5-ضعف المحتوى التعليمي للمناهج:

والتي يقوم المجلس الأعلى بإعدادها، فوضع المناهج لابد فيه من لجان متخصصة من التربويين والأكاديميين والحاصلين على الدرجات العلمية العالية في تخصصهم لوضع هذه المناهج .

- نموذج لأخطاء إملائية باللغتين العربية والإنجليزية لمادة الأحياء: الأوعلة-HART

كتاب الأحياء غلطة مطبعية

- نموذج لأخطاء دينية في كتاب الاجتماعيات (فالقرنقعوه) ليست مناسبة دينية عند المسلمين بل اجتماعية (هي مناسبة دينية عند الشيعة لتوافقها مع مولد الحسين رضي الله عنه كما يزعمون) مع العلم تمت مخاطبة المجلس الأعلى عن هذا الخطأ وتم تبليغنا أنه سيتم إلغاء الفقرة لكن لم ينشر التعميم على المدارس.

(قرنقعوه) نموذج على تفاهة المعلومات المقدمة في مادة الاجتماعيات فرغبتهم بجمع معلومات عن قطر سبب الحشو الذي لا

فائدة منه بدل من الحصول على معلومات قليلة ومفيدة في تاريخ العالم الإسلامي:

حلول مقترحة:

1- استحداث مؤتمر وطني للتعليم يشمل كل شرائح المجتمع القطري (من إدارة ومعلمين وأولياء أمور وتربويين) ويكون مفتوحا لأفراد المجتمع لمراجعة العملية التعليمية وطرح أوراق العمل واستحداث حلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع،ويخرج المؤتمر بتوصيات تعتمدها القيادة العليا ويتم تشكيل لجنة منبثقة من المؤتمر تعمل على متابعة تنفيذ التوصيات.

2- أن تكون هيئة التقييم منفصلة عن المجلس الأعلى لا كما هو حاصل تابعة للوزير فلن تؤدي عملها كما يجب كون السلطة التنفيذية هي التي تراقب وتقيم أداءها بنفسها.

3- الموافقة بإصدار جمعية المعلمين القطريين وقد توقف إصدار التصريح لعدم وجود وصف لمهنة التعليم،الجمعية مهمة جدا في تطوير العملية التعليمية فالمعلم من أهم أركان التعليم ويعانون حاليا من التهميش مما سبب خروج الآلاف من المواطنين من السلك التربوي وهذه خسارة أليمة للتعليم في الوطن.

4-اعتماد اللغة العربية الفصحى اللغة الأساسية والوحيدة في الروضات التابعة للدولة، مع تعليم الأطفال القاعدة النورانية أو البغدادية وهي طريقة لتعليم القراءة من القرآن الكريم بحيث يلتحق الطالب بالصف الأول وهو متقن للقراءة.

5-البدء بتعليم اللغة الإنجليزية في الصف الأول بنفس مستوى الروضة، وفي الصف الثاني بنفس مستوى التمهيدي وتكون الامتحانات شفوية ثم في الصف الثالث يتم اعتماد السلسلة المعتمدة لدى المجلس الأعلى و هي friends and family،لإفساح الفرصة للمدرسة لتثبيت الطالب في اللغة العربية الفصحى.

6-تكوين لجنة متخصصة من الأكاديميين والتربويين من كافة التخصصات العلمية والأدبية لإعادة تشكيل المعايير حسب سن الطالب وإنتاج مناهج متميزة في الطرح مع كتب مساعدة للمعلم واقتراح مصادر تعلم متميزة .

7-أن يكون التعليم الابتدائي للبنين في المدارس النموذجية إلى الصف الثالث، وذلك لعدم جدوى تعامل المعلمات الإناث مع الأولاد الكبار من سن عشر سنوات فما فوق وظهور مشاكل جراء ذلك.

8-إنهاء عقد مؤسسة راند مع المجلس الأعلى للتعليم، لظهور فشل منظمة أجنبية في صنع نظام تعليمي متميز لدولة عربية مسلمة، وهي بادرة كبيرة لتحسين صورة المجلس الأعلى للتعليم لصلة هذا المعهد بالبنتاجون الأمريكي مما جعل غالب الشعب القطري يسحب الثقة من

المجلس الأعلى لاعتقاده الجازم أنها السبب وراء تدهور التعليم في البلاد.

9-إعادة التحقيق في أسباب سحب التراخيص من بعض الكفاءات القطرية.

10-استقطاب مدارس عربية متميزة مثل دار الفكر بجدة ، مدرسة بن لوتاه الإسلامية في دبي، مدرسة البيان النموذجية للبنات بجدة الحاصلة على المركز الأول بجائزة التربية والتعليم للتميز، وغيرها الكثير.

11-اعتماد معايير المدارس العربية المتميزة وليس فقط الأجنبية لتشجيع فتح مدارس خاصة عربية بكفاءات وطنية لتوفير بدائل للمواطنين الراغبين في تعليم أبناءهم باللغة العربية .

12-تعميم لائحة عقوبات على كل المدارس المستقلة وضمان تنفيذها على الكل دون استثناءات، ونقترح أن تكون هناك معسكرات صيفية للطلاب الذكور الراسبين والمفصولين لمخالفاتهم السلوكية لإعادة تأهيلهم مما يجعل الطالب يحذر من الإهمال لعلمه بوجود عقوبة لكن الأساس في تطبيقها "العدل" مع كل مسيء مهما كانت مكانة أهله الاجتماعية، وفصل الطالبات بشكل مؤقت أو نهائي حسب المخالفة ولا تتم إعادتها لمقاعد الدراسة إلا بعد تأهيلهن نفسيا وسلوكيا مع التأكيد على الدراسة عبر نظام المنازل لضمان إكمال تعليمهن.

13-تخفيف شروط المجلس الأعلى للمباني المدرسية في المدارس والروضات الخاصة، وإيجاد تسهيلات ودعم للمدارس العربية التي تشرف عليها كفاءات وطنية ، وإيقاف تراخيص المدارس والروضات الأجنبية لعدة سنوات لانتشارها بشكل قد يؤثر على هوية المواطنين بشكل خاص.

14- دعم طلاب صعوبات التعلم بعمل لجنة لإحصائهم في كافة مدارس الدولة والإشراف على تأسيسهم من خلال متخصصين ومتخصصات في هذا المجال، مع فتح مراكز لصعوبات التعلم برسوم متوسطة وذلك لصعوبة التسجيل في مركز العوسج التابع لمؤسسة قطر وذلك لارتفاع الرسوم السنوية.

15- الاهتمام بالتعليم الديني في قطر،وافتتاح مدارس ابتدائية تكثف حفظ القرآن والعلوم الشرعية بحيث يصل الطالب إلى الإعدادية ويكون قد ختم القرآن وحصل على قدر كبير من العلم الشرعي، وتكون تحت إشراف وزارة الأوقاف وتعامل كمدرسة متخصصة، وفتح المجال للبنات والأولاد حتى نستطيع تخريج كوادر على علم شرعي وتأسيس ديني قوي بالإضافة إلى باقي المواد العلمية والأدبية.

ونلاحظ وجود رغبة كبيرة من المواطنين في تعليم أبنائهم الدين الإسلامي في المدارس وهذا هو الحل الأفضل حتى لا يتجه المواطنون لمراكز غير موثوقة في تعليم مناهج دخيلة على منهج أهل السنة والجماعة .

المعوقات التي تعترض الاستثمار في التعليم في قطر:

- تسهيل الإجراءات والحد من ارتفاع الإيجارات أبرز المطالب

- ضرورة مساواة القطريين بالأجانب في ميزات الاستثمار بالتعليم

- مطالب بوضع حلول ناجعة لمعوقات الاستثمار في قطاع التعليم

لا بد من وضع حلول ناجعة للمعوقات التي يواجهها المستثمرون ورجال الأعمال القطريون في قطاع التعليم، وفي مقدمتها مساواة المستثمرين القطريين بمجال التعليم بالمستثمرين والمدارس الأجنبية، حيث يتميزون بميزات لا يحصل عليها المستثمرون المحليون، فضلًا عن تسهيل الإجراءات الحكومية لإنشاء مبانٍ تعليمية والتراخيص والموافقات التي تأخذ وقتًا طويلًا وجهدًا كبيرًا من المستثمرين، ما يدفع البعض منهم للعزوف عن الاستثمار بهذا المجال.

هذا إلى جانب ارتفاع التكلفة الإنشائية، وقلة الأراضي التي تصلح لإقامة منشآت مدرسية نموذجية.

وضرورة دعم الحكومة للمستثمرين القطريين، ومنحهم أراضٍ تصلح لإقامة مبانٍ تعليمية، وتشجيع البنوك على منحهم قروضًا ميسرة وغير ذلك من الحوافز التشجيعية التي تجعل هذا القطاع مغريًا، خاصة أنه يمتاز بعوائده الربحية طويلة الأجل.

وأن الاستثمار في التعليم أصبح ضرورة لتطوير المنظومة التعليمية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وذلك لما للقطاع التعليمي من دور في تحقيق رؤية قطر 2030.

والجدير بالذكر هنا أن الاستثمارات الخاصة بالتعليم شهدت نموًا مطردًا خلال السنوات الماضية، ولكن مع النمو السكاني المطرد، وزيادة الحاجة لمدارس جديدة كل عام تزداد الحاجة لدعم هذا القطاع بمزيد من الاستثمارات المواكبة لحجم الإنفاق الحكومي السخي على هذا القطاع.

- المطالبة بالشراكة التكاملية بين الحكومة والقطاع الخاص

- منح المدارس الأجنبية ميزات يحبط المستثمرون القطريون

أن التعليم والبحث العلمي هما ركيزتان أساسيتان لحضارة الدول، ومقياس لمدى تطور ونمو أي دولة، لاسيما وأن التطور في هذين العنصرين يحسن من تطور مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

وحول أهمية الاستثمار الخاص في هذا القطاع ومواكبته للإنفاق الحكومي على التعليم، بأنه يجب أن تكون هناك شراكة تكاملية بين الحكومة والقطاع الخاص لإنماء التعليم، وزيادة تطوره، وأن القطاع الخاص أسهم بشكل جيد في تنمية هذا القطاع، مسترشداً بوجود نسبة عالية من الطلاب اليوم ينهلون تعليمهم في مدارس ممولة من القطاع الخاص.

وهناك عدد كبير جداً من المدارس الخاصة والعالمية وجميعها تعتبر ضمن مشاركات القطاع الخاص في دعم العملية التعليمية، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة أن تضع الدولة ضوابط للاستثمار في التعليم من قبل القطاع الخاص من ناحية جودة التعليم المقدم للطلاب،

وجودة المباني والمنشآت، والحرص على توافر التكنولوجيا المتطورة المواكبة لتطور العملية التعليمية، فضلاً عن البرامج التعليمية ذات الأهمية وتوافر الاختصاصات الأكاديمية لذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من العناصر المساعدة على زيادة تطور ونمو التعليم وتحسين جودته بمختلف المجالات.

وضرورة أن توفر الحكومة المناخ الجيد للقطاع الخاص للاستثمار الأمثل في هذا القطاع، سواء عبر تقديم دعم ومحفزات للمستثمرين كمنحهم الأراضي وتشجيع البنوك على منح القروض لهذا القطاع بفوائد مقبولة.

وذلك لتخفيف العبء عنهم بسبب ارتفاع أسعار الأراضي في الفترة الحالية من جهة، وارتفاع التكلفة التشغيلية لهذه النوعية من الاستثمار التي تمتاز بأن عوائدها الربحية تحتاج لصبر ووقت وتحسين جودة مستمرة، إلا أن ربحيتها الأهم تكمن في الكفاءات التي تخرجها، وفي الدعم لقطاعات اقتصادية ومجتمعية أخرى، فضلاً عن الأهم وهو تخفيف أعباء الدولة بهذا القطاع.

وأن يتعاون القطاع الخاص والمستثمرون بمجال التعليم على تجارب الآخرين في المؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة، فهذا التعاون يخلق خبرات جديدة، مع ضرورة الحفاظ على الخصوصية والوطنية والهوية القطرية العربية الإسلامية التي تمتاز بها قطر بعيداً عن التغريب الذي يؤثر سلباً على الأجيال المستقبلية.

ورداً على تخوف بعض رجال الأعمال من الاستثمار في التعليم لوجود معوقات، وأن اللجنة التعليمية في غرفة تجارة وصناعة قطر ناقشت في اجتماعاتها مختلف الموضوعات المتعلقة بهذا القطاع، وكيفية تطويره وزيادة معدلات نموه، فضلاً عن مساعدة القطاع الخاص لفهم هذه المعوقات وإمكانية تجاوزها مع كيفية مواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية لتعليم أبنائنا.

وأن الاستثمار في التعليم أصبح ضرورة لا محالة فلا يمكن أن تتطور المنظومة التعليمية، ومن دون تشجيع القطاع الخاص سوف تزيد هذه المعوقات.

وأن أبرز المعوقات التي اشتكى منها المستثمرون القطريون تتمثل في نوع من الإحباط والتذمر لديهم من منح المدارس والمستثمرون الأجانب ميزات أكثر مما يعطى للمستثمر القطري، وهذا ما أشعرهم بفقدان العدالة بين جميع المستثمرين بمجال التعليم سواء أكانوا قطريين أو أجانب، بل يجب تشجيع المستثمرين القطريين أكثر من غيرهم لزيادة مشاركتهم في تطوير البيئة التعليمية.

وأيضاً من المعوقات تبرز قضية الأراضي المتوافرة، والتي على أساسها يستطيع المستثمر القطري بناء مدرسة بمواصفات عالمية، تلبي مختلف شروط ومعايير الجودة المطلوبة، خاصة وأن غالبية المباني التي يتم تأجيرها لا تصلح لأن تكون مدارس نموذجية، وفي الأولى تكون التكلفة على المستثمرين مرتفعة في حال شراء الأرض وبناء المباني ومن ثم تكاليف التشغيل البشري، وفي الثانية ارتفاع القيم الإيجارية للمباني أسهم في عزوف البعض من رجال الأعمال على الخوض في هذا الاستثمار الحيوي.

وكذلك من المطالب تسهيل الإجراءات الحكومية والقدرة على استقطاب الكفاءات والكوادر التعليمية، فضلاً عن تعدد الجهات التي يرى فيها المستثمرون وقتاً وجهداً إضافياً.

وتجاوب وتعاون وزارة التعليم والتعليم العالي مع مطالب رجال الأعمال والمستثمرين القطريين بالقطاع التعليمي، إلا أن بعض المعوقات تحتاج إلى قرارات ليست من اختصاص الوزارة ومن ذلك منح الأراضي، وغيرها من الحلول والتحديات التي تشترك أكثر من جهة في التصدي لها.

- الدعم الحكومي لرواد الأعمال ضرورة

- نمو كبير شهدته الاستثمارات الخاصة بالتعليم

وجود توازٍ بين القطاعين العام والخاص في دعم الاستثمار في التعليم، مشيرًا إلى أن هذا النشاط الاقتصادي ينقسم إلى نوعين، أحدهما الاستثمار في قطاع التعليم العالي، وقطاع التعليم الأساسي الذي يشمل مختلف المدارس والمعاهد وغيرها.

ووجود نمو كبير جدًا في استثمار القطاع الخاص في التعليم الذي يشهد طفرة كبيرة جدًا مع تواجد أسماء كبيرة لمؤسسات تعليمية عالمية، وبخاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وهذا المعدل من النمو لعبت الحكومة دورًا مهمًا في تحفيزه بالقوانين، وتشجيع رجال الأعمال وأولياء الأمور على الاهتمام أكثر بجودته ونوعيته، ومن ذلك إطلاق الكوبونات التعليمية التي أتاحت للمواطنين فرص الاختيار ما بين المدارس الخاصة والمستقلة.

وبالتالي شجع هذا الأمر على التنافسية بين القطاعين العام والخاص، وانعكست آثاره الإيجابية على جودة التعليم، فضلًا عن موازاة هذا النمو لزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم، ولذلك تعتبر قطر من أوائل الدول المتقدمة بالإنفاق على التعليم مقارنة بعدد السكان في العالم، إضافة إلى الاهتمام الكبير بالمعلمين، وتحسين رواتبهم لتصبح الأعلى على مستوى المنطقة، وكذلك الاهتمام بالتكنولوجيا واستخدامها في التعليم لتتبوأ مكانة متقدمة إقليميًا وعالميًا.

وحول الجدوى الاقتصادية من هذا الاستثمار، أن هذه النوعية من الاستثمارات جيدة، لاسيما أنها تقدم خدماتها لقطاعات كثيرة تلعب دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي، خاصة مع الرسوم التي تتقاضاها المدارس اليوم بات الاستثمار مجزيًا، وبمقارنته مع كثير من دول العالم تجده يوازي الدول المتقدمة.

هذا إلى جانب الميزات التي يحصل عليها رجال الأعمال من قبل الحكومة في سبيل التحفيز ودعم هذا القطاع من قبل أكثر من جهة في الدولة، وفي مقدمتها بنك قطر للتنمية، ما يشي بأن هذا القطاع ينتظره مستقبل كبير ومهم في قطر.

وأن الاستثمار في هذا القطاع المهم يحتاج لأشخاص متخصصين، وهذا ما يجعله بعيدًا عن متناول جميع رجال الأعمال، أو أنه يتضمن شروطًا معينة يراها البعض صعبة، ولكنها في الحقيقية شروط وضوابط مطلوبة لضمان جودة التعليم، ولتأمين خبرات وكفاءات أكاديمية قادرة على حمل هذا العبء التعليمي وملتزمة بمعايير الجودة الوطنية والعالمية.

فضلًا عما يحتاجه الاستثمار في هذا القطاع من نفس طويل لجني أرباحه، ولربما لا يستطيع البعض من رجال الأعمال تحمل هذه الفترة الزمنية من العمل والسمعة الطيبة لتحقيق أرباح.

وأن ارتفاع رسوم المدارس يرجع إلى ارتفاع الكلفة التشغيلية للاستثمار في التعليم، خاصة من حيث إيجارات المباني التي ارتفعت بشكل كبير خلال السنوات الماضية، إضافة إلى ارتفاع الأجور للمعلمين وغيرهم من الكادر الإداري والعاملين بهذا القطاع.

ولذلك يجب أن تكون هناك مرونة في التعامل مع هذا القطاع، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية والتراخيص وما شابه ذلك، وتأمين احتياجات زيادة نموه وتطوره، والعمل على أن يكون هناك دعم من الجهات الحكومية وتقديم المساعدة المادية والمعنوية لرواد الأعمال لإنشاء مدارس وطنية.

وهذا ما نفتقده فعلًا، بأن يكون التركيز في المرحلة المقبلة على المدارس الوطنية، وفي هذا السياق إلى أن الكثير من القيادات التعليمية

المحالة للتقاعد يمكن الاستفادة من خبراتها، لإنشاء مدارس وطنية بعيدًا عن النموذج البريطاني أو الأمريكي.

- إجراءات الاستثمار في التعليم بطيئة

- تعدد جهات الاختصاص يشكل عبئاً على المستثمرين

إن الاستثمار في التعليم هو استثمار في التنمية البشرية للاستفادة من الطاقات البشرية المتمكنة من أدواتها مستقبلاً وأيضاً استثمار اقتصادي ومجتمعي تنعكس آثاره على الخامات والأفكار المعرفية التي تقدم خدماتها لنمو وتطور الاقتصاد عامة.

مسترشداً على ذلك بما كان يقدمه التعليم أيام زمان وما وصل إليه الحال هذه الأيام من وجود الحقيبة الإلكترونية والبرامج الذكية وغير ذلك ما ساهم الاستثمار في التعليم وتشغيل قطاعات اقتصادية أخرى .

وعن أبرز المعوقات أن الإجراءات الحكومية تعتبر روتينية وبطيئة لا تواكب التطور الحاصل في هذا القطاع، فضلاً عن تعدد جهات الاختصاص في التراخيص اللازمة لإنشاء مدرسة على سبيل المثال.

وهذا يشكل عبئًا على المستثمرين ويستنزف وقتهم وجهدهم ما بين المجلس الأعلى للتعليم والبلدية والدفاع المدني والسجل التجاري والمرور وإدارة العمل وغيرها، ولذلك قد تختصر النافذة الواحدة أو الموظف الشامل هذه الإجراءات الرسمية، وتسهل الحصول على تراخيص الاستثمار في قطاع التعليم على رجال الأعمال.

وأن التكلفة التشغيلية لهذا الاستثمار ازدادت نتيجة ارتفاع القيم الإيجارية للمباني والمساكن، ما ضاعف من التكاليف، وزاد من المعوقات، حيث تستنزف الإيجارات أكثر من 70% من أرباح الاستثمارات التعليمية.

وبالتالي ينعكس ذلك على الأقساط والرسوم التي بات الكثيرون يعتبرونها مرتفعة، إضافة إلى الارتفاع في أجور المعلمين، وتكاليف الحرص على جودة التعليم، واستخدام التكنولوجيا والوسائل التعليمية الحديثة.

ولذلك لا بد من انجاز قانون لتحديد القيم الإيجارية في مناطق الدولة، بحيث لا تترك مجالاً للوسطاء العقاريين والزيادة من دون مبررات حقيقية، إذ ليس من المعقول أن يصل إيجار الشقة السكنية من ثلاث غرف إلى عشرة آلاف ريال شهرياً.

وفي هذا السياق يشير إلى قلة وجود المباني الجاهزة والمهيأة كمبان تعليمية تتناسب مع المعايير والشروط التي تطلبها الجهات المختصة، وهذا ما يجعل من الإجراءات الرسمية والمعايير الحالية صعبة التنفيذ بالنسبة لكثير من المستثمرين في ظل هذا الارتفاع الجنوني في أسعار الأراضي وإيجاراتها.

فضلاً عن ارتفاع أسعار مواد البناء رغم هبوط النفط، ولذلك لابد من تكثيف الرقابة على أسعار ومحلات مواد البناء لتبقى ضمن الأسعار الحقيقية دون زيادة.

وهناك أهمية الدعم الذي تقدمه الحكومة لقطاع التعليم، سواء من خلال الدعم اللوجستي أو عبر تقديم الأراضي للبناء أو عبر قروض من عدة جهات في الدولة كبنك قطر للتنمية والإعفاء من رسوم الكهرباء والماء، ولكن الاستثمار في التعليم يحتاج لمزيد من الدعم من قبل الحكومة، وخاصة بالقوانين التشريعية والعمل على انضباط الأسعار في البناء والإيجارات.

أفكار جديدة حول التطوير المهني المدرسي

تدور معظم محاور التنمية التعليمية وإعادة هيكلة التعليم في العالم حول أهمية دور التطوير المهني الذي يسعى بدوره إلى رفع كفايات المعلم الشخصية والمهنية، بحيث يصبح أداة جيدة لتطبيق التنمية التعليمية ممتلكًا مهارة تكوين وتشكيل جيد للمنتج التعليمي المتوقع (الطالب/المواطن).

ولكن كثيرًا ما تواجه عملية التطوير المهني بمقاومة ظاهرة أو مستترة من المعلمين.

و عليه سنحاول في هنا استعراض معظم الدوافع التي يرتكز عليها المعلمون في ممانعة التطوير المهني، وكيف يمكن للمؤسسة التعليمية التغلب عليها حتى يتم تحويل عناصر التطوير المهني إلى ثقافة داخلية ذاتية متأصلة في كيان المعلم، تدفعه دائما نحو الرغبة في تطوير الذات.

ومن هذه الدوافع:

1- عدم الاقتناع المهني والتربوي Professional and pedagogical بأسباب التغيير والتطوير.

2- عدم واقعية التدريب وعدم ارتباطه بالواقع المدرسي (طبيعة المنهج – البيئات المادية والبشرية والزمنية – طريقة التقويم).

3- انعدام وسائل التعزيز المهني (الإيجابي – السلبي) الخاصة بتطبيق نواتج التدريب.

أولا – عدم الاقتناع المهني والتربوي بأسباب التغيير والتطوير

يتعالى أحيانا بعض التربويين (عن قصد أو دونه) عن سرد الدوافع والأسس التربوية المنهجية التي شكلت رؤية التطوير المهني ودفعت إليه، ويتم ذلك بدعوى عدم الرغبة في إغراق المعلم في بعض التفصيلات والمصطلحات التربوية التي لا طائل من إتقانه لها.

ولكن تبقى الإشكالية الأكبر هنا أن انعدام معرفة ودراية المعلم بالدوافع التربوية والمنهجية للتغيير والتطوير المهني يؤدي إلى عدم اقتناعه بأسباب التغيير ومن ثم مقاومة التطوير المهني وعدم تطبيق آلياته.

مثال: كم من المعلمين (بل والمشرفين أيضا) يدرك الفرق بين المدرسة أو الفلسفة الموضوعية Objectivism والبنائية Constructivism والذي يعتبر التمييز بين أسس وعناصر كل منهما مدخلا رئيسًا لفهم أسباب التحول من التعليم التقليدي إلى التعلم النشط القائم على التعاون والجماعية والاستقصاء وحل المشكلات والتفكيرين الناقد والإبداعي!.

وكم من المعلمين يدرك المهارات والكفايات التي يتوجب عليه المساهمة في غرسها لدى طلابه من خلال عملية التعلم سواء أكانت مهارات تفكير وبحث أو مهارات شخصية اجتماعية!

وهنا سنحاول، باختصار، استعراض أهم عناصر الاختلاف بين المدرستين الموضوعية والبنائية والتي يتوجب على المؤسسات التعليمية والجهات المنوطة بالتطوير البدء باستعراضها ومناقشة المعلمين فيها كمدخل لإقناعهم بضرورة وأسباب التطوير الذين هم بصدد التعرض له والقيام بتنفيذه:

أ- الموضوعية Objectivism

قامت على عدة أسس ومُسلمات منها :

– الأسس العامة (Vrasidas،2000)

1- يتشكل العالم من عناصر متمايزة تجمعها شبكة من العلاقات ولكن يظل لكل منها صفاته المختلفة والمميزة له.

2- يعتبر العالم حولنا مثاليًا وكاملًا من حيث التكوين.

3- يمكن اشتقاق بعض النماذج من العالم الواقعي حولنا.

4- يقوم المخ البشري بالتعامل مع النماذج المجردة ومعالجتها بطريقة حاسوبية Computer-like بنفس الطريقة والآلية التي تعلمها من الطبيعة، بحيث يكون بمثابة مرآة لها.

5- العالم يتكون من مجموعة من الحقائق الثابتة المجردة، والحقيقة مشتركة وموجودة على نحو موضوعي مستقل عن الخبرة الذاتية والتفسير الذاتي للفرد.

– الأسس الخاصة بعملية التعليم

1- المعرفة موجودة مسبقا بالعالم ويتم اكتسابها بالخبرة وتقليد النماذج الموجودة.

2- يتم التعلم بالاستقراء Induction: أي تجزئة الكليات المعقدة إلى الأجزاء الصغيرة المكونة لها.

3- المعلم هو ناقل المعرفة لعقول طلابه بناء على النماذج الثابتة للعالم بخبراته بطيئة التغير.

4- لابد من تحديد معايير محددة وثابتة للمنتج التعليمي خلال كل مراحل إنتاجه، يمكن وفقها للمعلم تحديد مدى نجاحه في تحقيق أهداف التعليم. وكذلك تتيح للمشرف إمكانية التأكد من تحقيق المعلم لمهمته بنجاح وكذلك للمنظومة التعليمية مقارنة أداءات المدارس المختلفة ببعضها بعضًا.

5- قام Tyler(1949) بوضع أسس نموذج المنهج الخطي (القائم على استخدام الأهداف كمدخل لتغيير سلوك المتعلمين) للتوافق مع مبادئ المدرسة الموضوعية، بحيث يجب على الطلاب والمعلمين إتباع الخطوات الثابتة والمحددة له والتي جاءت على النحو التالي:(Wraga،2017)

– تحديد أهداف التعليم Input.

– تخطيط واختيار خبرات التعلم المناسبة Input.

– تنظيم وتنفيذ الخبرات التعليمية بأفضل طريقة ممكنة وبشكل تدريجي لتحقيق الأهداف Process.

– تقويم وتقييم عملية التعليم Output.

6- تقوم الموضوعية على تشجيع الفردية بحيث يقوم كل طالب بمفرده بمحاولة استقبال المعرفة التي يحاول المعلم صبها في عقله.

7- يجب تولية جل الاهتمام نحو صياغة الأهداف التعليمية (من قبل المتخصصين فقط) بلغة واضحة ومحددة بحيث يكون المنتج التعليمي المتوقع واضحا جدا ومحددا ويمكن قياسه بدقة.

8- من المتوقع أن يحقق كل المتعلمين جميع الأهداف التعليمية والسلوكية بنفس الطريقة.

9- يتم إتباع خطوات تقويم وتقييم عملية التعليم وفقا للأهداف التعليمية للتحقق من مدى تحققها بشكل فردي لكل متعلم.

ب- البنائية Constructivism

يعود تاريخ البنائية إلى الفيلسوف الإيطالي Giambattista Vico

– الأسس العامة (Wilson،1997)

1- تعتمد الحقيقة على رؤيتنا الخاصة للعالم، ولهذا تتعدد الحقائق. حيث يذهب Vico إلى أن الفرد يتعلم فقط من الأشياء التي يشيدها بنفسه، و يقول أن المعرفة لا تعبر بالضرورة عن العالم بصورته الحقيقية، وإنما تعبر عن وجهة نظر مُشيِّدها، ولذا تظل المعرفة نسبية في تعدد طرق الوصول إليها ومحاولة فهمها.

2- تنشأ معرفة ورؤية كل فرد عن العالم من خلال تأويله وتفسيره العقلي الخاص به عند احتكاكه بعناصر هذا العالم، ويتأثر هذا التأويل بثقافة هذا الفرد وخبراته السابقة.

3- المعتقدات هي آراء يتصورها ويكونها الفرد بناء على توقعاته وخبراته الحسية وتفاعله الاجتماعي بالأفراد الآخرين.

– الأسس الخاصة بعملية التعليم

1- المعرفة يتم اكتسابها تراكميا لدى الفرد.

وهنا تبرز أراء مدرستي البنائية:

– المدرسة الذاتية: ترى أن المعرفة تنشأ في عقل الفرد نتيجة قيامه بعملية الاستقصاء التي يعقبها إعادة ترتيب وتشكيل الخبرات العملية والمعرفية بناء على نتائج عملية الاستقصاء البحثية مستفيدا من خبراته ومعارفه السابقة. (Von Glasersfeld،1991)

– المدرسة الاجتماعية: تنشأ المعرفة من خلال التجريب والممارسات العملية في إطار من التفاعل الاجتماعي.

(قام معظم علماء البنائية وفلاسفتها على التأكيد بضرورة وجود البعدين الفردي والاجتماعي لتشكيل خبرات التعلم ومنهم (Vrasidas،2000))

2- يتم التعلم بالاستنباط (Deduction): أي تجميع الأجزاء الصغيرة لتكوين مفهوم كلي.

3- المعلم هو ميسر للعملية التعليمية يقوم بتدعيم طلابه بالمهارات الحياتية مثل مهارات التحليل والتصميم والتخطيط والتقويم والتقييم، كما أنه يقوم بتصميم البيئة التعليمية لإتاحة الفرصة للمتعلمين لتكوين خبراتهم الخاصة.

4- الحقيقة ليست واحدة وإنما توجد عدة حقائق، ولذا لابد أن يقوم المعلم/الميسر بتشجيع تعدد الآراء والأفكار.

(وفي هذا الصدد يجب التأكيد على أن البنائية لا تنكر فكرة وجود العالم الحقيقي الثابت، ولكنها تؤكد على أنه لا يمكن فهم هذا العالم بطريقة واحدة).

5- قامت Hilda Taba بوضع أسس المنهج (القائم على اعتبار أن هدف التعليم هو تجهيز الفرد بالمهارات اللازمة للحياة العملية).

بناءً على ثلاثة مبادئ أولها: أن التفكير يمكن تعلمه، وثانيها: أن التعليم عملية تفاعلية بين عقل الفرد والمعلومات، وثالثها: أن التفكير

يتم بالتدريج المنطقي المنظم للمعلومات. واشتمل نموذج Taba على 8 خطوات هي:

– تحديد حاجات المتعلمين.

– صياغة الأهداف.

– اختيار المحتوى.

– تنظيم المحتوى.

– اختيار الخبرات التعليمية.

– تنظيم الخبرات التعليمية.

– تحديد كيفية التقويم وما سيتم تقويمه.

– التحقق من التوازن والتتابع.

وحددت Taba المعايير اللازمة لكل خطوة بحيث يتم اختبار المحتوى وتحديد مدى ارتباطه بخبرات الحياة والحقائق الاجتماعية ومناسبته لمستوى نضج المتعلمين وملاءمته لاحتياجاتهم وميولهم وتحقيق مجال واسع من الأهداف وإمكانية تعلمه متوازنا بين العمق والاتساع.

(ولكن يؤخذ على نموذج Taba أنه نموذج خطي لم يتناول عمليات التنفيذ والتغذية الراجعة والتي تأتي من التقويم المستمر لكل خطوة، وليس فقط من التقويم النهائي وهو ما تداركه نموذج ويلر)(Hunkins and Hammill،1994)

6- تقوم على استخدام استراتيجيات التعلم التعاون واستخدام أدوات التكنولوجيا في التواصل وتبادل المعلومات.

7- يشترك المتعلمون في صياغة الأهداف بناء على احتياجاتهم وميولهم واحتياجات المجتمع.

8- يمكن تحقيق نتاجات التعلم بطرق مختلفة تتنوع باختلاف قدرات وميول واهتمامات كل طالب وبطرق تدريس مختلفة.

9- يتبع كل نشاط وخبرة تعليمية عملية تقويم بشكل فردي أو جماعي.

إلاّ أننا نرى أنه من الأفضل للمعلم المزج بين الاتجاهين، فأحيانا يحتاج المعلم إلى عملية بناء لبعض المهارات المعرفية الأساسية للطلاب بشكل فردي، مثل تنمية بعض المهارات الحسابية المرتبطة بتأهيل طلاب الصف الأول الثانوي لدراسة الفيزياء أو بعض المهارات اللغوية التي يفتقدها بعض الطلاب خلال مرحلة تطبيق الخطط العلاجية، حيث يلجأ المعلم إلى استخدام طريقة التعلم بالسقالات التعليمية Scaffolding .

وأحيانا أخرى ، يلجأ المعلم إلى الاستقصاء العلمي وحل المشكلات ودراسة الحالة عند طرح بعض الموضوعات العلمية المرتبطة بالحياة، حيث يقوم بتصميم أنشطة تعليمية تتيح للطلاب تنمية مهارات الاستكشاف والتحليل والتجريب وجمع البيانات وتحليلها ومحاولة الوصول إلى استنتاجات منطقية في إطار من العمل التعاون لتنمية المهارات الاجتماعية والشخصية لدى المتعلمين.

ولذا يكون من الأفضل الوصول مع المتدربين إلى ما يسمى بتوحيد المفاهيم ووضعها في سياقها التربوي والاجتماعي والثقافي بما يتيح للمتدرب/المعلم فهم أسباب التغيير والانتقال، ومن ثم الاقتناع بها ومحاولة المساهمة في التغيير.

ومن ناحية أخرى لابد من مشاركة المعلمين في مناقشة واستعراض كل ما هو جديد في علم التربية حتى لو كان مازال على مستوى الطموحات، فمن الغريب أن نطالب المعلم بتنمية مهارات القرن الواحد والعشرين لدى طلابه وهو أصلا لم يعرفها أو يطلع عليها بعمق يتوافق مع طلبات التنفيذ.

ثانيا- عدم واقعية التدريب

يمكن إرجاع عدم واقعية التدريب إلى عوامل عدة منها:

أ- طبيعة المنهج

كثيرًا ما تتعارض طبيعة محتوى المنهج وأنشطته وخطته الزمنية مع برامج التدريب:

مثال 1: منهج فيزياء يحتوي على محتوى علمي يتناول الحركة التوافقية البسيطة والفيزياء النووية والكثير من أجزاء الفيزياء النظرية، بينما يتناول البرنامج التدريبي الذي يتعرض له المعلم آليات استخدام المختبر في الاستقصاء العلمي.

مثال 2: معلم تم إدراجه في برنامج تدريبي عن استراتيجيات التفكيرين الناقد والإبداعي والتعلم بالمشاريع بينما هو يتعامل مع منهج فصلي يحتوي على ثلاثة أبواب يشتمل كل منها على ثلاثة فصول ومن المفترض الانتهاء من تدريسه خلال فصل دراسي مدته 12 أسبوعا، علما بأن عدد حصص المادة أسبوعيا لا يزيد عن 3 حصص، مما يجعل مجرد التفكير في تطبيق مفاهيم التدريب بمثابة الرفاهية التي لا يمتلكها المعلم، ولا يسمح النظام التعليمي بها.

ولذا يجب مراعاة طبيعة المنهج عند تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية لتجنب عدم الواقعية والذي يترتب عليه نقص الدافعية وعم التطبيق.

ب- البيئة المادية

أحيانا لا يتناسب محتوى التدريب مع الواقع المدرسي المحيط بالمعلم وخاصة جانب التجهيزات المادية وتوافر الإمكانات مما يقلل من دافعية المعلم وتفاعله مع التدريب:

مثال: قد يتم تدريب المعلم على استخدام أدوات Web-2 التكنولوجية وكيفية استخدام الـ LMS في إدارة عمليات التعليم والتعلم دون أن تمتلك المدرسة التي يعمل بها المعلم أدنى الإمكانات التقنية وربما لا تمتلك معملا للحاسوب، أو ربما يوجد معمل الحاسوب المدرسي بينما تمنع الحالة الاقتصادية الطلاب من توفير وسائل الاتصال والتواصل التقني من المنازل.

ج- البيئة البشرية

– عدد المعلمين وارتفاع نصاب الحصص والتكليفات الإدارية

تم إخضاع المعلم لبرنامج تدريبي ما يقوم على رفع مهارات التخطيط والانتقاء والتنفيذ والتقويم لدى المعلم، بينما الواقع المدرسي، وقلة عدد المنتسبين، يرغم المعلم على أن يتعامل مع جدول مدرسي يكلفه بتنفيذ 6 أو 7 حصص دراسية في اليوم الواحد مع تحمل تبعاتهم الإدارية الصفية من متابعة للواجبات والكتب المدرسية وكراسات الأنشطة والاختبارات بأنواعها بالإضافة إلى المناوبات والتكاليف الإدارية الأخرى.

– كثافة الفصل

تشكل كثافة الفصول وكثرة الطلاب داخل الصف الدراسي الواحد عائقا كبيرا يحول دون تطبيق العديد من استراتيجيات التعلم النشط كالتعلم التعاون والجماعي، والتي تستدعي غالبا عددا محددا من الطلاب، مما يجعل وِرش التدريب عليها بمثابة الفاكهة المحرمة على المعلم وزمن التدريب كأنه مضيعة للوقت.

– طبيعة الطلاب الأكاديمية

قد يحدث و يصطدم المعلم بغياب وضعف الاستعداد الأكاديمي للطلاب وضعف المهارات الأساسية المتمثلة في القراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابية البسيطة، مما يستدعي اللجوء إلى طرق تدريس تقوم على تنمية المهارات بشكل فردي بعيدا عن طموحات التدريب المهني.

– طبيعة المعلم وتراثه المهني

معلم يملك عددًا من سنوات الخبرة التدريسية يتعدى الثلاثين عاما، قام خلالها باختبار نجاح طريقته التدريسية عن طريق تخريج العديد من المتعلمين المتميزين (من وجهة نظره ومن زاوية طرق التقييم التقليدية القديمة) سيكون من الطبيعي مقاومته لأي تغيير، مما يستدعي ضرورة اللجوء إلى إحدى وسائل التدريب ألا وهي "الاستقطاب" ، حيث يتم في البداية الاستعانة بنماذج الخبرات المتميزة لهذا المعلم كمدخل لعرض المحتوى الجديد لوِرش التدريب مع ضرورة عرض أسباب التغيير بطريقة مرنة غير تصادمية.

– طبيعة الإدارة التعليمية

كثيرا ما تتوافر النية والاستعداد المهني لدى المعلم لتقبل عملية التغيير والتطوير والرغبة في التنفيذ ولكنه يصطدم بإدارة مدرسية، متمثلة في مدير المدرسة وربما المشرف الأكاديمي والموجه، تمتلك رؤية معارضة لهذا التغيير حيث أنهم يؤمنون، مثلا، أن التعليم التقليدي هو الوسيلة الأنجع لرفع التحصيل الأكاديمي للطلاب متعللين، في ذلك، بطبيعة المنهج والمجتمع وطرق التقويم والتراث الثقافي والتعليمي وربما باستدعاء النماذج الناجحة من الأفراد الذين تلقوا تعليمهم وفق الإطار القديم، وهنا ينشأ الصراع ما بين تدريب تنظمه بعض جهات الإدارة التعليمية، المؤمنة بأهمية وضرورة التغيير، وما بين عدم اقتناع جهات أخرى في نفس الإدارة بجدوى التطبيق، ويكون المعلم هو فريسة هذا الصراع.

– طبيعة طرق التقويم والتقييم

كثيرا ما يتعلل المعلمون، والعديد من العاملين بمجال التربية، بعدم جدوى التدريب وذلك لعدم وجود توافق أو توازي بين ما يتم التدريب عليه، سواء للمعلمين أو المتعلمين، وما يتم الاختبار فيه.

مثال: معلم تم تدريبه على كيفية تنمية مهارات التواصل الاجتماعي لدى الطلاب واستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في التعليم ورفع مهارات الطلاب في التحليل والتفسير والتجريب وجمع البيانات ومناظرة النتائج والاستنتاج المبني على أسس منطقي، وتبعا لذلك قام المعلم بتطبيق نتاج التدريب بنجاح.

ولكنه ومع ظهور النتائج النهائية للاختبارات سيصاب بالإحباط والشعور بعدم جدوى ما فعله نظرا لعدم تحقيق طلابه المستويات المتميزة التي تتناسب مع المجهود المبذول، وذلك نظرا لعدم موضوعية هذه الاختبارات وعدم قياسها لأي من المهارات العليا في التفكير وارتكازها فقط على أسئلة الاستدعاء والحفظ وربما التطبيق، واعتبار الغموض والتلاعب اللفظي في صياغات الأسئلة منهجا للتصميم.

ثالثا- انعدام وسائل التعزيز المهني (الإيجابي – السلبي) الخاصة بتطبيق نواتج التدريب

لا يوجد في معظم المنظومات التعليمية العربية، ربما باستثناء دولة قطر، وجود لوسائل تعزيز مهني تمايز وتميز بين المعلم الملتزم بتطبيق نواتج التدريب المهني والمعلم غير الملتزم، ومن هنا يتأتى أهمية وجود نظام الرخص المهنية المبنية على أساس المعايير المهنية الوطنية، حيث يتم وضع مؤشرات أداء مقننة يكون من بينها مؤشرات لقياس مدى التزام المعلم بتطبيق وتقديم ورش تطوير مهني بغرض رفع الأداء المهني الذاتي والمساهمة في تطوير أداء فريق العمل,

بحيث ترتبط هذه المنظمة بوسائل تعزيز معنوية ومادية ومهنية (ولنا في ذلك مقال بحثي آخر، عن آليات تطبيق منظومة الرخص المهنية بناء على المعايير المهنية السعودية في مدارس جامعة الملك فهد للبترول والمعادن).

وخلاصة القول :

في النهاية لابد من التأكيد على أهمية التعرف إلى أسباب عزوف بعض المعلمين عن الالتحاق بورش التدريب أو عدم التزامهم أو اقتناعهم بجدوى تطبيق نواتجها، فربما ارتبطت الأسباب بعناصر ليس للمعلم دور مباشر في وجودها مثل طبيعة المنهج والخطة الزمنية وعدم مناسبة التدريب للبيئتين المادية والبشرية أو تقليدية الإدارة المدرسية.

الباب الثالث :

التعليم في قطر الأفضل عربيًا:

(المؤشرات والمتابعات)

التعليم في قطر الأفضل عربيًا:

(المؤشرات والمتابعات)

كيف أصبح التعليم في قطر الأفضل عربيًا في سنوات قليلة؟!

في غضون بضعة أعوام وصل التعليم في قطر إلى مستوى لا يضاهى في الوطن العربي، بل وأصبح نظامها التعليمي أحد أفضل أنظمة التعليم الخمسة في العالم بأكمله، فكيف تمكنت دولة قطر من تحقيق كل هذا القدر من النجاح السريع يا ترى؟

الآن وبعد مضي بضعة أعوام من خطة تطوير التعليم في قطر أصبحت تلك الدولة الصغيرة صاحبة المركز الأول في التعليم على مستوى الوطن العربي، بل وصارت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من حيث جودة التعليم.

فكيف يا ترى وصلت هذه الدولة العربية الصغيرة إلى كل هذا القدر من النجاح في المستوى التعليمي، فبالتأكيد هي لم تسر وفق قواعد معروفة على الوطن العربي وتطبق فيه، بل تم الاستعانة بمناهج وطرق تدريس أوروبية وأمريكية عالمية مع ضخ الكثير من الأموال في الجانب التعليمي، حتى تفوقت على الدول التي أخذت منها هذه التجارب وصار التعليم في قطر يصنف كواحد من أفضل أنظمة التعليم في العالم.

ومن الجدير بالذكر أن قطر لم تصبح متفوقة في الجانب التعليمي بين يوم وليلة، بل سعت وعملت لعدة أعوام بدأتها تقريبًا من عام 2001 عندما قرر الأمير حمد بن خليفة آل الثاني أن ينهض بتعليم الدولة.

فقد أيقن أن التعليم هو أساس النجاح في كل شيء بالحياة ولو استمرت قطر في نظامها التعليمي القديم فلن تحقق أي نجاح أبدًا، لذلك أسرع في تغيير نظام التعليم والتسريع من وتيرة النهوض به.

التعليم في قطر بين الماضي والحاضر ظهر التعليم في قطر بشكل نظامي عام 1952 وأخذ يتطور بخطى بطيئة حتى عام 2001، فقد كان التعليم خلال تلك الفترة شأنه شأن باقي الدول العربية وخاصة

الخليجية، لا تقدم ملحوظ ولا تغيير في السياسات والمنهاج، وهذا ما جعل الأمير حمد بن خليفة آل الثاني يسارع في تطوير التعليم فور توليه للحكم.

فقد رأي أن التعليم غير متطور بتاتًا ويعاني من المركزية الشديدة التي قيدته وجعلته ثابت الخطى، ومن ثم تواصل مع مؤسسة راند الأمريكية لبحث وتطوير التعليم في قطر ، فقدمت له مجموعة من الخيارات التي أختار إحداها للعمل به داخل دولة قطر.

فظهرت حينها المدارس المستقلة التي تدعم من قبل الحكومة ولكن تعمل من دون نظام حكومي، بل تعمل بنظام مستقل بأجهزة مستقلة، وهذا ما جعل عجلة التطوير والتميز والابتكار تسير بشكل سريع للغاية، وذلك نظرًا لوجود تنافس شديد بين جميع المدارس المستقلة.

ومن الجدير بالذكر أن لدى قطر رؤية تعليمية تسمى 2030، قد ألقت تلك الرؤية عام 2013 هدفها النهوض السريع والقوي بالتعليم القطري حتى يصبح الأفضل عالميًا، وبعد مرور بضعة أعوام أقل من خمسة أعوام تقريبًا تمكنت من حصد المرتبة الرابعة عالميًا في التعليم.

وهذا نجاح كبير جدًا ومبهر حيث أنه حقق في مدة قصيرة من برنامج كبير لا يزال في تقدمه، ولا تزال الدولة القطرية تضخ الكثير من الأموال لصالح التعليم الخاص بها، فالحاضر القطري مختلف تمامًا عن أي حاضر أخر تقليدي.

أسباب تميز التعليم في قطر ثمة مجموعة من الأسباب والعوامل التي أدت إلى تميز التعليم في قطر ولولاهم لما رأينا كل هذا التقدم الهائل، فكما قلنا مسبقًا تعد قطر هي الدولة الرابعة عالميًا والأولى عربيًا من حيث مستوى التعليم، وما جعلها تصل إلى كل هذا القدر من النجاح

والتفوق هي مجموعة من الأسباب التي سنتعرف عليها بالأسفل، وأولها هو الاستعانة بالمنهاج الأجنبية.

الاستعانة بالمناهج الأجنبية مؤسسة راند للأبحاث والتطوير هي السر وراء كل هذا التقدم الذي شهده التعليم في قطر ، هذه المؤسسة أمريكية الأصل وغير هادفة للربح تعمل على تطوير الأبحاث والتطبيقات حتى تنهض الدول، وقد قامت بوضح خطة منهجية للتعليم في قطر مقتبسة من الولايات المتحدة الأمريكية لكي يسير عليها التعليم القطري، وبالفعل هذا ما حدث عام 2001 عندما قام الأمير حمد بن خليفة بتأسيس المدارس المستقلة.

وهي التي تمول بشكل كبير من قبل الحكومة ولكنها غير تابعة للحكومة حيث يغلب عليها طابع اللامركزية الواسعة، قامت هذه المدارس باستخدام المناهج الأجنبية وترك المناهج التقليدية القديمة التي كانت تستعمل قبل عام 2001، وقد شملت هذه المناهج جميع المراحل التعليمية الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية، فتغير الوضع كثيرًا بسبب تلك المناهج الأجنبية حتى صارت التعليم في قطر هو الأول عربيًا والرابع عالميًا.

تعيين القدرات والكفاءات العالمية من ضمن الأسباب والعوامل التي أدت إلى تميز التعليم في قطر هو تعيين ذوي القدرات والكفاءات العالمية في منظومة التعليم القطرية، فبالطبع المدرسين والإداريين هما المسئولان عن تطور التعليم وتقدمه في أي دولة، فلو وضعنا مدرسين ذو فكر قديم وأفق ضيق ومستوى تعليمي ضعيف فهذا سوف يجعل الطلاب يخرجون بمستويات تعليمية ضئيلة جدًا.

وهذا حال الكثير من الدول التي توظف من لا يمتلكون القدرات الكافية في التدريس وبالتالي يخرجون لنا طلاب أغلبهم غير مثمر، فالتعليم لا يتوقف على منهج معين بل لابد من تطويره بشكل دائم حتى يواكب العصر التقدمي الذي نعيش فيه، وهذا ما قامت به دولة

قطر في نظامها التعليمي حيث عينت المدرسين الجديرين بتلك الوظيفة وأعطتهم مبالغ مالية كبيرة جدًا بالمقارنة مع باقي الدول العربية والغير عربية، أيضًا قامت بتعيين مديرين ومشرفين ومسئولين في القطاع التعليمي يمكنهم تغيير التعليم للأفضل بشكل سريـع.

ولذلك منذ عام 2001 حتى يومنا هذا يتطور التعليم القطري بشكل سريـع جدًا حتى صار الأفضل عربيًا. استخدام أساليب عصرية وتكنولوجية نأتي هنا للحديث عن سبب أخر من أسباب تقدم وتطور التعليم في قطر ألا وهو استخدام أساليب عصرية وتكنولوجية، حيث أن التدريس والتعلم بالطرق العصرية يؤدي حتمًا إلى تطور التعليم وتخريـج نماذج جيدة جدًا منه، وهذا ما قامت به فعلًا دولة قطر في تعليمها الحديث حيث أنها قد أدخلت الحاسب الآلي والشاشات الذكية إلى مدارسها، وقامت أيضًا بجعل الطلاب يلعبون ألعاب ذكاء وتنمية مهارات داخل الفصول.

هذا مع السير وفق نظام أجنبي مدروس يعطي في النهاية نتائج جيدة جدًا، كل هذا وأكثر قد جعل من دولة قطر الأكثر تميزًا في الوطن العربي والرابعة عالميًا. إنفاق الكثير من الأموال على التعليم لم تبخل دولة قطر أبدًا في الإنفاق على التعليم في قطر.

حيث أنها قامت بتخصيص جزء كبير جدًا من أموالها لصالح التعليم، فتقول الإحصائيات التقريبية أن الحكومة القطرية قد خصصت للتعليم فقط حوالي عشرين مليار ريال قطري، هذا بجانب الإنفاق الكبير من الناتج القومي على التعليم والذي قدر بثلاثة ونصف بالمائة.

ومع مرور الوقت ستزداد تلك الأموال المنفقة على التعليم حتى تصل إلى أكثر من أربعين مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050، هذا الأموال الكبيرة توزع بنسب مدروسة ومحددة من قبل الحكومة على جميع العاملين بقطاع التعليم من مدرسين ومسئولين ومديرين وغيرهم.

وبالطبع تلك المبالغ المالية تستقطب المدرسين ذوي الكفاءات والقدرات العليا للعمل بدولة قطر، فالدولة توفر لهم كل ما يحتاجونه حتى يعطوا للطالب أفضل محتوى تعليمي على الإطلاق.

في حين أن الدولة التي تعطي مرتبات قليلة للموظفين تكون جودة التعليم لديها ضعيفة جدًا على سبيل المثال مصر، فمرتب المعلمين في مصر يبدأ من ستين دولارًا أمريكيًا شهريًا ولذلك جودة التعليم لديها ضعيفة للغاية حتى أنها كانت ضمن أسوء خمس دول تعليميًا في القائمة.

التعليم في قطر.. تنمية للإنسان وتطور متسارع نحو العالمية :

احتلت المنظومة التعليمية القطرية مراكز متقدمة عالمياً

حقّقت دولة قطر اختراقاً كبيراً في مجال التعليم، خلال السنوات الماضية، فاحتلت منظومتها التعليمية، التي تُعدّ جزءاً رئيساً في خطتها التنموية الإستراتيجية، مراكز متقدّمة بين أقوى النظم العالمية والإقليمية.

ونجحت الدوحة في إنشاء نظام أكاديمي قوي عبر توفير بيئة تعليمية متطوّرة تستهدف بصورة أساسية العنصر البشري، فتركّز على تنمية مهاراته وتطويرها لكونه الركيزة الأساسية في بناء الدولة وتقدّمها.

- الأولى عربياً

حلّت قطر في المرتبة الأولى عربياً والسادسة عالمياً من حيث جودة التعليم، بحسب تصنيف أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي.

وشمل التصنيف 137 دولة، واعتمد على 12 معياراً أساسياً في ترتيبه للدول؛ هي البنية التحتية، والمؤسسات، وبيئة الاقتصاد الكلي، والتعليم الأساسي والصحة، والتدريب والتعليم الجامعي، والجودة الخاصة بالسلع والأسواق، وكفاءة سوق العمل، وسوق المال وتطويره، والتكنولوجيا، والابتكار، وحجم السوق، وتطور الأعمال.

وحلّت سويسرا، بحسب التصنيف، في المرتبة الأولى عالمياً، حيث حصلت على 6.1 درجات، في حين أتت موريتانيا في المرتبة الأخيرة.

ووفقاً لتقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تحت عنوان: "مستقبل الوظائف والمهارات في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا: تهيئة الإقليم للثورة الصناعية الرابعة"، فإن كفاءة سوق العمل الذي تتميز به قطر عن غيرها من دول المنطقة تعمل على تحسين التحصيل التعليمي في البلاد.

وفي التصنيف الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، كانت قطر تحتلّ المرتبة السادسة عالمياً من حيث جودة التعليم.

وبحسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، فقد حقّقت قطر بالعام 2017 أعلى معدّل لمحو الأمية على مستوى الدول العربية، حيث جاءت في مقدمة ترتيب البلدان العربية بحسب نسبة متعلمي القراءة والكتابة من مجموع السكان الذين يزيد عمرهم عن 15 عاماً؛ بنسبة 96.3%.

ويتمتّع التعليم الأساسي في قطر، المؤلَّف من مراحل التعليم الابتدائية (ست سنوات)، والإعدادية (ثلاث سنوات)، والثانوية (ثلاث سنوات)، بنظام تعليمي فريد؛ يقوم على فكرة "المدارس المستقلّة"، منذ عقد ونصف تقريباً، وهو ما شكّل جزءاً من إصلاحات جذرية أجراها أمير البلاد السابق، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

و"المدارس المستقلة" تتلقّى تمويلاً حكومياً، لكنها تتمتّع بمرونة أكبر من المدارس الحكومية التقليدية، ويُتوقّع من هذه المدارس تحقيق نتائج وأهداف معيّنة منصوص عليها في ترخيص كل مدرسة.

وتدرّس بعض المدارس المستقلّة مناهج دراسية متخصّصة في مجالٍ بعينه؛ مثل الفنون أو الرياضيات أو التدريب المهني.

- الأعلى إنفاقاً

وفي رصد أعدّه البنك الدولي، مؤخراً، تصدرت قطر بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث مقدار مخصصاتها للتعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وخصّصت الدوحة مبلغ 20.6 مليار ريال قطري (نحو 5.6 مليارات دولار أمريكي) من موازنتها للإنفاق على قطاع التعليم، وهو ما يمثّل 10.4% من إجمالي مصروفات السنة المالية 2017.

وبحسب وزارة المالية القطرية، فقد شهد قطاع التعليم إنفاقاً ضخماً في العام 2018، حيث بلغ إجمالي مخصّصاته 19 مليار ريال قطري (5.22 مليارات دولار)، شملت بناء مدارس جديدة، وتطويراً في مراكز البحث والعلوم والدراسات القطرية.

وتتوقّع وزارة المالية أن يتضاعف حجم الاستثمار الخاص في قطاع التعليم القطري ثلاث مرات في عام 2020.

ومع بداية العام الدراسي (2019-2018)، افتتحت وزارة التعليم والتعليم العالي في قطر 14 مدرسة وروضة، ليصل عدد المدارس ورياض الأطفال الحكومية في البلاد إلى 272 مدرسة وروضة، بينما وصل عدد المدارس والرياض الخاصة إلى 282 مدرسة وروضة، بحسب بيانات وزارة التعليم.

وبلغ إجمالي عدد المعلمين في المدارس الحكومية 13 ألفاً و440 معلماً ومعلمة، بينما يبلغ عددهم بالمدارس الخاصة 13 ألفاً و591 معلماً ومعلمة.

وخلال العام الجاري، تم توظيف 711 معلماً، بواقع معلّم لكل 9 طلاب في المدارس الحكومية، وفق بيانات وزارة التعليم القطرية.

ويتقاضى المعلم في قطر راتباً هو الأعلى على مستوى العالم في أنظمة التعليم الدولية في جميع الدول، حيث يتخطّى راتب المعلم القطري الـ50 ألف ريال (14 ألف دولار)، كما يتقاضى المعلم المقيم ما قيمته 20 ألف ريال (5500 دولار)، ويعكس هذا الاستثمار الكبير بالتعليم إدراك الحكومة لأهمية العملية التعليمية.

- التعليم ورؤية قطر 2030

وبدأت قطر استهدف قطاع التعليم منذ أكثر من عقد ونصف، معترفة بأن تطويره سيكون مفتاحا لتنويع الاقتصاد وتحقيق الأهداف المحدّدة في الإستراتيجية طويلة المدى (رؤية قطر الوطنية 2030).

وحول واقع العملية التعليمية في رؤية قطر 2030، تقول الأستاذة المشاركة بجامعة قطر، حنان الفياض : إن "التنمية البشرية تحتلّ موقع الصدارة برؤية قطر 2030، والتعليم كما لا يخفى على أحد هو محور التنمية البشرية المستدامة وقطبها الرئيس، بل محرّكها الأول والأخير".

وأضافت الفياض، وهي المستشارة الإعلامية لجائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي: إن "الدستور الدائم لدولة قطر ينص على أن التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدّم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه".

وأشارت إلى أن "وثيقة رؤية قطر الصادرة عام 2013، نصّت على أن الدولة تهدف لبناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية العصرية، ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم، ويتيح هذا النظام الفرص للمواطنين لتطوير قدراتهم".

كما يشجّع النظام التعليمي القطري، بحسب الفياض، على التفكير التحليلي والنقدي، وينمي القدرة على الإبداع والابتكار، ويؤكد تعزيز التماسك الاجتماعي واحترام قيم المجتمع القطري وتراثه.

وأكدت أيضاً أن قطر أدركت أن تحقيق رؤيتها يتطلّب جيلاً من المعلمين قادرًا على الإسهام بفعالية بالتطوير النوعي لأدوات التحصيل المعرفي لدى الطلاب، وفي الترسيخ الفعال للحس الوطني لديهم، ولقيم الولاء للهوية واللغة والثقافة والحضارة والوطن.

وأشارت إلى أن المعلم يستمدّ مبادئه من إيمانه الراسخ والعميق بأن مهنة التعليم ليست مهنة نمطية كغيرها من المهن والوظائف، بل هي مهنة غير تقليدية؛ لأن غايتها بناء الإنسان والمجتمع، بل وبناء الحضارات والأمم.

وذكرت أن "رؤية قطر 2030" ربطت التنمية البشرية المستدامة بجودة المنظومة التعليمية، والرقيّ بها لتواكب المعايير العالمية العصرية، وتوازي أفضل النظم التعليمية في العالم، وهذا الربط يلقي

على المسؤولين مسؤوليات كبيرة في مجال المراجعات النقدية للسياسات والخطط التي اعتُمدت طوال عقود من الزمن.

"المدارس المستقلة".. سر تبوء قطر جودة التعليم عربياً ودولياً :

احتلت قطر المرتبة التاسعة عالمياً في جودة التعليم من بين 142 دولة

احتلت دولة قطر هذا العام المركز الأول عربياً والتاسع عالمياً في مؤشر جودة التعليم الأساسي، الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً، متقدمة على دولة الإمارات، التي كانت تحتل هذا المركز العام الماضي.

ويتمتع التعليم الأساسي في قطر، المؤلف من مراحل التعليم الابتدائية (ست سنوات)، والإعدادية (ثلاث سنوات)، والثانوية (ثلاث سنوات)، بنظام تعليمي فريد، يقوم على فكرة "المدارس المستقلة"، منذ عقد ونصف تقريباً، وهو ما شكل جزءًا من إصلاحات جذرية أجراها أمير البلاد السابق، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

وبحسب تقرير مؤشر التعليم الأساسي لعام 2014 – 2015، احتلت قطر المرتبة التاسعة عالمياً، من بين 142 دولة مشمولة بالتقرير، بمعدل 5.7، في الوقت الذي جاءت فيه دولة الإمارات في المركز 13 عالمياً بمعدل جودة وصل إلى 5.4.

التقدم الذي أحرزته قطر في مجال التعليم الأساسي، واحتلت بموجبه مراكز متقدمة جداً على مستوى منطقة الشرق الأوسط والعالم، يحيل على طبيعة النظام التعليمي الذي أقر في البلاد اعتباراً من عام 2001.

- توصيات معهد راند

وبحسب دراسة لمركز الجزيرة للدراسات، فقد ظهر التعليم النظامي لأول مرة في قطر عام 1952 عندما أنشأت الحكومة أول مدرسة ابتدائية للبنين. وفي سنة 1957 تم وضع أول النظم وأُنشئت وزارة التعليم.

إلا أن الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، منذ وصوله إلى العرش، لاحظ أن النظام التربوي محدود الفاعلية، نظراً لطغيان طابع المركزية على وزارة التعليم التي تهيمن على التعليم العام والخاص.

ونظراً لذلك، اعتمد منذ عام 1995 وبشكل أوسع منذ عام 2001 إصلاحات حكومية عميقة تركزت على تحسين نوعية ومحتوى التعليم في الدولة من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية، وقام بإدخال إصلاحات على التعليمين الابتدائي والثانوي عام 2001.

وجاءت تلك الإصلاحات بناء على توصيات معهد راند الشهير، بعدما لجأ أمير قطر إليه عام 2001، ليقدم الخيارات الممكنة لتحديث النظام التعليمي في هذه الدولة الخليجية الناهضة.

من بين الخيارات المقترحة فضّل الأمير أخيراً سياسة تعليمية قائمة على إنشاء "مدارس مستقلة" مع لا مركزية واسعة للنظام.

وبحسب النظام التعليمي القائم، فإن "المدارس المستقلة" يقوم بإنشائها وتسييرها مواطنون مستقلون لا يتبعون للقطاع العام، بعد أن يحصلوا على الترخيص، وعليه تتمتع هذه المدارس باستقلالية واسعة في الإدارة والبرامج والاكتتاب، لكن تمويلها من الدولة، أي من القطاع العام، كما أنها تلتزم بمعايير وأنظمة المجلس الأعلى للتعليم الذي أنشئ خصوصاً لمتابعة هذا النوع من المدارس.

وقد كشف تقرير معهد راند عام 2001 عن وجود نظام شديد المركزية يعاني من نقص في القيادة، وذلك من خلال تقييم السياسات وتطبيقاتها. وكانت عمليات التواصل بشأن الأهداف التربوية غير متطورة كثيراً، كما كان التعليم متركزاً على المعارف الخام لا على تنمية المهارات القابلة للتحويل والتفكير النقدي.

- سيناريوهات ممكنة

واقترح المعهد عدة سيناريوهات ممكنة، كانت تجمع بينها أربع خصائص: استقلالية النظام (التحول إلى نظام لا مركزي تكون فيه صناعة القرار قريبة قدر الإمكان من حاجات التلاميذ)، والمسؤولية (إنشاء مدارس جديدة "مستقلة" يربطها اتفاق تعاقدي بالوزارة ويجري تقييمها بانتظام)، والتنوع (يتم توسيع خيارات التمدرس لتستجيب لحاجات التلاميذ)، والاختيار (يمكن لآباء التلاميذ الاختيار بين المدارس).

وفي توصيات أخرى، ركّز معهد راند على ضرورة القيام باختبارات دراسية منتظمة، وزيادة أجور المدرسين والإداريين (على أساس تقييمات المؤسسات التعليمية). وبعد نجاح نسبي في التجربة القطرية، اقتفت دول خليجية أخرى أثر قطر.

وتتفق الإصلاحات الكبرى التي شهدتها سياسة التعليم في قطر مع أهداف الدولة المعلنة، ورؤيتها الوطنية لعام 2030، المتمثلة بالتحضير لفترة ما بعد النفط، وإنشاء بنية أكاديمية وصناعية ملائمة لتنمية اقتصاد المعرفة؛ والتمكن من تفعيل سياسة "تقطير" الفرق والكفاءات، بما يؤدي إلى استبدال اليد العاملة الأجنبية باليد العاملة الوطنية.

وأنفقت قطر على التعليم ميزانيات ضخمة، بلغت عام 2005 نحو 20% من إجمالي نفقاتها لذلك العام، وهي نسبة تفوق معدل الإنفاق على التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ذاتها، وتزيد كذلك على المعدل العالمي في هذا المجال.

- إصلاحات طموحة

وتعتبر الإصلاحات التي اعتمدتها قطر أكثر من مثيلاتها العربية طموحاً واكتمالاً، وفقاً لتقرير أعد عام 2009 عن التقدم المحرز، وبالنظر إلى المقارنة بين نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي بالدولة الخليجية عام 2010 وبين المعدل العالمي، أما النسبة الخاصة بالتمدرس الثانوي فهي أعلى بوضوح من المعدل العالمي.

وتعتبر قطر إحدى الدول العربية القليلة التي تتساوى فيها تقريباً نسبة الأمية بين الرجال والنساء.

وفي عام 2010، كان في قطر 437 مدرسة يرتادها 157 ألفاً و871 طالباً. وفضلاً عن المدارس العمومية والمدارس المستقلة، توجد في قطر شبكة من المدارس العربية الخاصة ومدارس أخرى خاصة دولية وأجنبية، بحسب دراسة مركز الجزيرة.

وقد زاد عدد مجمل التلاميذ في التعليمين الابتدائي والثانوي بنسبة 6.4% بين عامي 2005 و2010، في حين زاد عدد التعليم الخاص بـ8.8% بين 2005 و2010.

- تحديات

ورغم ما أُحرز من تقدم كبير فهناك تحديات كثيرة؛ فعدد سكان قطر يواصل الازدياد بوتيرة عالية (2.5% بين عامي 2011 و2013)، في حين سيتواصل ارتفاع نسبة السكان الوافدين إلى غاية 2020. وتؤدي هذه العوامل إضافة لارتفاع مستوى المعيشة إلى زيادة الطلب لتوفير تعليم جيد في قطر.

وتمثل زيادة أعداد الطلاب تحدياً لأن شح المدرسين المختصين لا يسمح بمواكبة تلك الزيادة؛ ولهذا يعتبر اكتتاب وتكوين مدرسين بنوعية جيدة وبعدد كاف تحدياً حقيقياً في مهنة تهيمن عليها النساء.

كما أن النسبة الخاصة بالتمدرس في التعليم العالي بالإمارة ما تزال أقل من المعدل العالمي، وهو ما قد يمثل مشاكل لسوق العمل نظراً لوجود تباين بين الاختصاصات التي يحصل عليها المتخرجون وتلك التي يتطلبها سوق العمل.

كما تقوم وزارة التربية حالياً بتطبيق مشروع الدمج الأكاديمي بالمدارس تشتمل الرؤية العامة لمفهوم الدمج الوصول بالخدمات التعليمية والتأهيلية لذوي الإعاقات إلى جودة عالية ونوعية ملائمة تناسب احتياجاتهم وبما يكفل تنمية وتطوير قدراتهم المختلفة وتمكينهم من التعليم والنمو الاجتماعي ليصبحوا عنصراً منتجاً وفعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدولة .

أهداف الدمج :

1- تهيئة البيئة المحفزة تربوياً وتأهيلياً لدمج ذوي الإعاقات.

2- رفع كفاءة الكوادر العاملة في مجال ذوي الإعاقات.

3- نشر الوعي المجتمعي بأهمية الدمج الأكاديمي وأثاره الايجابية المختلفة.

4- إيجاد نظام موضوعي دقيق لتقييم ومتابعة كل العناصر المتضمنة في عملية الدمج.

الفئات المستهدفة :

- صعوبات التعلم .

- الإعاقة الحركية.

- الإعاقة البصرية .

2- معهد النور للمكفوفين :

ويهدف إلى توفير الرعاية الشاملة لذوي الاحتياجات الخاصة بصرياً من مختلف الجوانب التعليمية والثقافية والحياتية والاجتماعية ، وإتاحة الفرص المتكاملة له في مجالات التدريب والتأهيل والعمل والمشاركة في عملية التنمية .

الفئات المستفيدة من خدمات معهد النور :

- الكفيف :

من تقل حدة إبصاره عن 60/6م في أحسن العينين بعد التصحيح بالمعينات البصرية أو أن يكون لديه ضيق في المجال البصري بحيث لا تزيد زاوية إبصاره عن 20 درجة ، ويستخدم الطريقة البارزة ((برايل)) في القراءة والكتابة .

- ضعيف البصر :

من تتراوح قدرته على الإبصار بين 6/20م ، 60/6م في العين الأفضل بعد التصحيح بالمعينات البصرية .

- متعدد الإعاقات :

متعدد الإعاقة هو الفرد الذي يعاني من إعاقات أخرى بالإضافة إلى إعاقته البصرية التي قد تكون جسمية أو سمعية أو عقلية أو اضطرا بات اللغة والكلام أو التأخر النمائي .

- برامج وأنشطة المعهد :

1- برنامج التدخل المبكر.

2- برنامج الروضة.

3- برنامج المرحلة الابتدائية.

4- برنامج متعددي الإعاقات.

5- برنامج محو الأمية.

6- برنامج الدمج.

7- برنامج فن الحركة والتوجه للمكفوفين .

3- مركز الشفلح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة :

تم تأسيس مركز الشفلح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة استجابة لتوجيهات صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند ، وتلبية لمطالب المجتمع القطري لإنشاء مركز متخصص للأطفال من ذوى الإعاقة.

- أهداف المركز :

1- توفير الخدمات التربوية والتأهيلية والاجتماعية والصحية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

2- تقديم خدمات الدعم والإرشاد الأسري لعائلات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بما فيه الإرشاد الفردي والجماعي .

3- المساهمة في التوعية المجتمعية بالنسبة للتعامل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ولتقبل وإدراك طبيعة الإعاقة.

4- إعداد الكوادر الوطنية المتخصصة في المجال .

5- السعي من اجل إيجاد وتطوير تشريعات وقوانين تؤكد على ضرورة إعطاء الفرصة لتوفير خدمات تربوية وتعليمية مناسبة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

- الفئات التي يخدمها المركز :

يقدم مركز الشفلح الخدمات التربوية والتأهيلية للأطفال لكلا الجنسين من سن الولادة إلى سن الثامنة عشرة بجميع فئات الإعاقة وتشمل :

- **الإعاقة العقلية (التخلف العقلي) بجميع درجاتها.**
- **الإعاقة الحركية.**
- **التوحد.**
- **بطيء التعلم.**

- برامج المركز وخدماته :

- **برنامج دعم الأسرة وتوعية المجتمع.**
- **برنامج التعليم المدرسي.**
- **برنامج التوحد.**
- **برنامج التهيئة المهنية والتأهيل المهني .**
- **الخدمات التأهيلية المساندة.**

· خدمات التشخيص والتقييم.

4- قسم التعليم الخاص – مستشفى الرميلة :

توجهت مؤسسة حمد الطبية ممثلة في مستشفى الرميلة عام 1984م إلى تدريب وتعليم الأطفال متعددي الإعاقة القادرين على الدراسة والتعليم وفق مناهج المدارس العامة ولكن حالت إعاقتهم الجسمية والعقلية والنفسية وأمراضهم المختلفة من إمكانية الدوام والانتظام بالمدارس العادية أو مدارس التربية الخاصة .

لذلك تم إنشاء قسم للتعليم الخاص (بمستشفى الرميلة) في 1997/12/7م بتبرع من الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ويستفيد الأطفال متعددي الإعاقة من المسجلين في قسم التعليم الخاص من الأقسام والوحدات الأخرى بمستشفى الرميلة كقسم العلاج الطبيعي والوظائفي والإنمائي وقسم تأهيل الأطفال وغيرها من الأقسام التي يحتاجها الطفل ذو الحاجة الخاصة .

- الفئة المستهدفة :

الأطفال الذين يعانون من الإعاقات المتعددة القابلة للتعليم من 3 سنوات وحتى 14 سنة .

- أهداف قسم التعليم الخاص:

· تقويم وتطوير الحواس والمهارات الحركية الدقيقة والكبيرة للطفل .

· تطوير القدرات الإدراكية والمعرفية إلى أقصى درجة ممكنة مع تدريبه وتعليمه للمفاهيم الأساسية.

· تنمية المهارات الاجتماعية والقدرة على التكيف مع المجتمع.

· التدريب والتأهيل التخاطبي (النطق والكلام).

· التنسيق مع أقسام المستشفى الأخرى لتقديم الرعاية الطبية المتكاملة للطفل وذلك أثناء التدريب والتعليم بالقسم.

· تعليم الأطفال الذين يعانون من إعاقات حركية فقط وفق مناهج وزارة التربية والتعليم والثقافة حتى نهاية الصف الرابع الابتدائي وتحويلهم للمدارس العادية بعد فترة .

5- جامعة قطر / دبلوم التربية الخاصة :

وانطلاقاً من سياسة جامعة قطر وإيمانها بضرورة تفعيل دورها المتميز في المجتمع حرصت على طرح دبلوم التربية الخاصة بهدف إعداد نخبة من الأفراد الأكفاء الذين يمتلكون الخبرات والمهارات والكفايات التي تمكنهم من العمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم وتوفير الخدمات والبرامج التي تعمل على تلبية احتياجاتهم الخاصة ، إلى جانب امتلاك المهارات والأساليب الإرشادية وأساليب وطرائق العلاج والتأهيل وإعادة التأهيل لمساعدة أفراد الفئات التي تندرج تحت مظلة التربية الخاصة في التغلب على مشكلاتهم وتحقيق الدمج الاجتماعي

وصولاً إلى مستوى رفيع من الصحة النفسية والقدرة على التكيف مع البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية .

حيث تعتبر العناية بذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير البرامج التي تلبي احتياجاتهم من المؤشرات الحضارية المهمة التي تدل على مستوى التطور والنماء الذي يشهده المجتمع .

ولا نغفل هنا إلى الإشارة إلى الصلة الوثيقة التي تربط ميدان التربية الخاصة بعلوم أخرى توظفها التربية الخاصة تستفيد منها في تطوير خدماتها وبرامجها ومنها : علم النفس وعلم الاجتماع والقانون والطب والهندسة ، وعلوم الحياة ، والعلوم الطبيعية ، وتقنية المعلومات وعلوم الحاسوب والاتصالات .

- وتهدف برامج التدريبية الخاصة إلى تحقيق جملة أهداف وغايات منها :

· تلبية المتطلبات الخاصة لكل فئة من الفئات التي تندرج تحت مظلة التربية الخاصة.

· مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في التكيف مع البيئة الطبيعية وتوفير برامج التشخيص والعلاج والتأهيل وإعادة التأهيل إلى جانب توفير الأدوات التي تساعد في ذلك.

· مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في التكيف مع البيئة الاجتماعية وذلك بزيادة فرص التفاعل الاجتماعي إلى جانب مساعدتهم في الاندماج بالمجتمع ، وخلق اتجاهات ايجابية نحو ذوي الاحتياجات الخاصة فالتكيف شرط رئيسي من شروط الصحة النفسية.

· توفير البرامج التربوية والمهنية والاجتماعية التي تهدف إلى الإفادة أقصى ما يمكن من قدرات وإمكانات الأفراد في كل فئة من الفئات التي تندرج تحت مظلة التربية الخاصة .المساهمة في توفير البرامج التثقيفية وبرامج الوقاية من مختلف أشكال الإعاقة.

- أهداف دبلوم التربية الخاصة :

يهدف دبلوم التربية الخاصة إلى مجموعة من الأساسيات منها ما يلي :

· تعريف الدارسين بالمفاهيم الأساسية للتربية الخاصة والإلمام بتاريخ هذا الميدان والاطلاع على أدبياته المتوافرة ومواكبة التطورات التي طرأت على ميدان التربية الخاصة .

· تدريب الدارسين على أدوات ومهارات وطرائق تشخيص أفراد كل فئة من الفئات التي تندرج تحت مظلة التربية الخاصة .

· تدريب الدارسين على أساسيات وطرائق وأساليب تطوير الخدمات والبرامج التي تلبي احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة .

· مساعدة الدارسين في امتلاك المعارف والخبرات والمهارات والكفايات التي تمكنهم من تقديم خدمات الإرشاد النفسي بجوانبه المختلفة ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في التغلب على مشكلاتهم والتكيف والإفادة أقصى ما يمكن من إمكانياتهم وقدراتهم .

خامساً : في مجال المؤسسات المتخصصة بالإعاقة :

سعت الدولة ومن خلال أجهزتها المعنية بالإعاقة بدعم وتشجيع جهود إنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة بالإعاقة سواءً كانت أهلية أو من القطاع الخاص أو من قبل مؤسسات الدولة الرسمية وذلك إيماناً منها أن لمثل هذه المؤسسات بشكل عام من دوراً ايجابي في تحقيق الاندماج المتكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المسائل المتعلقة بالإعاقة ، وفيما يلي قائمة بهذه المؤسسات :

1- المؤسسات التابعة للدولة :

· المركز القطري الثقافي الاجتماعي للصم – وزارة الثقافة والفنون.

· مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين – وزارة الثقافة والفنون.

· الاتحاد القطري لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة – اللجنة الأولمبية القطرية.

· مركز التعلم – مؤسسة قطر للتربية والثقافة والعلوم .

2- المؤسسات الأهلية :

· الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

· الجمعية القطرية لأولياء أمور الأشخاص ذوى الإعاقة.

3- مؤسسات القطاع الخاص :

· مركز الدوحة العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة.

· مدرسة التمكن الشاملة.

· مركز براء لعناية الأطفال.

كما أن هناك العديد من هذه المؤسسات في طور الإنشاء والتأسيس.

الخـلاصـة :

الصفحات السابقة تعد وبلا أدنى شك حرص واهتمام الدولة بدمج المسائل المتعلقة بالإعاقة مع مساعي التنمية العامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولعل هذا الكم الهائل من الإنجازات والخدمات تعكس هذا الاهتمام والموازي لجملة الاهتمام الدولية بهذا المجال وهو يجسد بصورة واضحة عندما نأخذ في عين الاعتبار الفترة الزمنية القياسية والجهود المبذولة في الدولة بكافة قطاعاتها لدعم وتشجيع مجمل الأنشطة المتعلقة بالإعاقة بشكل عـام.

عملية الدمج وهي بحد ذاتها تنقسم إلى :

الدمج في المراحل الدراسية الدمج في ميادين العمل – الجوانب الاجتماعية.

أولا : الدمج في المراحل الدراسية :

- ما هو الدمج :

يفسر مفهوم الدمج إلى أنه إلحاق الطلبة من ذوي الإعاقات مع الطلبة العاديين في الصفوف العادية طوال الوقت ، حيث يتلقى هؤلاء الطلبة برامج تعليمية وتربوية مشتركة مع توفير خدمات ومناهج وأساليب تدريس خاصة حتى يتمكن من تحقيق أقصى قدر من النمو والتكيف في حدود قدراته وطاقاته وقد أصبح الدمج عملية ديناميكية ومستمرة تتطلب مشاركة المعلومات بين المعلم العادي ومعلم التربية الخاصة وتحتاج الدعم من مسئولي الخدمات المساندة والأسرة .

وعادة ما يكون لهؤلاء التلاميذ غرف مصادر ومعلم تربية خاصة يقوم بتعليمهم بناء على احتياجاتهم الخاصة وتقوم سياسة الدمج على ثلاث افتراضات أساسية الأول: هو توافر خبرات التفاعل الاجتماعي بشكل تلقائي بين ذوي الاحتياجات وأقرانهم العاديين ، أما الثاني فهو زيادة فرص التقبل الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة من قبل العاديين ، والثالث إتاحة فرصا لنمذجة أشكال السلوك الصادر عن أقرانهم العاديين.

- مراحل تطبيق الدمج في مدارس الدولة :

· مرحلة الإعداد (2001 – 2002):

وتضمنت التنسيق بين وزارة التربية ولجنة ذوى الاحتياجات الخاصة بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة حيث تم تخصيص مدرستين لبدء مشروع الدمج(كمشروع تجريبي) حيث كانت فكرة المشروع بادرة من المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

· المرحلة التنفيذية (2003 – 2004):

وتضمنت هذه المرحلة توفير وتقديم الخدمات المساندة والتسهيلات وغرف المصادر للأطفال من ذوى الإعاقة الحركية وصعوبات التعلم في المدارس المختارة.

·وتم خلال هذه المرحلة: افتتاح برنامج الدمج في مدرستي القادسية النموذجية ومدرسة خليفة الابتدائية للبنات 0 وهى تعتبر المرحلة الثالثة).

· المرحلة الرابعة(2004 – 2005):

تم افتتاح مدرسة الشقب الابتدائية بنات إضافة إلى مدرستى القادسية وخليفة الابتدائية.

· المرحلة الخامسة (2005 – 2006):

تم ضم خمس مدارس جديدة لبرنامج الدمج الأكاديمي وهى كالآتي:

***الرشاد النموذجية**

***أمنة محمود الجيدة الابتدائية**

***المطار القديم الابتدائية بنات**

***الغرافة الابتدائية بنين**

***الريان الجديد الإعدادية بنات**

· المرحلة السادسة(2006 -2007):

تم افتتاح خمس مدارس جديدة في مناطق متفرقة من الدوحة وهى:

*** الهدى الابتدائية بنات**

***المنار النموذجية**

***الوفاء النموذجية**

*** الرازي الإعدادية بنين**

آلية تنفيذ البرنامج :

· إتباع أهداف تعليمية مرنة.

· تعديل النشاط بحيث يتلاءم مع قدرات الطلاب على تحقيق الأهداف الفردية والخاصة به والمحدودة في البرنامج التربوي الفردي.

· التكيف المتعدد الأوجه من الضروري تنوع المنهاج لاستيعاب القدرات المتنوعة للطلاب.

· يتم الاعتماد من خلال المصادر –الآتية:

· (الملاحظات – المقابلات – الاختبارات الرسمية – الاختبارات الغير رسمية – ملفات الطلاب-)

· تزويد البرنامج بعدد من العمال والعاملات.

· يتولى مسؤولية الإشراف فريق فني من توجيه التربية الخاصة.

· تتم زيارة المدارس المطبقة للدمج حسب خطة زمنية معتمدة.

· يحول الطلاب لمدارس الدمج بتقييم شامل من لجنة التقييم.

· رصد جدول محدد لتقديم الخدمات المساندة.

شروط القبول:

· اجتياز الطالب اختبار التقييم التي يشرف عليه فريق متخصص.

· يخضع الطلاب لفترة ملاحظة لمدة أسبوعين في المدرسة يتم خلالها تحديد مدى انطباق الشروط عليه:

نوعية الخدمات المقدمة

العلاج التخاطبي

ويركز على مهارات التواصل التي تشمل تقييم عملية التواصل في جميع المواقف التعليمية والتفاعل الاجتماعي والمهارات اللغوية الاستقبالية والتعبيرية واستخدام وسائل تعزيز الكلام والتواصل

العلاج الطبيعي والوظائفي

ويتم تحويل الحالات للمتخصصين حسب جدول منظم مع مؤسسة حمد الطبية

العلاج النفسي

حيث يركز على القضايا الانفعالية والاجتماعية والتي قد تشمل خدمات التقييم والإرشاد النفسي والاستشارات وتحليل السلوك وتفسير نتائج الاختبارات

خدمات غرفة المصادر

ويقدم فيها جلسات التدريس العلاجي وتطبيق الخطط التربوية والفردية والخدمات التعليمية الخاصة لمواجهة الاحتياجات الخاصة كل حسب قدراته الفردية

التطور الكمي والنوعي لبرنامج الدمج

عدد الطلاب المدمجين:

· تم دمج عدد 12 طالب من طلاب الإعاقة الحركية في مدرسة القادسية النموذجية-الفصل الأول(2003 – 2004)

· تم دمج 13 طالبة من الإعاقة الحركية في مدرسة خليفة الابتدائية – الفصل الثاني 3003 – 2004.

· وصل عدد الطلاب المدمجين في 2006 -2007 إلى39 في المرحلة الابتدائية وعدد8 في المرحلة الإعدادية بنين وبينما وصل عدد الطالبات إلى75 في المرحلة الابتدائية وعدد 10 في المرحلة الإعدادية.

· علماً بأن عدد المدرسات في دمج البنات 8 وفي المدارس النموذجية 8 سنة 2003 -2004.

· وصل العدد عام 2006 -2007 إلى35 مدرسة دمج.

ملاحظات عامة على مشروع الدمج:

1 – أن للدمج تأثيرات ايجابية في نمو اللغة وبعض المهارات الاجتماعية للطلاب من ذوي الإعاقة.

2 – هناك حاجة لتدريب الأسر وإرشادهم في الأساليب التربوية لتنمية مهارات أبنائهم من ذوي الإعاقة.

3 – إن للدمج تأثيرات إيجابية في تحسين بعض مظاهر الصحة النفسية من ذوي الإعاقة، وأن الإناث أكبر إيجابية من الذكور في الدمج.

4 – إن سلوكيات الغير ملائمة في فصول الدمج لدى طلاب الإعاقة أقل عن الطلاب العاديين

وهناك دراسة استطلاعية تقويمية حول مشروع الدمج في مدارس التعليم بدولة قطر (2004 – 2005) تقرير من لجنة التقييم مشروع الدمج . ومن أهم نتائجه :

انطباعات أولياء أمور الطلاب العاديين وذوي الإعاقة عن مشروع الدمج

أولاً: بالنسبة لأسر الطلاب العاديين / أسر ذوي الإعاقة :

أ- أسر الطلاب العاديين :

· الانطباعات الإيجابية لدى أسر الطلاب العاديين لوجود طلبة من ذوي الإعاقة في صفوف التعليم العام ومع أبنائهم ، لم يؤخذ رأيهم بشأن دمج الطلاب من ذوى الإعاقة في صفوف أبنائهم العاديين .

ب- أسر الطلاب من ذوى الإعاقة :

· أن مشاركة أسر ذوي الإعاقة في وضع البرنامج لأبنائهم كانت متدينة، أما بالنسبة اللقاءات الدورية بينهم وبين إدارة المدرسة فكانت، بمعدل

لقاءين وكانت هذه النسبة متناسبة مع مدى رضائهم نتائج أبنائهم بمدارس الدمج.

. ركزت معظم مقترحات أسر ذوي الإعاقة على تعديل المناهج ، والتسهيلات والتعديلات بالمدرسة ومشاركة أولياء الأمور ، والخدمات المساندة ، والتقييم ، والتوعية والتدريب للعاملين بالمدارس والمجتمع .

ثانياً بالنسبة للأخصائيين العاملين بالمدارس :

1. معظمهم أكد على نجاح مشروع دمج ذوي الإعاقة بمدارس التعليم العام مقابل نسبة بسيطة لم يؤيدوا الدمج.

2. أن نسبة الأخصائيين الذين تلقوا تدريب قبل البدء بمشروع الدمج حيث ركزت برامج التدريب التي يرغب الأخصائيون الحصول عليها كانت على طرق تعليم ذوي الإعاقة ، وكيفية تعديل السلوك ، وإعداد وتقديم البرامج الإرشادية لأسر ذوي الإعاقة تليها تقييم أداء ذوي الإعاقة ثم إعداد الخطط التربوية الفردية وإعداد ، وخصائص وسمات ذوي الإعاقة وأخيرا كيفية التعامل مع أسرهم .

3. أفضل أشكال الدمج لذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام من وجهة نظر الأخصائيين كانت على التوالي إلحاقهم مع الطلبة العاديين في صفوف التعليم العام طوال الوقت ، ثم تلقيهم برامج تعليمية مشتركة بعض الوقت مع الطلبة العاديين ، وإتاحة الفرصة المناسبة لدمجهم في مختلف الأنشطة في المجتمع .

4. أهم الصعوبات التي تواجه دمج ذوي الإعاقة بمدارس التعليم العام تبعا لوجهة نظر الأخصائيين المباني المدرسية غير المجهزة للدمج ، وعدم تقبل بعض الأفراد للتعامل مع هذه الفئة، وزيادة عدد الطلاب في بعض فصول الدمج ، وعدم تلقي ذوي الإعاقة لكافة الخدمات مثل العلاج الطبيعي ..... الخ نظرا لدمجه طوال اليوم الدراسي وأخيراً عدم توافر الكادر الوظيفي المتخصص في مدارس الدمج .

5. أهم مقترحات الأخصائيين للتغلب على المشكلات الدمج بمدارس التعليم العام توعية شاملة لجميع الأطراف وعقد دورات تدريبية للعاملين بمدارس الدمج ، وتوفير كل ما يحتاج إلية ذوي الإعاقة وتجهيز المبنى بحيث يكون ملائما لدمج ذوي الإعاقة ، وتوفير جميع المواد والأجهزة والوسائل اللازمة للدمج ، وإعداد الكادر الوظيفي المتخصص للعمل بهذا المشروع والتنسيق بين كافة الجهات وتضافر كافة الجهود وأخيرا المتابعة والتقييم المستمر لمشروع الدمج من جهة الأطراف المعنية .

ثالثاً بالنسبة لمعلمي المدرسة / معلمي التربية الخاصة :

· معلمي المدرسة :

1- أكد نسبة من المعلمين على نجاح المشروع وأن وأهم الأسباب وراء نجاحه هي تغيير النظرة السلبية تجاه ذوي الإعاقة ، والاستفادة من قادتهم الإبداعية ، وتحسن سلوكهم مقابل البعض منهم أشاروا إلى

عدم نجاح المشروع لعدم توفر التسهيلات، ووجود أعداد كبيرة من الطلبة ، وعدم الإعداد المسبق لمشروع الدمج .

أهم معايير الحكم على نجاح مشروع الدمج من وجهه نظرهم كانت كالتالي التحسن الذي طرأ على سلوك الطلبة من ذوي الإعاقة بنسبة (100 %) نجاحهم في الامتحانات والمواظبة على المدرسة وتفاعلهم مع الآخرين في المدرسة بنسبة 95،7 %) . ثم المشاعر الايجابية لديهم ، ومتابعة أسرهم لهم في المدرسة ، وملاحظاتهم ورأيهم عن التقدم الذي حققه الطالب بالمدرسة وملاحظات ورأي زملاء ذوي الإعاقة . يليها رأي الإدارة المدرسية

أفضل أشكال دمج ذوي الاحتياجات الخاصة تبعا لوجهة نظر معلمي المدرسة كانت كالتالي إتاحة الفرصة المناسبة لدمجهم في مختلف الأنشطة بالمجتمع . ثم تلقيهم برامج تعليمية مشتركة بعض الوقت مع الطلبة العاديين ثم إلحاقهم في صفوف التعليم العام طوال الوقت يليها إشراكهم مع العاديين في الأنشطة الفنية والرياضية والترفيهية فقط وأخيراً وضعهم في فصول خاصة بهم ملحقة بالمدرسة العادية.

2- أهم المشكلات التي واجهت المعلمين بمدارس الدمج كانت صعوبة إيصال المادة الدراسية للطلبة من ذوي الإعاقة في الصف العادي، عدم توافر المادة العلمية المعدلة المناسبة وقدرات ذوي الإعاقة ، وعدم توافر الوسائل المعينة وقلة الدورات التدريبية المتخصصة والمستمرة والمقدم للمعلمين ، وعدم تفهم طبيعة عمل المعلمين مع ذوي الإعاقة .

وعدم توافر المهارة والخبرة في إعداد الخطة التربوية الفردية صعوبة وجود المدرس المساعد المتخصص. والتركيز على الطلبة العاديين وإهمال الطلبة من ذوي الإعاقة ، تعميق الشعور بالإحباط لدى الطلبة

من ذوي الإعاقة لعدم القدرة على المشاركة في الأنشطة المختلفة عدم توافر التسهيلات المناسبة في المدرسة، والنظرة السلبية للمعلمة ودورها كمربية المشكلات التي يتعرض لها ذوي الاحتياجات الخاصة وعدم إيجاد الحلول المناسبة لها.

وعدم توفر الإشراف الفني المتخصص لهذا المشروع والمتابعة والتقييم ، قلة الاهتمام بالطلبة الملتحقين ببرامج الدمج بالمدرسة.

3- أهم مقترحاتهم لتطوير مشروع الدمج هي توفير الكادر المتخصص لهذا المشروع ، توفير المناهج المناسبة لذوي الإعاقة إعداد الهيئة التدريسية بالمدارس لكيفية التعامل مع ذوي الإعاقة ، تدريب الإدارة المدرسية و تقديم البرامج التدريبية المستمرة للإدارة المدرسية والهيئة التدريسية بمدارس الدمج ، توفير التسهيلات المناسبة لذوي الإعاقة بمدارس الدمج.

التوصيات:

1) حضور أولياء الأمور الاجتماعات واللقاءات التي تدعو إليها المدرسة والمشاركة فيها بشكل إيجابي.

2) طلب تقارير دورية عن تطور الطفل ونموه من ملاحظة الأسرة .

3) تزويد برامج الدمج بفريق خدمات مساندة متنقل من أخصائيات نطق وأخصائيات سمع وأخصائيات نفسيات وكذلك معلمات صعوبات تعلم وإنشاء غرفة مصادر في كل برنامج بعد التأكد من

مناسبة المبنى الحكومي النموذجي ، وتوفير الظروف المناسبة لتسهيل مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة والبرامج التي يوفرها المجتمع لأفراد سواء كانت هذه البرامج والأنشطة تعليمية أو اجتماعية أو ثقافية أو ترويجية .

4) تحديث وسائل القياس والتشخيص الموجودة حالياً و تقنينها على البيئة القطرية .

5) تزويد الأسر بالمصادر القائمة بالمجتمع والتي يمكن أن تستفيد منها وتزويدها بأفضل الأساليب في التعامل مع أبنائها من ذوي الاحتياجات الخاصة.

6) تنظيم جلسات مع الأسر لكل جلسة منفردة تتحدث فيه عن تجربتها مع طفلها أسباب إعاقته ، وكيفية التعامل معه والعلاج الذي يتبع معه والاقتراحات التي تؤدي الأسرة أن تخفف به عنها ومساعدتها .

7) تشكيل مجلساً للآباء أو جمعية لما له من مردود إيجابي للأطفال من ذوي الإعاقة وما يمكنه أن يؤديه من تماسك الأسرة بالمدرسة وتسهيل التواصل فيما بينها .

8) توفير الخدمات المساندة (خدمات العلاج الطبيعي ، العلاج الوظائفي العلاج النطقي ، الخدمات النفسية التربوية ، الخدمات الاجتماعية) تبعاً للبرامج التربوية الفردية الموضوعة للطلبة من ذوي الإعاقة).

9) التأكد على أهمية الإعداد المسبق لمعلمي الدمج من خلال الدورات والمحاضرات المتعلقة بالمناهج وأساليب التدريس والتقييم والتعامل مع الطلبة من ذوي الإعاقة الملتحقين بالمدارس العادية .

10) مشاركة أولياء الأمور والطلاب في صنع القرار .

ملاحظة عامة على الدمج:

خلال السنوات 2008 / 2009 قامت وزارة التعليم والتعليم العالي بتطوير مشروع الدمج بالمدارس..... كما أن المجلس الأعلى للتعليم يقوم حاليا بإعداد إستراتيجية مقننة لتطوير مشروع الدمج خاصة بعد تحويل المشروع إليهم من قبل وزارة التعليم.

ثانيًا: الدمج في ميادين العمل – الجوانب الاجتماعية:

الحديث في هذا المجال طويل ومتشعب جدا وللحقيقة هناك بوادر ايجابية متميزة جدا جدا في مجال دمج الأشخاص ذوى الإعاقة في مختلف ميادين الحياة اليومية سواء في مجال التوظيف أو مجال الجوانب الاجتماعية خاصة بعد توقيع دولة قطر على الاتفاقية الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حسب المرسوم رقم (28) لسنة 2008 و في ظل القانون القطري رقم(2) لسنة 2004 وهو قانون ذوي الاحتياجات الخاصة.

حيث أكدت العديد من وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة بترحيبها لتشغيل الأشخاص ذوى الإعاقة (الإعاقة السمعية – الإعاقة الحركية – المكفوفين) في مختلف المجالات الإدارية والفنية (وهذا في

الحقيقة ما أكدته الدراسة التي أصدرها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة – بعنوان دراسة تشخيصية لواقع فرص العمل المتاحة لفئة الاحتياجات الخاصة – إعداد د. علاء السالمي.

أما في الجوانب الاجتماعية فهناك اندماج متميز أيضا بفضل الله سبحانه وتعالى وبفضل جهود المؤسسات المعنية بالإعاقة ولعل هذا يتضح في إنشاء العديد من المراكز الشبابية المتخصصة بنوعية الإعاقات والتي أولت جل اهتمامها بنشر مفهوم التوعية الشامل تجاه الأشخاص ذوى الإعاقة وعلى مدار السنة .... ناهيك عن الاهتمام بالاحتفال بكب المناسبات المعنية بالإعاقة.

المدارس المستقلة في قطر

educationtice 7 سنوات مَرَّتْ على نشر الكتاب تجارب

تُعد التربية أساس بناء المجتمع وبدونها يفقد قدرته على الاستمرار والبقاء، وهي أمر خص به الله سبحانه

وقد شكلت تحولات القرن الواحد والعشرين في شتى ميادين الحياة تحديات كبيرة لذا أصبح لزاماً على الأمم إصلاح التعليم فيها وتطويره؛ فكان من الضروري للمجتمع اللجوء إلى المدرسة كإحدى المؤسسات الاجتماعية للتعامل مع ما يستجد من ظواهر ومظاهر مستفيداً من الايجابيات ومبتعداً عن السلبيات، حيث تتطلب تربية المستقبل تطويراً في مفهوم المهارات الأساسية مستهدفاً خدمة الحاجات الأساسية للفرد ويكون محورها أن يكتسب المتعلم مهارات التعلم الذاتي وأن تكون لديه الدافعية للتعلم المستمر.

وقد أدت التغيرات والتطورات التي شهدها العالم في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية إلى سعي البلاد المتقدمة منها والنامية إلى المراجعة الجذرية لأنظمتها التربوية، انطلاقاً من أهمية مواكبة كافة التحديات المعرفية والتكنولوجية

والإدارية وقد أدت هذه المراجعة إلى بروز عدد من المدارس، كمدرسة المستقبل، والمدرسة المجتمعية، والمدرسة الذكية، والمدرسة المنتجة، والمدرسة المستقلة.

وتأتي أهمية تطوير التعليم في تشخيص الأوضاع التربوية والنظرة المستقبلية والتنبؤات المبنية على الأساليب العلمية. والتحسين والتطوير الكمي والنوعي للعملية التعليمية، كما تبرز أهمية التطوير التربوي من خلال أن التخطيط سيشمل المعلمين، ومناهج التدريس، وطرائق التدريس، والمباني والتجهيزات المدرسية، والإدارة المدرسية، مما سينعكس إيجاباً على العملية التعليمية بأكملها.

فعلى الصعيد العالمي اعتمدت بعض الدول الأجنبية المدارس المستقلة لتطوير أنظمتها التربوية والتعليمية، كما في أمريكا وبريطانيا واستراليا. أما على الصعيد العربي فقد تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة مشروع الشراكة بين القطاع العام وأربع مؤسسات تربوية عالمية لتطوير التعليم فيها، كما سعت المملكة العربية السعودية إلى تبني نموذج المدارس الإلكترونية.

ودولة قطر كغيرها من الدول سعت إلى تبني نماذج تربوية حديثة وذلك من أجل تطوير التعليم فيها، ففي صيف عام (2001) طلبت قيادة دولة قطر من مؤسسة راند (Rand) دراسة نظام التعليم بالدولة من مرحلة رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر في قطر. وقد وجدت قيادة الدولة حافزاً لاتخاذ هذه الخطوة نتيجة للعديد من الاعتبارات التي شغلت اهتمامها؛ ويعد أكبر وأهم هذه الاعتبارات هو أن نظام التعليم المدرسي في الدولة لم يكن يدفع بكوادر طلابية مؤهلة بالقدر الكافي لتحقيق الانجاز الأكاديمي المرجو، والنجاح في سوق العمل.

ومن هنا جاء التحليل الذي قامت به مؤسسة راند ليحدد نقاط القوة والضعف الموجودة بالنظام القائم، مع الإشارة إلى سبيلين رئيسيين للتطوير، وهما: تحسين العناصر الأساسية المكونة لنظام التعليم عن

طريق التطوير الذي يعتمد على معايير قياسية لتحقيق هذا المسعى، كذلك وضع خطة لتغيير النظام للتعامل مع أوجه القصور على وجه العموم.

وقد تم تسجيل العديد من نقاط القوة في النظام التعليمي القطري حيث وجد أن العديد من المعلمين يتميزون بالحماس والرغبة في تقديم تعليم متماسك فعال، وأظهر البعض الآخر رغبة حقيقية في التغيير وتحقيق مزيد من الاستقلال.

وعلاوة على ذلك، أظهر أولياء الأمور انفتاحاً في تلقي فكرة خيارات التعليم الجديدة.

غير أن نقاط الضعف في النظام التعليمي كانت كثيرة، حيث لم تتوفر رؤية بشأن جودة التعليم والهياكل المطلوبة لدعمه، وقد اتسمت المناهج الدراسية في المدارس الحكومية (والعديد من المدارس الخاصة) بالقدم والتركيز على الاستظهار دون فهم، مما أدى إلى إصابة العديد من الطلاب بالملل وتراجع إمكانية التفاعل بين المعلمين والطلاب، كما افتقر النظام إلى مؤشرات الأداء ولم يكن هناك ثمة محاولة للربط بين أداء الطالب وأداء المدرسة.

علاوة على ذلك لم تكن المعلومات الضئيلة المقدمة للمعلمين والمديرين حول أداء الطلاب تعني الكثير بالنسبة لهم؛ حيث لم تكن لديهم صلاحية القيام بتعديلات في المدارس.

هذا بالإضافة إلى أن حجم الاستثمار الوطني في قطاع التعليم كان محدوداً، حيث يتلقى المعلمون رواتب زهيدة مع ضعف فرص التطوير المهني، كما أن حالة العديد من أبنية المدارس متردية وتعاني الفصول الدراسية من اكتظاظها بالطلاب.

وقد قررت القيادة القطرية تبني خيار يشجع على التنوع من خلال إنشاء مدارس مستقلة عن الوزارة تحت مسمى "نموذج المدرسة

المستقلة"، ويقصد بها تلك المدارس المستقلة عن المجلس الأعلى للتعليم، و الممولة حكومياً، والتي لها الحرية في القيام برسالتها وأهدافها التربوية الخاصة بها، مع الالتزام بالبنود المنصوص عليها في العقد المبرم بينها وبين هيئة التعليم. ويركز هذا النموذج على المعايير والمناهج الدراسية وعمليات التقييم والتطوير المهني المنضبطة، مع التأكيد على أربعة مبادئ هي:

- **الاستقلالية: تعمل المدارس المستقلة بصورة ذاتية مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في العقد محدد المدة.**

- **المحاسبية: تعد المدارس المستقلة مسئولة أمام الحكومة، وهي خاضعة للمساءلة والمحاسبة من خلال عمليات المراقبة الدورية وآليات تقديم التقارير وكذلك عمليات تقييم الطلاب وملاحظات أولياء الأمور وغير ذلك من الإجراءات.**

- **التنوع: يمكن لبعض الأطراف المهنية التقدم بطلب للمشاركة في إدارة المدارس، وهناك خيارات عديدة في العملية التعليمية للانتماء من بينها؛ حيث تتمتع كل مدرسة مستقلة بحرية تحديد الفلسفة التعليمية والخطة العملية الخاصة بها.**

- **حرية الاختيار: يتمتع أولياء الأمور بحرية اختيار المدرسة الأكثر ملاءمة لاحتياجات أبنائهم.**

ولقد أثارت تجربة المدارس المستقلة في قطر التي تم إنشاؤها في عام (2005/2004) شداً وجذباً بين متابعي العملية التعليمية من الخبراء والمهتمين وأولياء الأمور؛ وذلك لأن فكرة هذه المدارس تقوم على أن كل مدرسة تستقل استقلالا كاملا في موازناتها ومناهجها وإدارتها، إذ يعتبر مدير المدرسة بمثابة (مدير عام مكتب) حيث خول له القانون تعيين المدرسين بمعرفته.

كما له حق فصل المدرس في حالة عدم كفاءته أو التزامه بعمله على أكمل وجه، وعلى المدرس وفقا لفلسفة المدارس المستقلة أن يضع منهجاً لطلابه بنفسه دون الاستعانة بخبراء المناهج وعلى هذا أصبح هناك مناهج متعددة طبقا لعدد المدارس في قطر.

وقد حظيت فكرة المدارس المستقلة باهتمامات واسعة من قبل شرائح المجتمع القطري من خبراء ومهتمين وأولياء أمور وكانت الخلاصة انقسام هؤلاء إلى مؤيدين للتجربة الوليدة ومعارضين لها.

فمن المآخذ على المدارس المستقلة التي يراها الفريق المعارض أن إسناد وضع المناهج للمدرسين أمر غير صائب على اعتبار أن هذا الجانب المهم يستند إلى خبراء المناهج الضالعين في التأليف، وأصحاب اليد العليا فيه.

وحسب ما يراه أصحاب هذا الرأي فإن اليابان التي حققت طفرة هائلة في نظامها التعليمي في فترة زمنية وجيزة بمقياس المنطق البشري اعتمدت على خبراء مقتدرين في وضع المناهج التعليمية خاصة واضعي المناهج للمرحلة النموذجية والابتدائية التي يحتاج فيها الطفل لعناية تعليمية خاصة، ودلل هؤلاء على أن الحكومة اليابانية تعيين البروفسورات في المرحلة التعليمية الأولية بل إن راتب المدرس في هذه المرحلة يفوق راتب رئيس الوزراء الياباني.

ونتيجة لذلك – كما يرى هؤلاء- قطفت اليابان ثمار سياستها التعليمية الناجحة بأن أصبحت في مصاف الدول المتقدمة.

وعارض أصحاب هذا الرأي فكرة وضع المنهج الدراسي من قبل مدرس الفصل وأشاروا إلى أن هذا الأمر يمكن أن يؤثر على المخرجات التعليمية. وفي المقابل رأى الفريق المؤيد للتجربة أن المدارس المستقلة فكرة ناجحة وجديرة بالاستمرار فيها لأنها تضع قطر في مصاف الدول المتقدمة في نظامها التعليمي؛ لأنها تهدف إلى بناء

شخصية الطالب من البداية تعليماً وتطبيقاً إلى جانب تعزيز الممارسات السلوكية الصحيحة، وغرس وتنمية القيم النبيلة في نفوس التلاميذ.

وبناءً على اختلاف وجهات النظر في دولة قطر تجاه المدارس المستقلة فقد برزت الحاجة إلى إجراء دراسة للكشف عن دور المدارس المستقلة في دولة قطر في تطوير التعليم.

إن موضوع تطوير التعليم ما زال يحظى باهتمام متزايد من قبل مخططي السياسات والقيادات التربوية في المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

ولقد احتل موضوع التطوير التربوي محور الاهتمام والتركيز في البلاد العربية وبخاصة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وذلك بعد أن توسع التعليم في الوطن العربي توسعاً كمياً مذهلاً، وأصبح التأكيد على تحسين جودة التعليم ونوعيته شعاراً ترفعه وزارات التربية والتعليم في جميع البلدان العربية، ولقد تجلى هذا الاهتمام بالتطوير التربوي من خلال اعتماد وزارات التربية والتعليم في الوطن العربي لخطط خمسية أو عشرية، فضلاً عن وضع رؤى وسيناريوهات لمستقبل التعليم في العديد من الأقطار العربية يمتد مداها إلى ربع قرن، وذلك انطلاقاً من أهمية التخطيط الاستراتيجي – طويل المدى – للتعليم والتنبؤ باحتياجاته وإشكالاته قبل وقوعها، ووضع الخطط والاستراتيجيات لمواجهتها.

والتطوير التربوي – في أي بلد عربي – يجب أن يعتمد على الجهود الذاتية والخبرات الوطنية لتمكين هذه الخطط من تحقيق أهدافها.

ويقصد بتطوير التعليم الإجراءات والخطوات التي تتبعها المؤسسة التربوية لتنفيذ خطط ومشاريع التطوير من جميع الجوانب النظرية والعملية بهدف تحسين العملية التربوية، واستجابتها للتحديات المستقبلية العالمية.

وتطوير التعليم أيضا يشمل تطوير المناهج، والكتب والمقررات، وتطوير أساليب ونظم الامتحانات، وتطوير إعداد المعلمين، والمديرين، والمشرفين لأجل زيادة فاعلية النظام التربوي، وجعله أكثر استجابة لحاجات المجتمع الذي ينشأ فيه.

كما أن تطوير التعليم هو التغيير نحو الأفضل، والأحسن، من خلال توافر عناصر الشمولية لجميع مدخلات النظام التربوي، وعملياته، ومخرجاته، والمنهجية العلمية، والديمقراطية، والتجريب. وفقاً لخطة علمية تتصف بالمرونة، والحداثة، وقابلية التعديل والمتابعة.

إن السعي نحو تطوير التعليم بحاجة إلى إدارة ناجحة وفاعلة، إذ تعد الإدارة الناجحة السبب الرئيس للتقدم والتطور في كل مجالات الحياة باعتبارها أداة فاعلة، ومهمة لتحقيق الأهداف وبلوغ المرامي، وقد أولت النظم التربوية في الكثير من الدول، موضوع الإدارة المدرسية اهتماماً ملحوظاً في الجهود التي تبذلها تلك النظم، من أجل تطوير العملية التربوية وتحسين فعاليتها وكفاءتها.

نبذة عن المدارس المستقلة في قطر:

إن المدارس المستقلة في دولة قطر هي مدارس ممولة حكومياً، ولها الحرية في القيام برسالتها وأهدافها التربوية الخاصة بها، مع الالتزام بالبنود المنصوص عليها في العقد المبرم بينها وبين هيئة التعليم.

كما ينبغي على كل مدرسة مستقلة أن تلتزم بمعايير المناهج الموضوعة من قبل هيئة التعليم في اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، والعلوم الاجتماعية وتكنولوجيا الاتصال.

وقد بدأ مشروع المدارس المستقلة بافتتاح (12) مدرسة مستقلة في العام الدراسي (2005/2004)، ثم تلاها العشرات من المدارس الأخرى في السنوات اللاحقة. حيث تشكل هذه التجربة أحد الاتجاهات التربوية الحديثة في مختلف بلدان العالم، وذلك للاعتقاد بدورها الإيجابي والفعال في تحقيق الأهداف التربوية التي لم تستطع المدرسة التقليدية تحقيقها.

وقد أعدت مؤسسة راند خطة مفصلة لتطبيق نموذج المدرسة المستقلة، إذ أكدت على ضرورة إنشاء أربع مؤسسات حكومية جديدة، بحيث يكون ثلاث منها مؤسسات دائمة ومؤسسة واحدة مؤقتة، وذلك بهدف المساعدة على تغيير الاختصاص والسلطة في النظام ، وهذه المؤسسات هي:

- **المجلس الأعلى للتعليم: وهو مسؤول عن صياغة سياسة التعليم الوطنية.**

- **هيئة التعليم: مؤسسة دائمة تهتم بمسئولية الإشراف على المدارس الجديدة المستقلة وتخصيص الموارد لها، مع تطوير معايير المناهج الدراسية الوطنية في اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية، وتطوير برامج تدريب المعلمين لضمان توفر معلمين مؤهلين للمدارس الجديدة.**

- **هيئة التقييم: مؤسسة دائمة تهتم بمسئولية مراقبة أداء الطلبة والمدارس في المدارس التابعة للوزارة، والمدارس المستقلة وإدارة الاختبارات وعمليات الاستقصاء الوطنية التي يتم إجراؤها على الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور ومديري المدارس وإعداد "بطاقات**

تقارير المدارس" سنوياً، وإدارة نظام بيانات الشبكة الوطنية للبيانات التربوية.

- **فريق التطبيق: هي مؤسسة مؤقتة تهتم بمسئولية المساعدة على إقامة مؤسسات أخرى، والقيام بوظائف الإشراف، والتنسيق، وتقديم الاستشارات أثناء التحول إلى النظام الجديد.**

ان أهمية المدارس المستقلة من كونها تقدم تعليماً عالي الجودة إلى جانب قدرتها على توفير مناخ التميز والإبداع للمعلم، وتعمل على جعل المجتمع المحلي جزءً لا يتجزأ، وإن من مستلزمات نجاح المدارس المستقلة في عملها الدعم المستمر من قيادات المجتمع، واختيار الموارد البشرية الأعلى كفاءة، و تزويدها بالمختصين الاجتماعيين والمستشارين وأصحاب الرأي أن المدارس المستقلة تتميز عن المدارس الحكومية من حيث استخدام أساليب التدريس الذاتي، واعتماد ساعات دراسية طويلة، والاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية، وتوسيع نظرتها للمناهج المطبقة بحيث تتجاوز المنهاج الوطني، وتمتلك المدارس المستقلة الحرية في اختيار الطلاب، وتعيين المعلمين بحسب الكفاءة بعد إخضاعهم لاختبارات عديدة.

وان من أبرز الخصائص العامة للمدارس المستقلة هي أنها تقدم منهاجاً صارماً للطلاب يؤهلهم لمواجهة التحديات في الغرفة الصفية، وتتيح المدارس المستقلة لطلابها المشاركة بسلسلة متزنة من النشاطات الإثرائية الخارجية، وتطور المدارس المستقلة قيم المشاركة المجتمعية عند الطلبة، وتطور المهارات القيادية عند الطلبة بما يؤهلهم لقيادة المجتمع مستقبلاً، كما أنها تلتزم بتقديم نوعية متميزة من التعليم للطلاب.

وتنصب اهتمامات هذه المدارس على قدرات الطلاب في التفكير النقدي، واتخاذ القرار، وحل المشكلات، والعمل الجماعي، والإبداع في التعليم، والقدرة على استخدام الوسائل التكنولوجية، والتواصل

الفعال. وتلتزم المدارس المستقلة بجانب تدريس الأربع مواد الرئيسية بتدريس المواد الأخرى المعهود لها من التربية الإسلامية، والحاسب الآلي بجانب المواد التي تتماشى مع فلسفة كل مدرسة. كما يتم اعتماد أصحاب التراخيص للمدارس المستقلة لمن لهم رؤى وفلسفات تربوية تشجع على الإبداع، والتنوع، وتوفير بدائل تربوية لأولياء الأمور لتلبي تطلعاتهم في تقديم تعليم يتناسب مع احتياجات ورغبات أبنائهم وتتماشى مع أهداف مباشرة تطوير التعليم العام.

وتقوم المدرسة المستقلة على وجود القيادة القوية، فلأصحاب التراخيص والمديرين دور هام في إنجاح تلك المدارس وتوجيه فلسفتها ومناهجها وطرق تدريسها. ولهذا تقوم هيئة التعليم بمساعدة قيادات تلك المدارس بتوفير الدعم اللازم للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه.

ويقدم مكتب التطوير المهني بالهيئة برنامج تدريب القيادات التربوية للمدارس المستقلة (مديرين وأصحاب تراخيص) وذلك بالتعاون مع مؤسسات الدعم المدرسي التي تم اختيارها لمساندة قيادات المدارس في الخطوات الإجرائية لإنشاء تلك المدارس. كما تتبنى مبادرة دولة قطر لتطوير التعليم مفهوما حديثا للمناهج يختلف عن المفهوم التقليدي المرتبط بالكتاب الموحد. وفي هذا الشأن وضعت هيئة التعليم إطاراً للمعارف والمهارات المطلوب تحقيقها في المدارس المستقلة تتمثل في ما يعرف بمعايير المناهج.

لقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود اتجاهات ايجابية نحو التحول إلى المدارس المستقلة.

وفي المقابل أشارت دراسات أخرى إلى أن بعض مديري ومديرات المدارس المستقلة قد تركوا العمل في المدارس المستقلة بسبب الضغوط النفسية والمالية والإدارية التي تعرضوا لها.

الباب الرابع :

التعليم ورؤية قطر 2030

(دراسات ونماذج حديثة)

التعليم ورؤية قطر 2030

(دراسات ونماذج حديثة)

دراسة مقارنة : -

التجربة التعليمية في ماليزيا:

يهدف التعليم في ماليزيا بشكل عام إلى إعداد المواطنين بصورة أكثر ديناميكية وإنتاجية وإنسانية لمواجهة تحديات العصر. كما يهدف إلى إعداد الأفراد عقلياً وروحياً وعاطفياً وجسمياً إعداداً قائماً على الإيمان بالله وطاعته، وتحرص مناهج التعليم على تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات ليتحملوا المسؤولية والقدرة على المساهمة في عملية التنمية الوطنية لتحقيق وضع صناعي جديد، ولتحقيق وحدة ورخاء الأسرة والمجتمع والوطن.

وبتفصيل أكثر فان أهداف التعليم في ماليزيا تتمثل في:

تربية الأجيال الجديدة من الشباب والأطفال من مختلف الجنسيات تربية جديدة بحيث يكون سكان البلاد أمة واحدة حتى يتوفر للأمة الاستقرار.

توجيه التعليم توجيهاً قومياً يتفق مع الحكم الوطني

التخطيط الشامل بعيد المدى للتعليم مما يجعله أداة للتنمية القومية الشاملة.

العناية بالتعليم الابتدائي وتعميمه ورفع مستواه استنادا إلى أنه يمثل الحد الذي لا غنى عنه للنهوض بالأطفال ليكونوا مواطنين مستنيرين قادرين على شق طريقهم في البيئة التي يعيشون فيها.

التوسع الكمي في مختلف مراحل التعليم لتحسين نوعية التعليم المقدم فيها، وتطوير المناهج واعتبار التعليم ضرورة من ضرورات الحياة كالماء بالنسبة للنبات.

الاهتمام بتعليم الفتاة والتوسع فيه استناداً إلى أن المرأة نصف المجتمع وعلى حسن تربيتها تقوم التربية السليمة للأطفال.

العناية بالتعليم الديني لأنه وسيلة غرس العقيدة في الإنسان وإذا صلحت العقيدة صلح الفرد.

الاهتمام بالتعليم الجامعي وإنشاء مؤسساته والتوسع فيها ورفع مستواها.

التوسع في التعليم الفني ومعاهد إعداد المعلمين بجميع أنواعها حتى تتوافر الأيدي العاملة المدربة في مختلف التخصصات ويتوافر المعلم الذي يقوم بتعليم أبناء وطنه.

لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة. كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، وُيوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

إن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا أدى إلى أن يحقق الاقتصاد تراكمًا كبيرًا من رأس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها. فقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسي والفني، واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها أيضا بواسطة القطاع الخاص، وتم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهو ما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي.

ويمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية، وتكلفتها الاقتصادية والنتائج المثمرة التي حققتها هذه السياسات على مدى العقود الماضية فيما يلي:

التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي:

حرصت الإدارة الماليزية منذ أن أخذت البلاد استقلالها في 1957م على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجانًا (إحدى عشرة سنة) وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى 20.4% سنويًا من الميزانية العامة للدولة، بينما زادت النفقات العامة على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من 2.9% عام 1960 إلى 5.3% عام 1995م.

ومن ثمار هذا الاستثمار السخي أن عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة وصل في العام 2000م حوالي 93.8% من جملة السكان مقارنة بـ53% عام 1970، وهي من النسب العالية في العالم، وأن حوالي 99% من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد قُيدت أسماؤهم بالمدارس، و92% من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية.

وكنتيجة منطقية للدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، ويعاقب القانون الماليزي اليوم الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس.

الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة

اهتمت الحكومة بالتعليم فيما قبل المدرسة، الذي يشمل الأطفال بين سن الخامسة والسادسة، واعتبر قانون التعليم لسنة 1996 التعليم فيما قبل المدرسة جزءًا من النظام الاتحادي للتعليم، ويشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، ويلزم كذلك تطبيق المنهاج التعليمي المقرر من الوزارة.

ويتضمن ذلك المنهاج خطوطًا عريضة وموجهات عامة لهذه الرياض تتعلق بإلزامية تعليم اللغة الرسمية للبلاد (البهاسا ملايو) بجانب السماح باستعمال اللغة الإنجليزية ولغات المجموعات العرقية في ماليزيا (الصينية والهندية - تاميل) ومنهجية التعليم وطرائق الإشراف التربوي والتوجيه الاجتماعي والديني، حيث يسمح بتقديم تعليم ديني للأطفال المسلمين.

وتوجد العديد من المدارس فيما قبل المدرسة، وتدار بواسطة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية والقطاع الخاص. وأشهر الهيئات التي تقدم خدمات التعليم فيما قبل المدرسة الاتحاد الحكومي لمؤسسات ما قبل المدرسة، الذي ظل يقدم خدماته منذ العام 1960م، واتحاد دور ورياض الأطفال الماليزية، الذي تنتشر خدماته في المدن والمناطق الحضرية منذ 1976م.

تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية:

يركز التعليم في هذه المرحلة على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم. وتبدأ مرحلة التعليم الابتدائي في السن السادسة من عمر الطفل، وتستمر ست سنوات. ويراعي النظام التعليمي تعدد الأعراق في البلاد، فهناك نوعان من المدارس هما المدارس القومية، والمدارس المحلية (يسمح في الأخيرة باستخدام لغات صينية أو هندية إلى جانب اللغة الرسمية)، وكلها مدارس تتبع المنهاج الحكومي للتعليم، ويجرى فيها امتحانان: الأول في السنة الثالثة والآخر في السنة السادسة لتقييم أداء التلاميذ.

وبذلت وزارة التعليم جهودًا ناجحة في بناء المدارس وتهيئتها على أحسن وجه من ناحية البيئة المدرسية والوسائل التعليمية والخدمات الملحقة بالمدرسة، فضلا عن تدريب المدرسين وتأهيلهم ومواكبة المقررات المدرسية وطرق التدريس للتطورات المعاصرة والتوافق مع متطلبات العملية التربوية السليمة.

توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية:

تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليما شاملاً، حيث يشمل المقرر الدراسي كثيرًا من المواد الدراسية مثل العلوم والآداب والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم. تمر المرحلة الثانوية أولا بالمدارس الثانوية الصغرى (شبيهة بالإعدادية أو المتوسطة في البلاد العربية) وثانيًا المدارس الثانوية العليا (شبيهة بالمدارس الثانوية).

وتعقد المدارس الثانوية الصغرى امتحانًا في السنة الثالثة، ويتم بعده انتقال الطلاب إلى مرحلة أكثر تخصصًا تعتمد على رغبة وأداء الطالب معًا، ويعاد تقييم (مفاضلة) الطلاب في السنة الخامسة أيضًا عبر امتحان شهادة التعليم الماليزية

وفي مستوى الثانوية العليا يوجه الطالب إلى تحصيل المزيد من مواد التخصص، لا سيما التعليم الفني والمهني. وهناك العديد من المدارس الفنية والمهنية الثانوية التي تعتبر خطوة مبكرة لتدريب الطالب بمهارات العمل اللازمة، وبعض المدارس الثانوية تجري امتحانات عامة يتحصل بموجبها الطالب على الشهادة الماليزية الثانوية التي تؤهل الطلاب للخروج إلى سوق العمل.

أما المستوى السادس من المرحلة الثانوية فهو يهيئ الطلاب للدخول مباشرة إلى الجامعات المحلية والأجنبية. ويمكن للطلاب أن يلتحقوا من المستوى الخامس بالسنة الإعدادية في الجامعات المحلية مباشرة.

العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والمديرين:

أولت الحكومة عناية خاصة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، وتهدف هذه المعاهد إلى تزويد قطاع التعليم بالتوجيهات المهمة لإعداد المعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي. وأهم هذه المعاهد التدريبية المعهد القومي للإدارة التربوية وله فروع في الولايات الماليزية المختلفة.

التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية

توافقًا مع ثورة عصر التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات.. تخطو الحكومة الماليزية نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه نحو إقامة العديد مما يعرف بالمدارس الذكية(Smart Schools) التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة.

ومن المواد التي يتم الاعتناء بها في المدارس الذكية أنظمة التصنيع الذكية وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة وأنظمة النقل الذكية. فالمدرسة الذكية هي مؤسسة تعليمية تم ابتداعها على أساس تطبيقات تدريس وإدارة جديدة تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات، وأهم عناصر المدرسة الذكية هي: بيئة تدريس من أجل التعلم، نظم وسياسات إدارة مدرسية جديدة، إدخال مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة. وما زالت عملية اختبار هذه العناصر وإعادة هندستها لتحقيق كفاءة وفاعلية هذه المدرسة مستمرة ويتم تقييم التجربة في أعلى المستويات القيادية بالدولة.

وتم تطوير مفهوم المدرسة الذكية بواسطة وزير التعليم في 1996، مدير عام التعليم (تان سري داتو وان زاهد وان محمد)، وبالأساس فإن تطبيقات المدرسة الذكية بدأت في عدد من الدول باستخدام واستثمار الحاسب الآلي في مجال التعليم، حيث وضعت تلك الدول الخطط والإستراتيجيات الوطنية بهدف إدخال التقنية للمدارس والاستفادة منها، ومن أشهر هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.

ويرى القادة السياسيون في ماليزيا أن المدرسة الذكية ستساعد البلاد على الدخول في عصر المعلومات وإتاحة نوعية التعليم الملائمة للبلاد في مستقبل أيامها.

وتهدف ماليزيا من تعميم هذا النوع من المدارس في جميع أرجاء البلاد إلى استيعاب تقنية المعلومات والاتصالات، وتوظيفها واستخدامها إيجابيًا في العملية التعليمية، وتطوير قدرات المعلمين، ورفع المستوى المعرفي للطلاب وتمكينهم من الوصول إلى مصادر التعلم المباشرة، والارتقاء بمخرجات التعليم لتخريج جيل منتج ذي مهارات عالية.

توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد:

أسست جامعة الملايا كأول جامعة في البلاد عام 1949 وكان مقرها سنغافورة - توجد اليوم أكثر من 11 جامعة حكومية - والعديد من الفروع الجامعية للجامعات الأجنبية.

وتضع الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي، بينما تحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، وتشجع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير.

كما أن الجامعات والمعاهد العليا المحلية تعمل بتركيز كبير على التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة.

وتهدف وزارة التعليم إلى تزويد المدارس ومراكز التعليم بأجهزة الكمبيوتر وإمدادها بشبكات الإنترنت، وأن يكون التعليم في المدارس الذكية من خلال استخدام الإنترنت وتقنية المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة.

الربط بين التعليم وأنشطة البحوث:

قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد. وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية.

ويلعب المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دورًا في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل البحوث والتنمية والقطاع الخاص، والنتيجة إيجاد نخبة من الخبراء المتمرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد، وهذا في حد ذاته هدف إستراتيجي للدولة.

الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة:

يلاحظ على نظام التعليم في ماليزيا أنه يتجه نحو الانفتاح على النظم الغربية (البريطانية والأمريكية) والتوسع في استعمال اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم. ويلعب القطاع الخاص دورًا أساسيًا مع التركيز على جودة التعليم واتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والتخصصات العلمية، وتوجد بعض فروع جامعات أستراليا ونيوزيلندا وبريطانيا. وهناك حوالي 415 معهدا وكلية جامعية خاصة تقدم دراسات جامعية وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، وتوفر إجازات مهنية ومتوسطة، كما تتيح الفرص للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية.

الاهتمام بتعليم المرأة:

نالت المرأة حظها من التعليم كالرجل، وتشير بيانات وزارة التعليم إلى زيادة حصتها في قطاع التعليم، ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بتعليم الفتيات، إلى جانب أن نسبة الإناث بين السكان كبيرة، ومشاركتهن في قوة العمل تكاد تقترب من مساهمة الذكور.

ميزات التجربة التعليمية في ماليزيا:

تميزت ماليزيا بالتخطيط والعمل الدؤوب لكل ما من شأنه النهوض بالتعليم، وتمثل ذلك في التالي:

-وضع خطة شاملة للنهوض بالتعليم، وحدد عام 2020م أمداً للتقدم لتصبح ماليزيا إحدى البلدان المتقدمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

- رفعت الوزارة شعاراً مميزاً يدركه جميع المعنيين بالتربية وعنوانه العمل الفاعل والسريع: (Fast and effective action)

- وضع نظام إجرائي واضح الملامح في المدارس يدركه كل من له علاقة بالتربية بما في ذلك أولياء الأمور.

- تصدر في أدلة المدارس وواجهاتها الشعارات التي تسعى إلى تحقيقها وهي الرؤية (Vision)، والرسالة أو المهمة (Mission)، والهدف العام (Aim)، والأهداف الخاصة (Objectives)، والوظائف والأدوار (Functions).

- تعنى ماليزيا بالبحوث والدراسات وتتمثل تلك العناية في الآتي:

- دراسة شاملة بالتعاون مع جامعة هارفارد حول وضع قاعدة معلومات يتم من خلالها جمع المعلومات عن المدارس والمناهج والطلاب وغيرها ومن ثم تحليلها ودراستها. ويتم ذلك عبر شبكة الحاسب بدءاً من المدرسة فانتهاءً بالوزارة.

- تقديم جائزة لكل معلم يقدم اقتراح بحث أو دراسة يحظى بالقبول.

- تمويل البحوث والدراسات من وزارة التربية ووزارة العلوم والتقنية (التكنولوجيا) بالإضافة إلى دعم مالي كبير من الشركات والمصانع.

- تهتم الدراسات الحالية بالإبداع في تدريس الرياضيات والعلوم، وبالطلاب الذين يعملون ويدرسون في الوقت نفسه ومدى رضا أصحاب العمل من مصانع وشركات عن أداء الخريجين ومستوى إعدادهم.

- يعنى بالمتفوقين من الطلاب حيث تمت تهيئة مدارس خاصة لهم ألحق بها سكن داخلي وتتم العناية بهم علمياً وتربوياً.

-تتجه ماليزيا إلى تحويل مدارس التعليم العام إلى مدارس المستقبل التي تستخدم التقنيات الحديثة، وسميت هذه المدارس (Smart School) وستعمم التجربة على جميع المدارس.

- تعنى وزارة التربية والتعليم بتقنيات التعليم، عن طريق إدارة تقنيات التعليم ومركز إنتاج تلفزيوني أقرب إلى أن يكون محطة تلفزيون متكاملة، ومصادر تعلم، و وحدة البحوث والتقويم، وعن طريق تحويل المكتبات المدرسية في المدارس الثانوية إلى مراكز تعلم إلكترونية تعتمد على الحاسوب في الوصول إلى المعلومات من خلال الشبكة المحلية والعالمية.

-ضمن العناية بالقيادات التربوية والإدارية وتدريبها أنشئ معهد متخصص مميز في برامجه وعناصره البشرية.

-تأكيداً لانتماء ماليزيا الإسلامي وضعت خطة لتعليم اللغة العربية ابتداء من الصف الأول الابتدائي.

- تتوفر الخبرات التربوية المتخصصة في وزارة التربية الماليزية بشكل ملحوظ، وتعتبر الخبرة التدريسية شرطاً أساسياً ضمن شروط أخرى في العاملين بوزارة التربية.

الاهتمام بالتعليم التقني والمهني بشكل واضح وجعله مسارًا موازيًا للتعليم الأكاديمي في المرحلة الثانوية العليا (السنة العاشرة والسنة الحادية عشرة).

المدارس الذكية:

توافقاً مع ثورة التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات تخطو الحكومة الماليزية، نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه

نحو إقامة العديد مما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة.

فالمدارس الذكية: هي مؤسسة تعليمية تم ابتداعها على أساس تطبيقات تدريس وإدارة جديدة تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات.

وأهم عناصر المدرسة الذكية هي:

بيئة تدريس من أجل التعليم، ونظم وسياسات إدارة مدرسية جديدة، وإدخال مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة. وما زالت عملية اختبار هذه العناصر وإعادة هندستها لتحقيق كفاءة وفاعلية هذه المدرسة مستمرة ويتم تقويم التجربة على أعلى المستويات القيادية.

وقد بدأت تطبيقات المدارس الذكية في عدد من الدول باستخدام واستثمار الحاسب الآلي في مجال التعليم، حيث وضعت تلك الدول الخطط والاستراتيجيات الوطنية بهدف إدخال التقنية للمدارس والاستفادة منها. ومن أشهر تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.

ويرى القادة السياسيون في ماليزيا أن المدرسة الذكية ستساعد البلاد على الدخول في عصر المعلومات وإتاحة نوعية التعليم الملائمة للبلاد ومستقبل أبنائها، ووقعت الحكومة عقداً مع شركة مدارس تليكوم الذكية – شركة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ فكرة المدرسة الذكية في تسع عشرة مدرسة نموذجية لمدة ثلاث سنوات

بدأت في عام 1999 وانتهت في عام 2002، على أن يكتمل العمل في المشروع الريادي عام 2020 .

ويمثل مشروع المدارس الذكية في ماليزيا، إحدى الركائز المهمة لمشروع يهدف إلى تحويل ماليزيا إلى عاصمة المعلوماتية في العالم عبر تحويل المجتمع الماليزي إلى مجتمع مبنى على قاعدة المعرفة بحلول عام 2020.

وتعتبر هذه المدارس تطبيقاً لمشروع التعليم الإلكتروني المنبثق من الخطة الوطنية التقنية للتعليم، بتكلفة عالية، وتقوم فكرة المشروع على تطبيق مشروع التعليم الإلكتروني المنبثق من الخطة الوطنية للتقنية من خلال (90) مدرسة منتشرة في ربوع ماليزيا واعتمد هذا المشروع على تطوير أربعة محاور رئيسة في العملية التعليمية وهي:

*** التدريب وتطوير مهارات العنصر البشري.**

*** المناهج وطرق التدريس.**

*** المواد ومشروعات البنية التحتية للمدارس.**

*** إنشاء المحتوى ومصادر التعلم الرقمية وذلك كجزء من رؤية متكاملة لاحتياجات ماليزيا التقنية. ويتمثل دور الوزارة في التنفيذ فقط.**

وينظر المشروع إلى الطالب على أنه شريك أساس في عملية التعليم وليس فقط مجرد متلق، ويعتمد المشروع إلى تمكين الطالب من

المعرفة ، ومن تنفيذ عملية اقتناء المعرفة عبر برامج خاصة معدة لهذا الغرض، والتركيز على الإنجازات الشخصية.

ويسمح مشروع المدارس الذكية للمدارس أن تتكيف مع المتغيرات الاجتماعية خلال عملية إعداد طلابها لمتطلبات القرن الحالي.

أنموذج : التعليم المدمج في قطر.. الواقع والطموحات

- ما أبرز التحديات التي تواجه التعليم عن بعد؟

التعليم عن بعد يُضعف القدرة على ضبط إيقاع الفصل الدراسي.

- ما هي الحلول؟

متابعة ذوي الطلبة الدروسَ الإلكترونية لأبنائهم والتواصل مع المَدرسة.

- هل اتُّخذت خطوات في هذا الشأن؟

أكاديمية الدوحة تعمل على خلق بيئة من التعاون بين المدرسة وأولياء الأمور.

كشف خبير التعليم، ونائب مدير أكاديمية الدوحة (شين فولي)، أن التوجه للتعليم عن بعد كان نتيجة "خيارات حكيمة" تبحث في

استمرار العملية التعليمية بدولة قطر عن طريق ضمان مجموعة من الأولويات.

ومن هذه الأولويات: توفير التعليم الضروري الذي يحتاجه الأطفال بالتوازي مع حمايتهم .

وأضاف فولي أن التعليم المدمج واحد من السياسات التعليمية المعتمدة في أكاديمية الدوحة، حيث يتمكن الطلبة من الحضور إلى الفصول الدراسية في أيام محددة خلال الأسبوع، مع الحفاظ على نسبة الأشغال المعتمدة من قِبل وزارة التعليم وهي 30%، ومراعاة الاستمرار في تطبيق الإجراءات الاحترازية.

وبالتوازي مع الحضور الصفي، فإن أكاديمية الدوحة تعقد صفوفاً إلكترونية باستخدام منصة مايكروسوفت تيم، التي تتيح خاصية التفاعل المباشر بين الطلبة والمدرسين.

وتستمر الحصص الإلكترونية المباشرة نحو 4 ساعات يوميًا.

وأوضح فولي، أن الأكاديمية تأخذ على عاتقها مهمة تسجيل الحصص ورفعها على الموقع الإلكتروني؛ من أجل السماح لذوي الطلبة بالرجوع إليها في أوقات لاحقة، في حال تمت مواجهة عطل فني أو مشكلة تقنية.

وتضم الحصص الإلكترونية المباشرة، نحو 25 طالباً وطالبة، وتضمن التواصل التفاعلي بين أساتذة المقررات الدراسية والطلبة عن طريق طرح الأسئلة والمداخلات، من خلال الكتابة أو التسجيلات الصوتية.

تمويل التعليم من ضمن أولوياتنا في المساعدات الإنمائية

وعن التحديات التي تواجه التعليم عن بُعد، أكد فولي أن التواصل من خلال الأجهزة الذكية مع الطلبة، والغياب الجسدي للمعلم، يدفعان نحو بيئة فوضوية، وهو ما يُضعف القدرة على ضبط إيقاع الفصل الدراسي.

ومن ثم أصبح من الضروري لذوي الطلبة تعويض هذا النقص، من خلال متابعة الدروس الإلكترونية لأبنائهم والتواصل مع المدرسة من أجل المساعدة.

ومن جانب أولياء الأمور يسجل خبير التعليم عدداً من التحديات في هذا الإطار، حيث قال: "إننا نمر بظرفية تاريخية كآباء وتربويين، لديّ طفلان وعمِلت لسنوات في مجال التعليم؛ وبناء على ذلك، أعرف أن التعليم الإلكتروني في المنزل محاط بعديد من الصعوبات، منها انعدام التركيز المرجوّ لدى الطلبة، بسبب وسائل الإلهاء المختلفة؛ لذلك من الضروري حضور أحد الأبوين في أثناء الدروس الإلكترونية؛ من أجل تحفيز الأبناء ودعمهم".

ويتابع: إن "مطالبة أولياء الأمور بالقيام بمهام الإشراف تحدٍّ في حد ذاته؛ كثير من أولياء الأمور لا تتوافر لديهم تجربة سابقة في التعليم، والبعض ليست لديه خلفية تقنية جيدة تسمح لهم بأن يكونوا مشاركين فاعلين في عملية التعليم عن بعد".

واستدرك قائلاً: "لكننا في أكاديمية الدوحة نعمل على خلق بيئة من التعاون بين المدرسة وأولياء الأمور؛ من خلال معالجة المشاكل التقنية ودفع عجلة التدريس الإلكتروني بما يصبُّ في مصلحة الطلبة".

وعن تقييم تجربة التعليم، يشير فولي إلى أنها "تجربة جيدة، ومع ذلك يمكن أن نستمر في تطويرها"، مذكّراً بأن "الجهود التي يؤديها الكادر التدريسي في أكاديمية الدوحة، يُفهم منها حصول تطوُّر جيد سواء من خلال التعرف أكثر على الجوانب التقنية والرقمية في العملية التعليمية أو حتى من خلال ابتكار طرق تدريسية تثير رغبة الطلاب في متابعة الدروس والمحاضرات الإلكترونية".

وفيما يخص تأهيل المعلمين وتطوير مهاراتهم التقنية، يؤكد فولي أنَّ قسم الدعم الإلكتروني في أكاديمية الدوحة يعمل على توفير المساعدة للأساتذة، على مدار الساعة؛ من أجل إثراء تجربة التعليم عن بعد، إضافة إلى طرح عدد من الدورات المهمة، بهدف تحسين مهارات الأساتذة التقنية وتسهيل دمجهم في التعليم الرقمي.

ومع هذا لا يزال فولي غير مقتنع تماماً بأن التعليم عن بعد هو الخيار الأمثل أو البديل المناسب للتعليم التقليدي، موضحاً أن الأطفال

بحاجة إلى المدارس؛ من أجل تنمية المهارات الاجتماعية، وبناء الشخصية؛ وكل هذه الخصائص تستدعي التفاعل المباشر بين الطلبة والمدرس من جهة والطلبة وأقرانهم من جهة أخرى.

ولهذا يعبّر عن أسفه لحال الطلبة، معتبراً أن التعليم الإلكتروني محاط بكثير من التحديات، لعل من أهمها أن المنزل لا يمكن استبداله بالمدرسة، على حد تعبيره.

وفي الوقت ذاته، يحافظ فولي على تفاؤله، حيث يرى أن الوظيفة التربوية تفرض علينا الاستمرار في دعم تحصيل الطلاب والبحث عن كل الخيارات التي تضمن تحقيق نتائج إيجابية تصب في مصلحتهم.

وأشار إلى أن هذه الاستجابة تطرح أمام المعنيِّين بالتعليم خيارات يجب أن يتم النظر فيها بشكل فوري، منها تطوير البيئة التكنولوجية ودعم المدارس من خلال اعتماد مناهج ذات علاقة بربط الطلاب بالتكنولوجيا، وضمان جاهزية المدارس مستقبلاً لظروف مشابهة، بحيث يتم الانتقال السلس من التعليم التقليدي إلى الرقمي.

أنموذج حيّ : التعلم عن بعد

في مقال نشرته مجلة "أمريكا اليوم"، في مطلع سبتمبر 2020، أشارت جوليا فريلاند فيشر، مديرة أبحاث التعليم في معهد كلايتون كريستنسن في الولايات المتحدة، إلى فائدة التكنولوجيا في تمكين الطلاب من إقامة علاقات جديدة مع المدرسة.

وقالت: "إن بعض الأدوات الرقمية التي يستخدمها الطلاب مكنتهم من إنشاء علاقات مع أقرانهم في جميع أنحاء العالم، أو حتى التواصل مع خبراء في مجالات أخرى، والتي يطلق عليها اسم تكنولوجيا التعليم عن بعد".

وأضافت: "يسمح هذا النوع من التكنولوجيا للمدارس بتجاوز الحواجز الجغرافية واللوجستية والزمنية، مما يتيح للطلاب إمكانية الوصول إلى المعلومات بعيداً عن متناول أيديهم في المدارس".

ورغم أنّ هذه التقنية قد سهلت الوصول للموارد وعوضت بعض الشيء عن غياب الطلاب عن المدارس، لكن لا يعني ذلك عدم احتواء تقنية "التعليم عن بعد" على مخاطر.

مخاطر التعلم عن بعد

وفقاً لمؤشر أمان الأطفال على الإنترنت هنالك نحو 60% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و12 عاماً معرضون لمخاطر متعددة، ومن ضمن ذلك التنمر الإلكتروني، أو التسلّط والابتزاز عبر الإنترنت، أو التعرّض لمعلومات خاطئة، أو الوقوع في فخ قد يشكل تهديداً جنسياً عليهم.

لكن المشكلة الكبرى هي قضاء المزيد من الوقت في التعامل مع الشاشات، سواء كانت حواسيب أو هواتف أو ألواحًا ذكية، وهو ما بات يعرف بتهديد "وقت الشاشة".

ووفقاً للمكتبة الوطنية الأمريكية للطب فإن وقت الشاشة هو "مصطلح يستخدم للأنشطة التي تتم أمام الشاشة؛ مثل مشاهدة التلفزيون، أو العمل على الكمبيوتر، أو ممارسة ألعاب الفيديو".

يمكن للأطفال والبالغين الاستفادة من هذه الأنشطة، لكن قضاء وقت طويل أمام الشاشات قد يكون ضارًا.

وبحسب مؤسسة "مايو كلينيك"، وهي مؤسسة طبية أمريكية، فإنّ قضاء عدة ساعات في مشاهدة التلفزيون أو ممارسة ألعاب الفيديو كل يوم يؤدي إلى ضعف المهارات الاجتماعية، وارتفاع الاضطرابات الصحية؛ مثل السمنة، وأنماط النوم غير المنتظمة، والمشاكل السلوكية.

ووفقاً لاستطلاع عام 2018 من مركز "بيو" للأبحاث، قال أكثر من 70% من المراهقين المشاركين إنهم يبحثون عن الرسائل أو الإشعارات "بمجرد استيقاظهم".

ووجد الاستطلاع أيضاً أن ما يقرب من 9 من كل 10 مراهقين يرون أن قضاء الكثير من الوقت على الإنترنت يمثل مشكلة تواجه الأشخاص في سنهم".

بدورها أظهرت النتائج في دراسة مقطعية أجرتها تقارير الطب الوقائي في الولايات المتحدة أن مشاهدة التلفزيون واستخدام الكمبيوتر خارج العمل أو المدرسة مرتبطة بالاكتئاب المعتدل أو الحاد بين البالغين.

وقال المركز الوطني للأمراض العقلية في الولايات المتحدة: "يمكن أن يؤدي قضاء الكثير من الوقت أمام الشاشات إلى زيادة مخاطر الصحة العقلية".

كيف يوفق أولياء الأمور؟

أوصت الأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال في عام 2016 بتحديد وقت الشاشة من أي نوع كانت للأطفال.

وبيّنت أن الأطفال بين عمر 2 إلى 5 سنوات يجب ألا تزيد فترة استخدامهم للشاشات على ساعة واحدة يومياً.

أما الأطفال بعمر 6 سنوات فما فوق فيجب ألا يزيد استخدامهم عن 6 ساعات في اليوم كحد أقصى، سواء ذلك في التعليم أو ممارسة ألعاب الفيديو أو مشاهدة التلفاز، شرط ألا يتعارض وقت الشاشة مع نوم الأطفال أو وقت ممارسة الرياضة.

وقالت شيري ماديجان، من جامعة كالجاري في كندا: "ما نراه هو أنه مع زيادة عدد الساعات تزداد أيضاً مخاطر حدوث مشكلات. مشاهدة الشاشة مهمة في التعليم والترفيه لكنني أعتقد أنه يجب استخدامها باعتدال".

إذا الحل يقع بيد أولياء الأمور في الدرجة الأولى، والأصل هو الاعتدال باستخدام وقت الشاشة.

فعندما يكون الآباء على دراية كاملة بالآثار السلبية للوقت الطويل أمام الشاشة يقومون بتنظيم الوقت لأبنائهم بين التعليم واللعب والترفيه.

وتوصي الأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال بألا يحل وقت الشاشة للأطفال بعمر 6 سنوات فما فوق "مكان النوم الكافي والنشاط البدني والسلوكيات الأخرى الضرورية للصحة".

وتوصي الجمعية الأمريكية للسرطان بأن يمارس الأطفال ما لا يقل عن ساعة واحدة من "نشاط معتدل أو قوي الشدة كل يوم، مع نشاط قوي لمدة ثلاثة أيام على الأقل كل أسبوع".

وتبين اليونيسيف أنّه بالنسبة للمعلمين وأولياء الأمور والطلاب فإن مفتاح الاستخدام الناجح لوقت الشاشة هو التوازن والاعتدال في استخدام الأجهزة.

مشاكل أخرى

بعد أن لجأ الكثير من الدول إلى خيار التعليم عن بعد ظهرت هناك مشاكل أخرى غير المشاكل الصحية، ويمكن تلخيصها بثلاث مشاكل رئيسة :

عدم الوصول إلى الأجهزة

تشير تقارير اليونسكو إلى أن 50% من الأطفال حول العالم الذين أغلقت مدارسهم لا يمكنهم الوصول إلى جهاز كمبيوتر.

حيث لا تستطيع بعض الأسر ذات الدخل المنخفض شراء التكنولوجيا التعليمية والمعلوماتية التي انتشرت في المجتمعات.

ليس جميع المعلمين يملكون مهارات رقمية

المجال الآخر المثير للقلق هو أنه بسبب تخفيض الميزانيات في كثير من الدول لم يدرب المعلمون على التعامل مع التعلم عبر الإنترنت، وهو ما يسبب تصعيب مهمة التعليم عن بعد أكثر من تسهيلها.

أولياء الأمور وعدم امتلاكهم مهارات رقمية

قال الدكتور هوارد تايلور، المدير التنفيذي للشراكة العالمية لإنهاء العنف: "لقد أدت جائحة الفيروس التاجي إلى ارتفاع غير مسبوق في وقت الشاشة".

وأوضح أن "إغلاق المدارس وإجراءات الاحتواء الصارمة تعني أن المزيد والمزيد من العائلات تعتمد على التكنولوجيا والحلول الرقمية لإبقاء الأطفال يتعلمون ويستمتعون ويتواصلون مع العالم الخارجي".

لكنه استدرك قائلاً: "ليس كل أولياء الأمور لديهم المعرفة والمهارات والموارد اللازمة للحفاظ على سلامة أطفالهم عبر الإنترنت".

ويبين موضحاً: "نحن نضع أطفالنا هناك في عالم رقمي غير خاضع للرقابة ولا يمكننا أن نكون معهم على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع".

وصايا اليونيسيف

أوصت اليونيسيف في تقريرها الأخير بعدد من الوصايا بغية إبعاد خطر الشاشة وخطر استغلال الأطفال خلال مسيرة التعليم عن بعد للعام الدراسي القادم، ووزعت اليونيسيف المسؤوليات إلى ثلاث جهات:

الحكومة

أكدت اليونيسيف ضرورة قيام الحكومات بمهامها وإنجاح المسيرة التربوية، ومن ضمن ذلك جعل الوصول إلى الإنترنت متاحاً للجميع، مع ضرورة تأمين شبكة إنترنت مسيطر عليها لتوفير الأمن للأطفال من استغلالهم.

وإضافة إلى ذلك التأكد من أن المنصات الإلكترونية قد عززت تدابير السلامة والحماية، وخاصة أدوات التعلم الافتراضية، وأن تكون في متناول المعلمين وأولياء الأمور والأطفال.

المؤسسة التدريسية

تدريب الكادر التعليمي، وتطوير قدراتهم الرقمية، وجعلهم على دراية بإدارة الصفوف الرقمية وتنظيم مشاركة الطلاب ومتابعة أدائهم وتسهيل أداء الامتحانات.

أولياء الأمور

توصي اليونيسيف أولياء الأمور بإعادة ترتيب أمورهم وتنظيم أوقاتهم لمساعدة الهيئات التدريسية على إنجاح العملية التربوية.

وفي نفس الوقت تنظيم "وقت الشاشة" لأبنائهم بما يحافظ على الاستفادة من التعليم عن بعد، وبما لا يضر صحتهم في الوقت نفسه.

استشراف المستقبل- الجودة الشاملة في التعليم-والتدريس

- الجودة الشاملة في التدريس:

إدارة الجودة الشاملة ثقافة، وسلوك ، فممارسة وتطبيق ، وهي نظام جديد مُحسّن ومطور للإدارة يتسم بالديمومة وطول المدى، ويجب أن تكون هناك قناعة راسخة من الإدارة العليا بأهمية ودور إدارة

الجودة الشاملة من أجل تفعيل ممارسات الجودة تفعيلاً ناجحاً ومستمراً.

هناك تعاريفات عديدة لمعنى الجودة الشاملة وكل منها ينظر إلى الجودة الشاملة من زاويته ، كما هو الحال في جميع مفاهيم العلوم الإنسانية. ومن كل التعاريفات المختلفة، أرى أن تعرف الكلمات المكونة لهذا المفهوم:-

الإدارة: تعني القدرة على التأثير في الآخرين لبلوغ الأهداف المرغوبة.

الجودة: تعني الوفاء بمتطلبات المستفيد وتجاوزها.

الشاملة: تعني البحث عن الجودة في كل جانب من جوانب العمل ، ابتداءً من التعرف إلى احتياجات المستفيد وانتهاء بتقييم رضا المستفيد من الخدمات أو المنتجات المقدمة له.

والجودة الشاملة في الإدارة التربوية هي جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في المجال التربوي لرفع مستوى المنتج التربوي (الطالب)، بما يتناسب مع متطلبات المجتمع، وبما تستلزمه هذه الجهود من تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى المنتج التربوي من خلال تضافر جهود كل العاملين في مجال التربية.

ويتطلب تطبيق إدارة الجودة الشاملة عدد من المتطلبات الرئيسة أهمها: توفير القناعة لدى وزارة التربية والتعليم والإدارات التربوية المختلفة بأهمية استخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة، إدراكاً منها للمتغيرات العالمية الجديدة والمتسارعة.

وأن الجودة الشاملة هي أحد الأساليب الإدارية الحديثة التي تسعى إلى خفض التكاليف المالية، وتقليل الهدر التربوي أو الفاقد التعليمي والعمل على رفع الكفاءة الداخلية للنظام التربوي.

وتسعى الجودة الشاملة إلى تعديل ثقافة المنظمة التربوية بما يلائم إجراءات أسلوب إدارة الجودة الشاملة وخلق ثقافة تنظيمية تنسجم مع مفاهيمها. وتعتبر احتياجات ورغبات الطلاب وهم أصحاب المصلحة في المقام الأول عند تحديد أهداف الجودة، الكفاءة الخارجية للنظام التربوي.

مردود إدارة الجودة الشاملة في حقل الإدارة التربوية:

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي له عواقب محمودة الأثر سواء صغر نطاق هذه الإدارة أو كبر ولعل أهم فوائد تطبيق ذلك ما يأتي:

1. يقود تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي إلى خفض التكاليف بصورة ملحوظة نتيجة قلة الأخطاء واحتمال إعادة العمل مرة ثانية.

2. الجودة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية في أداء الأعمال.

3. تحسين أداء العاملين من خلال إدارة الجودة الشاملة بنجاح والذي بدوره يعمل على رفع الروح المعنوية للعاملين وخلق إحساس عندهم بالمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات التي تهم العمل وتطوره.

4. الجودة الشاملة تؤدي إلى رضا العاملين التربويين والمستفيدين (الطلاب) وأسرهم والمجتمع. حيث تركز الجودة الشاملة على إشراك المعلمين في تقديم الاقتراحات، وحل المشكلات بطريقة فردية أو جماعية وكذلك تسعى الجودة الشاملة لاستقراء آراء ورغبات المستفيدين والعمل الجاد على تحقيقها.

5. إن أسلوب إدارة الجودة الشاملة يعتمد عموماً على حل المشكلات من خلال الأخذ بآراء المجموعات العاملة التي تزخر بالخبرات المتنوعة

ومن ثم يسهل إيجاد الحلول الملائمة التي يمكن تطبيقها وهو ما يؤدي إلى تحسين فاعلية المؤسسة التربوية وجودة أدائها.

كما يسهم هذا الأسلوب في تحقيق الاتصال الفعال بين مختلف العاملين فيها نتيجة لقاءاتهم واجتماعاتهم المتكررة.

6. إن تطبيق مبدأ الجودة الشاملة في المجال التربوي يتطلب وجود مقاييس ومؤشرات صالحة للحكم على جودة النظام التربوي وضرورة الاستفادة من أخطاء المرحلة السابقة في المرحلة المقبلة ومن ثم تعميم الدروس المستقاة من تنفيذ إدارة الجودة الشاملة.

7. إن تطبيق مبدأ إدارة الجودة الشاملة يدفع العاملين إلى البحث ومتابعة تجارب الجودة في مناطق أخرى عربيا ودولياً للاستفادة منها

إدارة التدريس في ظل مفهوم الجودة الشاملة:

إن الجودة الشاملة هي " إستراتيجية تنظيمية" وأساليب مصاحبة ينتج عنها منتجات عالية الجودة وخدمات للعمل، وإن إدارة التدريس في ضوء مفهوم الجودة الشاملة تقوم على أساس تحقيق ما يلي:

- **مشاركة الطلاب للمدرس في التخطيط لموضوع الدرس وتنفيذه بما يحقق مبدأ "الإدارة التشاركية" وهكذا يكون المدرس والتلميذ على حد سواء مسؤولين عن تحقيق التدريس الفعال.**
- **تطبيق مبدأ " الوقاية خير من العلاج" الذي يقتضي تأدية العمل التدريسي من بدايته إلى نهايته بطريقة صحيحة تسهم في تجنب وقوع الأخطاء وتلافيها ومواجهة الأخطاء وعلاجها أولاً بأول في حال وقوعها.**
- **يقوم التدريس الفعال على أساس مبدأ " التنافس" والتحفيز الذي يستلزم ضرورة توفير أفكار جديدة ومعلومات حديثة من قبل المدرس والتلميذ على السواء.**

• يتحقق التدريس الفعال في حالة تطبيق مبدأ " المشاركة التعاونية " وذلك يتطلب مبدأ "الإدارة الذاتية" لإتاحة الفرصة كاملة أمام جميع التلاميذ لإبداء الرأي والمشاركة الإيجابية في المواقف التعليمية التعلمية.

وإذا تحققت الأسس السابقة.

تتجلي سمات التدريس الفعال في الآتي:ـ

شمول جميع أركان التدريس في المواقف التعليمية التعلمية.

• تحسن مستمر في أساليب التدريس والأنشطة التربوية.

• تخطيط وتنظيم وتحليل الأنشطة التعليمية التعلمية.

• فهم الطلاب لجميع جوانب المواقف التدريسية والمشاركة في تنفيذها.

• تعاون فعال بين التلاميذ بعضهم البعض، وبينهم وبين المعلم.

• ترابط وتشابك كل أجزاء الدرس.

• مشاركة في إنجاز الأعمال، وأداء جاد واثق لتحقيق أهداف الدرس.

• تجنب الوقوع في الخطأ وليس مجرد اكتشافه.

• إحداث تغيير فكري وسلوكي لدى التلاميذ بما يتوافق مع مقومات العمل التربوي الصحيح.

• اعتماد الرقابة السلوكية أو التقويم الذاتي في أداء العمل.

• تحسن العمل الجماعي المستمر وليس العمل الفردي المتقطع.

- **تحقيق القدرة التنافسية والتميز.**
- **مراعاة رغبات التلاميذ وتلبية احتياجاتهم.**
- **تحقق جودة جميع جوانب الأداء التدريسي.**
- **ترابط وتكامل تصميم الموقف التدريسي وتنفيذه.**

ونتيجة لسمات أو ملامح التدريس الفعال في ضوء مفهوم الجودة الشاملة فان المواقف التدريسية تتميز بما يلي:

- **إدارة ديمقراطية مسئولة للفصل بعيدة عن التسلط. وحرية للطلاب في التعبير عن الذات بدون خوف أو رهبة.**
- **التحول إلى العمل الجماعي التعاوني المستمر.**
- **مساهمة التلاميذ ومشاركتهم في أخذ القرارات.**
- **التركيز على طبيعة العمليات والنشاطات وتحسينها و تطويرها بصفة مستمرة بدلاً من التركيز على النتائج والمخرجات.**
- **اتخاذ قرارات صحيحة بناء على معلومات وبيانات حقيقية واقعية، يمكن تحليلها والاستدلال منها.**
- **التحول إلى ثقافة الإتقان بدل الاجترار وثقافة الجودة بدل ثقافة الحد الأدنى، ومن التركيز على التعليم إلى التعلم وإلى توقعات عالية من جانب المعلمين نحو طلابهم.**
- **التحول من اكتشاف الخطأ في نهاية العمل إلى الرقابة منذ بدء العمل ومحاولة تجنب الوقوع في الخطأ.**

المزايا التي تتحقق من تطبيق مفهوم الجودة الشاملة في التدريس:

1. **الوفاء بمتطلبات التدريس.**
2. **تقديم خدمة تعليمية علمية تناسب احتياجات الطلاب.**

3. مشاركة الطلاب في العمل ووضوح أدورهم ومسئولياتهم.

4. الإدارة الديمقراطية للفصل دون الإخلال بالتعليمات الرسمية.

5. التزام كل طرف من أطراف العملية التعليمية التعلمية بالنظام الموجود وقواعده.

6. تقليل الهدر التعليمي في المواقف التدريسية.

7. وجود نظام شامل ومدروس ينعكس ايجابياً على سلوك الطلاب.

8. تحقيق التنافس الشريف بين الطلاب.

9. تأكيد أهمية وضرورة العمل الفريقي الجمعي.

10. تفعيل التدريس بما يحقق الأهداف التربوية المأمولة.

دور المدرسة في تعزيز الجودة في التدريس:

- **على المدرسة أن تعتمد الجودة كنظام إداري والعمل على تطوير وتوثيق هذا النظام.**
- **تشكيل فريق الجودة والتميز والذي يضم فريق الأداء التعليمي.**
- **نشر ثقافة التميز في التدريس.**
- **تحديد وإصدار معايير الأداء المتميز ودليل الجودة.**
- **تعزيز المبدأ الديمقراطي من خلال تطبيق نظام الاقتراحات والشكاوي.**
- **التجديد والتدريب المستمر للمعلمين.**
- **تعزيز روح البحث وتنمية الموارد البشرية.**
- **إكساب مهارات جديدة في المواقف الصفية.**
- **العمل على تحسين مخرجات التعليم.**

- **إعداد الشخصية القيادية.**
- **إنشاء مركز معلوماتي دائم وتفعيل دور تكنولوجيا التعليم.**
- **التواصل مع المؤسسات التعليمية والغير تعليمية.**
- **تدريب الطلاب على استقراء مصادر التعلم.**
- **توجيه الطلاب للأسئلة التفكيرية المختلفة.**
- **إكساب الطلاب القدرة على تنظيم الوقت.**
- **الاستفادة من تجارب تربوية محلياً وعربياً وعالمياً.**

المراجع:

الأحمد، عبد الرحمن (1987م) إعداد المعلمين وتدريبهم في دولة الكويت، تونس: اليكسو، إدارة التربية.

البستاني، المعلم بطرس(1977م). محيط المحيط. بيروت: مكتبة لبنان

رومانوسكي، مايكل؛ تسنيم أمة الله (2014). أثر المعايير المهنية الوطنية لدولة قطر، وجهات نظر المعلمين.

الشبلي، إبراهيم مهدي(2000م) التعليم والتعلم الفعال، الأردن: أربد، دار الأمل للنشر والتوزيـع.

الصادق، حصة؛ آخرين (2016): واقع نظام الرخص المهنية للمعلمين في دولة قطر

طعيمة، رشدي أحمد؛ البندري، محمد بن سليمان (2004). تطوير كليات التربية بين الاعتماد والجودة في التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، القاهرة: دار الفكر العربي.

عبد الباقي، أحمد محمود (2017): تصوّر مقترح للتنمية المهنية لمعلمي المرحلة الثانوية في ضوء المعايير المهنية لدولة قطر.

مجلة المعرفة (2015)، العدد241

مصطفى، إبراهيم؛ آخرون (1972). المعجم الوسيط، القاهرة: مجمع اللغة العربية.

نشوان، يعقوب (1992). الإدارة والإشراف التربوي، ط2، عمان: دار الفرقان.

وزارة التعليم والتعليم العالي (2015). دليل الرخص المهنية، الدوحة، قطر.

توفيق، عوض. (2003). التنمية المهنية لمعلم التعليم الثانوي العام، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

سالم، صلاح الدين. (2002). الاحتياجات التدريبية لمعلمي العلوم البيئية بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين والموجهين، مجلة القراءة والمعرفة، ع18، ص ص 108-143.

سليمان، نجدة إبراهيم (2005). التنمية المهنية لمعلمة الفصل الواحد في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، المؤتمر السنوي الثالث – معلم الكبار في القرن الحادي والعشرون، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، القاهرة، في 23-24 أبريل 2005، ص ص 417 – 515.

مصطفى، نجوى نور الدين. (2005). أثر برنامج مقترح لتحسين أداء الطالب المعلم بالفرقة الرابعة شعبة التعليم الأساسي الحلقة الابتدائية (العلوم) في ضوء الاتجاهات الحديثة والمستقبلية، مجلة التربية العلمية، 8(1)، ص ص131-180.